

جامعة امحمد بوقرة _ بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل
شهادة الماستر أكاديمي
تخصص: مالية وبنوك

الموضوع:

عمليات النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية
واقع وأفاق
دراسة حالة نافذة الصيرفة الإسلامية الهراق في البنك التجاري
ABC الجزائر

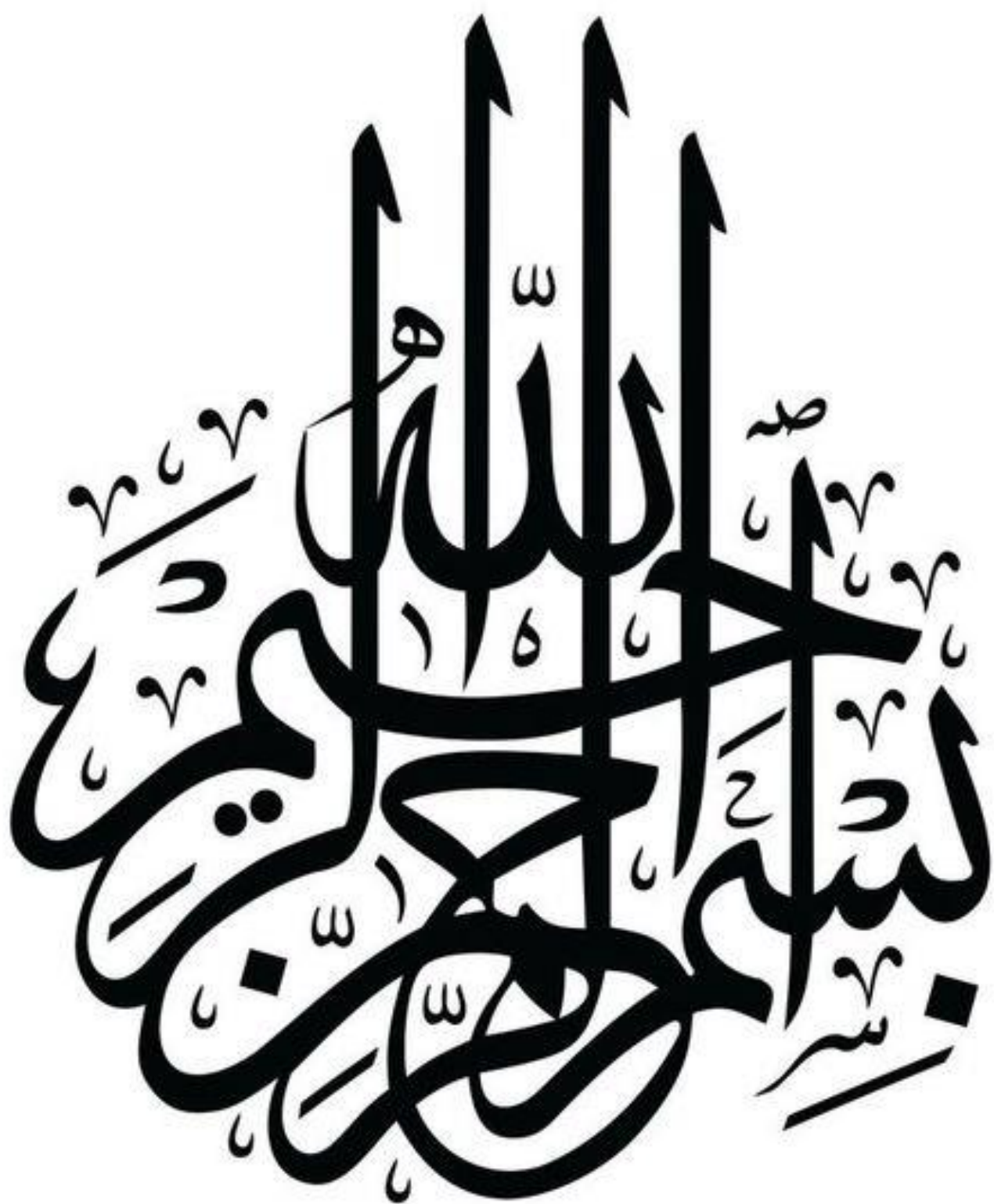
تحت إشراف الأستاذة :

- ددر نصيرة

من إعداد الطالبين:

- معمري بشير

- بوعلام سمير



شكرنا وإقرارنا

السهام يسري في أسري وأسرح في صري وأحمل عقدة من لسانني يفتح قولي.
بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع العليم

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل، اعترافا بالجميل يسعدنا
و يشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى من علمنا وساعدنا في هذا
العمل فلا الكلمات ولا السطور تكفي للتعبير عن ذلك.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان وبأصدق عبارات الإخلاص والوفاء لكل من
ساهم في توجيهنا وإرشادنا ونخص بالشكر الأستاذة **درد نصيرة** والمؤطرين
السيد **رزاق سمير** والسيد **فلاق عريوات محمد امين** الذي كان لهم الفضل
الكبير في انجاز هذه المذكرة ولم يخلوا علينا بتحفيظاتهم ونصائحهم.

كما نخص بكافة عمال ومسؤولي بنك أي بي سي الجزائر شباك البراق
وجزيل الشكر الى كل من أمدى اليينا معروف و كان له الفضل في إتمام
هذه المذكرة وشجعنا من قريب أو من بعيد.



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد صلى الله عليه وسلم.

ليس ثمة شيء أعلى من كلمة أمي إلى روحها الطاهرة.

إلى أبي العزيز الغالي منبع النصح والإرشاد لمبادئ الحياة.

أهدي عملي هذا إلى كل من عائلتي وإخوتي، إلى رفيقة الدرب والعمر زوجتي العزيزة.

إلى ابنتي العزيزتين على قلبي ميس حنين، أيلأ ليلأس على تشجيعهم لي الذي دفعني لمواصلة
الطريقة.

إلى من سرنا سويًا ونحن نسير الطريق معا نحو النجاح والابداع، إلى كل من تكاتفنا يدا بيد إلى
زميلي العزيز معمري بشير.

إلى مسؤولي بنك أي بي سي كل باسمه خاصة شباك البراق.

إلى زملائي في العمل مديرية ووحدة بريد بومرداس، كل باسمه، أخص بالذكر فريق عمل مديرية
الفرعية للمحاسبة والموازنة "سيتواح وردية، بوعبيد عزيزة، ستي سكينمة، مسعودي أمال، شيخي
نوال، بن عالية رشيد، سيليني محمد أمين"

إلى جميع المترشحين، حسيان خولمة، شلاي ريممة، ساوتي سمرة، حدوش مليكة، معاش أنوار.

كل التقدير والاحترام للسيدة حلال فطيمة مديرة بريد الجزائر بومرداس على دعمها المعنوي
وصبرها الجميل.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربي، إلى كل من حوهم قلبي ولم تحوهم هذه الكلمات كامل شكري
على ما فعلتموه لأجلي.

ملخص:

تعد ظاهرة توجه البنوك التجارية نحو فتح نوافذ إسلامية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية ابرز الأحداث التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية في الآونة الأخيرة، حيث تعد العملية بمثابة الانتقال من وضع الى وضع جديد يقتضي تحديد خطة تتضمن متطلبات وضوابط شرعية لضمان إسلامية المعاملات المقدمة:

وقد خلصت نتائج الدراسة ان فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية تساهم في توسيع رقعة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر من خلال المصارف التقليدية المنافسة الى تقديم الخدمة، لكن نجاحها مرهون بتوفير الموارد البشرية المؤهلة لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية كما يجب اصدار قوانين خاصة قوانين خاصة تأخذ بعين الاعتبار خصوصية العمل المصرفي الإسلامي وعلاقتها بالبنك المركزي.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الضوابط الشرعية ، النوافذ الإسلامية، الجزائر

Abstract :

The trend of commercial banks towards the opening oh Islamic windows conforms to the provisions of Islamic law , the most prominent events taking place en the global economic arena in the last period , where the process is a transition from a situation to a new situation requires the identification of a plan containing the requirements ans controls to ensure the legality of Islamic transactions.

The results of the study concluded that opening Islamic windows in Algerian public banks contributes to expanding the area of Islamic banking in Algeria by motivating competing traditional banks to provide the service , but their success depends on providing qualified human resources to understand the nature of Islamic banking and its legal controls , and special laws must be issued. It takes into account the specificity of Islamic banking and its relationship with the Central Bank. Key words: Islamic banks , traditional banks , Islamic windows , the Sharia Board.

Key Words :

Commercial banks , legality of Islamic , Islamic window , Algeria

فهرس المحتوى

I	شكر وتقدير
II	اهداء
III.....	ملخص:
IV	فهرس المحتوى
VII	قائمة الجداول:
VII	قائمة الأشكال :
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية
2	تمهيد:
2	المبحث الأول: البنوك التجارية التقليدية
2	المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية
7	المطلب الثاني عمليات البنوك التجارية
9	المطلب الثالث: أسباب وجود البنوك التجارية
15	المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية
15.....	المطلب الأول: النوافذ الإسلامية
18.....	المطلب الثاني: أهداف وخصائص النوافذ الإسلامية
21.....	المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية
25	المبحث الثالث: العمليات البنكية للنوافذ الإسلامية
25.....	المطلب الأول: عمليات الإيداع
28.....	المطلب الثاني: عمليات التمويل
39.....	المطلب الثالث: عمليات إعادة تمويل النوافذ الإسلامية
44	المبحث الرابع: الإطار القانوني المنظم للعمليات البنكية للنوافذ الإسلامية في الجزائر
44.....	المطلب الأول: الإطار التشريعي والقانوني قبل 2020

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريعي الملغي للنظام 18-02	46
المطلب الثالث: الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية	48
خلاصة الفصل الأول:	51
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي	52
المبحث الأول: تقديم البنك والنافذة الإسلامية البراق	53
المطلب الأول: تقديم بنك أي بي سي و هيكله التنظيمي	53
المطلب الثاني: تقديم نافذة الصيرفة الإسلامية (البراق) و هيكلها التنظيمي	56
المطلب الثالث: مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية للبراق	58
المبحث الثاني: عمليات الإيداع للنافذة الإسلامية البراق	62
المطلب الأول: عمليات الإيداع للأفراد	62
المطلب الثاني: عمليات الإيداع للمؤسسات والمهنيين	65
المبحث الثالث: عمليات التمويل	69
المطلب الأول: عمليات التمويل لفئة الافراد	70
المطلب الثاني: عمليات التمويل لفئة المؤسسات والمهنيين	78
المبحث الرابع: قراءة وتحليل لعمليات النافذة الإسلامية البراق	87
المطلب الأول: عمليات الإيداع لنافذة البراق خلال الفترة 2021/2022	87
المطلب الثاني: عمليات التمويل لنافذة البراق خلال الفترة 2021/2022	92
خاتمة	102
قائمة المراجع والمصادر	107

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شروط الاستفادة من التمويل	71
02	شروط الاستفادة من تمويل البراق كروستي-مربحة.....	74
03	شروط الاستفادة من تمويل منتج البراق سكني اقتناء-إجارة	76
04	شروط الاستفادة من التمويل	78
05	تطور إجمالي عمليات الإيداع لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021	87
06	تطور ودائع الأفراد لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021	89
07	" تطور ودائع المؤسسات لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021	90
08	الجدول 8 نسبة تطور إجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شبك الصيرفة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021.....	93
09	الجدول 9 : تطور حجم التمويلات لفئتي الأفراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021	95
10	الجدول 10: تطور عدد عقود المربحة لفائدة الافراد	95
11	الجدول 11 : عدد عقود التمويلات الممنوحة للمؤسسات	97

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الحسابات الجارية	26
02	مراحل سير عملية الإجارة	33
03	الهيكل التنظيمي للبنك	55
04	الهيكل التنظيمي شبك الصيرفة الإسلامية البراق	57
05	رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب شيك-قرض حسن»	62
06	رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب ادخار استثماري-مضاربة»	63
07	رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة»	64
08	رسم توضيحي لعملية اكتتاب منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة»	65
09	رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب جاري-قرض حسن»	67
10	رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة»	68
11	رسم توضيحي لعملية اكتتاب منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة»	69

قائمة الأشكال والجداول

70	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق ممكن-مربحة»	12
73	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق كروستي-مربحة»	13
75	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «سكنى اقتناء-إجارة»	14
79	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-مربحة»	15
80	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-سلم»	16
82	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-استصناع»	17
83	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-مضاربة»	18
85	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق استثمار-إجارة»	19
86	رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق استثمار-استصناع»	20
88	تطور عمليات الايداع لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021	21
91	مقارنة نسبة تطور الودائع بين الافراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021	22
92	مقارنة تطور حجم الودائع بين الافراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021	23
93	تطور اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شباك الصيرفة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021	24
94	تطور حجم عمليات تمويل الافراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021	25
96	عدد عقود المربحة لفائدة الافراد	26
98	صيغ تمويل المؤسسات	27

هذه هي

تسعى البنوك التجارية لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إعادة اقراضها لزيائنها الذين تزداد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم، وتؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جليلة مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة ومختلفة، إلا أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على الربا يؤدي الى عواقب وخيمة وليس أذل على ذلك من الأزمات المالية التي اجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها الربوي كانت أحد أهم أسباب حدوثها.

في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية خصوصا بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جذورها في عصب الاقتصاد الرأسمالي 2008 التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التجارية خلافا عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية والتي تقوم أساسا على إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات ، حي أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارزا في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية ، لما حققت الكثير من الإنجازات في مجال العمل البنكي خلال السنوات الماضية، فقد شهدت انتشارا واسعا في الدول الغربية والعربية خاصة بعد الأزمة العالمية، وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم.

على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية ، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول الى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من أنشأ فروعاً إسلامية متخصصة، ومنها من حول فروعه تدريجيا الى فروع إسلامية، ومنها من كان يبيع منتجات إسلامية جنباً الى جنب مع منتجاته التقليدية، ومنها من اختار التحول الكامل للصيرفة الإسلامية، ومنها من افتتح نوافذ إسلامية داخل فروعها كلها او بعضها لتقديم منتجات بنكية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو واقع العمليات البنكية في نافذة الصيرفة الإسلامية البراق؟

وما هي التحديات التي تواجهها؟

هذا التساؤل يقودنا بدوره الى طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية مفادها: هذا التساؤل يقودنا بدوره الى طرح جملة من التساؤلات والاستفسارات الفرعية مفادها:

- ما المقصود بالنافذة الإسلامية؟
- ما هي العمليات البنكية التي تقوم بها النافذة الإسلامية؟
- ما هو واقع العمليات البنكية في نافذة الصيرفة الإسلامية البراق؟
- ما هي العراقيل التي تحيط بالعمليات البنكية في نافذة الصيرفة الإسلامية البراق؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل للدراسة والتساؤلات الفرعية المبسطة له، يمكن بناء الفرضيات التالية:

- تتميز العمليات البنكية للنوافذ الإسلامية بقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق
- وعيا منه بأهمية العمليات البنكية الإسلامية، أقدمت البنك التجاري ABC الجزائر على فتح نوافذ صيرفة إسلامية
- بالنظر لحدثة تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، توفر نافذة البراق عدد محدود من العمليات البنكية

أسباب اختيار الموضوع:

ان اختيار موضوع الدراسة يرجع الى الأسباب التالية:

- الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع ضمن اختصاص مالية وبنوك؛
- يعد موضوع العمليات البنكية في النوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في المجال البنكي في الوقت الراهن؛
- إثراء مجال البحث في المواضيع ذات صلة بالمالية الإسلامية
- الميول الشخصية لدراسة الموضوع

أهمية الدراسة

برز أهمية الدراسة في القيمة البحثية والاضافة العلمية التي يقدمها، ويمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

- تتجلى أهمية الموضوع انطلاقا من تحول البنوك التجارية الى العمل البنكي الإسلامي بأسلوب النوافذ الإسلامية، والذي ينتشر في كل من العالمين العربي والغربي
- يسمح الجمع بين النظامين التقليدي والإسلامي توفير احتياجات العملاء، ويؤدي على المدى الطويل الى توسع البنوك الإسلامية على حساب التقليدية خاصة في ظل انتشار الثقافة البنكية الاسلامية.
- يكشف موضوع الدراسة عن اهم التحديات التي تواجه نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في:

- توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية وضوابط تأسيسها والتحديات التي تواجهها ومتطلبات نجاحها وكذا طرق التمويل البنكي الإسلامي؛
- التعرف على العمليات البنكية في النوافذ الإسلامية.
- تحليل وتقييم العمليات البنكية في شبك البراق خلال الفترة 2022/2021.

حدود الدراسة:

من اجل معالجة الموضوع تم تحديد كل من

الإطار الزمني: حيث حددت فترة الدراسة انطلاقا من فتح اول نافذة براق في فيفري 2021 الى غاية ديسمبر 2022

الإطار المكاني: تقضي الدراسة التقيد بالإطار المكاني والمتمثل في نافذة الصيرفة الإسلامية البراق في البنك التجاري ABC الجزائر

الاطار الموضوعي: تتقيد الدراسة بالعمليات البنكية الإسلامية التي تقوم بها نافذة الصيرفة الإسلامية البراق والموجهة لكل من الافراد والمؤسسات، والتي تتمثل في عمليات الإيداع، التمويل مع الإشارة العمليات إعادة التمويل.

صعوبات الدراسة:

من اهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء انجاز هذه الدراسة، ما يتعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة الى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات والمهنية وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.

منهج الدراسة:

من اجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على: المنهج الوصفي في الجانب النظري للنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية، و المنهج الوصفي التحليلي في الفصل التطبيقي وذلك بوصف المنتجات المختلفة التي توفرها النافذة الإسلامية البراق، وتحليل واقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية في بنك أي بي سي الجزائر

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- مذكرة ماستر بعنوان أسس عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء المنظومة القانونية الجديدة (تنظيم 20-02، التعليمية 20-03)، لعثمان بشير جامعة جيلالي يابس بلعباس سنة 2022، حيث فصلت الدراسة في نصوص مهمة تتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر. تناولت الدراسة النظام 20-02 الذي كان هو السباق في تنظيم ذات المسألة الا أنه لم يدم كويلا ولم يعرف النجاح على أرض الواقع، بالإضافة لتعليمية 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية التي وضحة إجراءات تنفيذها من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

- مذكرة ماستر بعنوان العوامل المؤثرة على قرار تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التجارية، لمعزوز سامية سنة 2021، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد بوهري، حيث تمت الدراسة على عدد من البنوك التجارية لولاية قسنطينة. بهدف التعرف على إمكانية تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التجارية، وتم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة من موظفي عدد من البنوك التجارية المتواجدة في ولاية قسنطينة، وقدر عدد أفراد العينة بـ 50 موظف، تم الاعتماد على التحليل الاحصائي باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

- توصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتوقع تحقيق أرباح على قرار تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التجارية كما توصلنا لوجود أثر لنجاح تجربة شركات البنوك الإسلامية القائمة على قرار تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التجارية.

- رسالة الدكتوراه لقمومية سفيان، والتي جاءت بعنوان النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمدخل للتحويل الكلي الى المصرفية الإسلامية، سنة 2021، جامعة الشلف -الجزائر-، دراسة تجربة بنك الأهلي التجاري- قامت العديد من الدول بتعديل والتشريعات الخاصة بقطاعها المصرفي بعد ضغوط شديدة من جراء الطلب المتزايد على المصرفية الإسلامية وكذا بعض المؤسسات المالية الخاصة في الدول الإسلامية، باستصدار قوانين خاصة تؤطر العمل المصرفي الإسلامي، فجاءت الفرصة للبنوك التقليدية لمنافسة البنوك الإسلامية في تقديم المصرفية الإسلامية وهو ما أدى الى ظهور ظاهرة تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية من خلال فتح نوافذ إسلامية.

ومن خلال البحث في تجارب تحول البنوك التقليدية الى المصرفية الإسلامية على المستوى الدولي وجد أن البنوك تسلك مسلكان للتحويل، المسلك الأول هو ما يسمى بالتحويل الجزئي، حيث يقوم البنك بفتح نوافذ إسلامية لاقتحام سوق المصرفية الإسلامية دون الرغبة في التحويل الكلي فيما بعد والهدف من وراء ذلك تجاري محض، والمسلك الثاني وهو ما يسمى بالتحويل الكلي حيث تقوم البنوك بافتتاح نافذة أو نوافذ إسلامية كخطوة أولية للتحويل فيما بعد تدريجا وبشكل نهائي الى المصرفية الإسلامية دافعها في ذلك شرعي محض.

هيكل الدراسة:

لإنجاز الدراسة، ومن اجل معالجة إشكالية البحث تم تقسيم البحث الى فصلين، مقدمة وخاتمة، وفقا لما يلي: سيتم خلال الفصل الأول استعراض مختلف المفاهيم العلمية النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية والبنوك النوافذ الإسلامية، حيث تضمن الفصل أربع مباحث، الأول تناول مفاهيم عامة حول البنوك التجارية وكذا أسس عملها، وفي المبحث الثاني تطرقنا الى النوافذ الإسلامية وكذا أسس عملها، أما المبحث الثالث والرابع تطرقنا الى العمليات البنكية في النوافذ الإسلامية مع الإطار النظري المنظم لعملياتها.

ومن خلال الفصل الثاني، سيتم دراسة تطبيقية للعمليات البنكية في النافذة الإسلامية البراق لبنك أي بي سي الجزائر، تضمن أربع مباحث، في المبحث الأول، تم تقديم البنك والنافذة الإسلامية البراق، أما المبحث الثاني، فتم عمليات الايداع للنافذة الإسلامية البراق أما المبحث الثالث والرابع فتناول عمليات التمويل مع القراءة والتحليل لعمليات النافذة الإسلامية البراق.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنوافذ الإسلامية في

البنوك التجارية التقليدية

تمهيد:

يعد الاتجاه إلى عولمة النشاط البنكي أحد الأوجه الرئيسية للعولمة المالية، حيث اتخذت هذه الأخيرة أبعاد ومضامين جديدة جعلت البنوك تتجه إلى ميادين وأنشطة غير مسبقة من أجل تعظيم الفرص وزيادة المكاسب المحققة، إلا أن هذا الانتقال نتج عنه العديد من التحديات التي وجدت البنوك التجارية نفسها ملزمة بمسايرة إيجابياتها ومجابهة سلبياتها.

وعليه سيتم من خلال هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية التقليدية.

المبحث الأول: البنوك التجارية التقليدية

تعتبر البنوك أهم الدعامات الأساسية التي تساهم في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، وزادت أهميتها في العصر الحديث لدورها الفعال في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، ولهذا لا يمكن الاستغناء عن وظائفها لدورها المهم في تقدم الدول في مختلف المجالات . وسنستعرض من خلال هذا المطلب التطور التاريخي للبنوك، تعريفها ومما يتكون هيكل الجهاز البنكي .

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

سنستعرض من خلال هذا المطلب على التطور التاريخي للبنوك، تعريفها، خصائصها وأهداف البنوك التجارية.

1- تعريف البنك

قبل التطرق إلى تعريف البنك، تجدر الإشارة إلى أن بعض الكتاب يستعملون كلمة بنك والبعض الآخر كلمة مصرف بكسر الراء، وفي هذا الصدد يرى أحمد صبحي العيادي أنه لا فرق بين مضمون كلمة مصرف وبنك لأن كليهما يدل على المكان الذي يحفظ فيه الناس الأموال بأمان، إلا أن كلمة مصرف فيها نوع من تأصيل المفاهيم باللغة العربية في المصطلحات الاقتصادية .

يعود مصطلح بنك إلى الكلمة الإيطالية Banco والتي تعني المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، تطور معناها ليعبر عن المنضدة التي يتم فوقها عد وتداول العملات، لتصبح أخيراً تعبر عن المكان الذي توجد به المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود. ويقابلها كلمة مصرف في اللغة العربية، والتي تعود

إلى كلمة الصراف بمعنى من يبدل النقد بالنقد"، والصرافة مهنة الصارف، والمصرف بكسر الراء في اللغة على وزن مفعّل يقصد بها مكان الصرف¹.

هناك عدة تعريفات للبنك منها التقليدية ومنها الحديثة، فمن وجهة النظر التقليدية "يعتبر البنك مؤسسة تقوم بعملية الوساطة المالية بين مجموعتين من العملاء المجموعة الأولى تمتلك فائض من الأموال وتسعى إلى المحافظة عليه وتنميته، والمجموعة الأخرى بحاجة إلى أموال لغرض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما".

أما من المنظور الحديث فيعرف البنك على أنه : "مجموعة من الوسطاء الماليين يعملون على استلام ودائع تدفع عند الطلب أو لأجل محددة مسبقاً، كما أنها تقوم بمزاولة عمليات التمويل الداخلي والخارجي بشكل يتناسب مع خطة التنمية للدولة ودعم اقتصادها، بالإضافة إلى هذا تعمل على تنمية الادخار والاستثمار المالي على الصعيد المحلي والدولي، المساهمة في إنجاز المشاريع وما يتطلب من عمليات بنكية وفقاً للتشريعات التي يقرها البنك المركزي المصرفي.

وتتعدد أنواع البنوك فنجد منها البنوك التجارية، بنوك الاعمال، البنوك المركزية، البنوك التعاونية وبنوك الاستثمار.

2- تعريف البنوك التجارية:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للبنوك التجارية غير أنها وإن اختلفت في نقاط فهي تجتمع في نقاط أخرى، ومن بين هذه التعاريف نذكر :

- **البنوك التجارية هي:** "نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان"².

ركز هذا التعريف على وظيفتين أساسيتين للبنوك التجارية ألا وهما :قبول الودائع ومنح الائتمان إلا أنه أهمل العديد من الخدمات التي يقدمها هذا النوع من البنوك.

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015 ص103

² إبراهيم عبد ربه إبراهيم، هشام بشير، غسيل الأموال بين النظرية والتطبيق، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2011، ص 105

كذلك عرفت بأنها : "مؤسسات مالية تستقبل الودائع، تمنح القروض، تسهل عمليات السحب والإيداع الإلكترونية للعملاء، تمويل التجارة الداخلية والخارجية، تتعامل مع مؤسسات الوساطة المالية والمضاربين في البورصة وتقدم خدمات بنكية ومالية متنوعة للعملاء.¹

على عكس التعريف السابق الذي ركز على الوظائف التقليدية للبنوك التجارية، نجد أن هذا التعريف أضاف جملة من الوظائف الحديثة التي تميزت بها البنوك التجارية والمتمثلة في :عمليات السحب والإيداع الإلكترونية، تمويل التجارة الداخلية والخارجية وتمويل كافة إجراءات التعامل في البورصة... الخ .

في حين هناك من عرفها بأنها :عبارة عن مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر من الأرباح وبأقل نفقة ممكنة، وذلك بتقديم خدماتها البنكية أو خلقها لنقود الودائع² .

بين هذا التعريف أن الهدف الأساسي من عمل البنوك التجارية هو تحقيق الربح، وهذا الهدف عكس الأهداف التي تسعى لها الأنواع الأخرى من البنوك، فمثلا لو أخذنا البنك المركزي فنجد أن هدفه الرئيسي يتمثل في تنفيذ السياسة النقدية .

كما عرفت بأنها : "تلك البنوك التي رخص لها بتعاطي الأعمال البنكية والتي تشمل تقديم الخدمات البنكية لاسيما قبول (الودائع بأنواعها المختلفة ودائع تحت الطلب، ودائع التوفير، ودائع لأجل والودائع الخاضعة لإشعار) واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو بأية طريقة أخرى يسمح بها القانون³ "

هذا التعريف أعطى للبنوك التجارية ميزة تميزها عن غيرها من البنوك الأخرى (البنك المركزي والبنوك المتخصصة)، ألا وهي التعامل بالودائع الجارية، أي استعداد البنك التجاري لدفع هذه الودائع لأصحابها في الوقت الذي يشاءون.

وعرفت أيضا بأنها منشآت تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور والمؤسسات في شكل ادخارات بغرض إقراضها وتوظيفها للآخرين وفق قواعد وأساليب معينة.⁴

¹ علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2012، ص 178

² الأمين حموس ، 017/2016، دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية ، دراسة

عينة من البنوك الجزائرية بولاية الأغواط ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر الجزائر. ص221

³ عبد الله خالد أمين، إبراهيم إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية والدولية، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع 2016، ص 39

⁴ سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 76

بين هذا التعريف أن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات وسيطة بين جمهور المدخرين وجمهور المستثمرين، حيث من خلال هذه البنوك يتم تجميع المدخرات بين الأفراد والوحدات الاقتصادية ذات الفائض وتحويلها إلى الأفراد والوحدات الاقتصادية العاجزة، وذلك وفق قواعد محددة .

كما عرفت بأنها: "تلك البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد، وتباشر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات بنكية تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقرها البنك المركزي.¹

يتضح من خلال هذا التعريف، أن البنوك التجارية تلعب دورا مهما في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسبة، وذلك بما يتماشى مع السياسة النقدية التي تضعها السلطة النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي.

كما تم تعريفها أيضا بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل.²

من خلال هذا التعريف تم التفريق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة التي يتمثل نشاطها الرئيسي في القيام بعمليات ائتمانية طويلة الأجل لخدمة نوع محدد من النشاط الاقتصادي، كما لا تعتمد على قبول الودائع تحت الطلب كأحد الأنشطة الرئيسية، في حين أن البنوك التجارية تقدم خدماتها البنكية لكل الجمهور دون تمييز .

من التعاريف السابقة، نستنتج أن البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، حيث تتمثل وظيفتها الأساسية في قبول الودائع بمختلف أنواعها وإعادة إقراضها (قروض مختلفة الآجال) إضافة إلى تقديمها لجملة من الخدمات البنكية المختلفة بهدف تحقيق الربح، كما أنها تساهم في الحياة الاقتصادية من خلال تمويلها لمختلف المشاريع التنموية بما يتماشى مع أهداف السياسة النقدية .

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015

² سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، (القاهرة، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2019/2018، ص 130

3- خصائص البنوك التجارية :

تتسم البنوك التجارية بالعديد من الخصائص والتي يمكن استخلاص معظمها من التعاريف المذكورة سابقاً، وذلك كما يلي :

- البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل البنكي لأي بلد بعد البنك المركزي؛
- تعدد البنوك التجارية بقدر اتساع السوق النقدي، النشاط الاقتصادي وحجم المدخرات على عكس البنك المركزي الذي يظل وحيداً على رأس الجهاز البنكي لكل بلد؛
- قيام البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف الرقابة والتوجيه.¹
- بالإضافة إلى:²
- اعتبار البنك التجاري مؤسسة مالية ربحية تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال المتاجرة في النقود؛
- قيام البنوك التجارية بقبول الودائع بمختلف صورها، وتشكل الودائع الجارية المصدر الأكبر من مصادر أموالها، كما أنها تمنح أنواع مختلفة من القروض؛
- قيام البنوك التجارية بعملية اشتقاق الودائع لتوليد ودائع جديدة لم تكن موجودة أصلاً وزيادة الحجم المعروض من النقود .

4- أهداف البنوك التجارية

- تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات رئيسية تميزها عن غيرها من منشآت الأعمال، وتتعلق هذه الأهداف
- **الربحية** تعد الربحية أحد المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، ويقوم النظام البنكي السليم على أكتاف البنوك الربحية وذات رأس المال الكافي، وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي تحققها المنشأة

¹ إبراهيم عبد ربه إبراهيم، هشام بشير ، غسيل الأموال بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2011 ص 112

² محمد الطاهر الهاشمي ، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية ، ليبيا ، منشورات جامعة 7 أكتوبر 2010 ، 82

والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، والربحية تعتبر هدفا للمنشأة ومقياسا للحكم على كفاءتها على مستوى الوحدة الكلية أو الوحدات الجزئية .

وهناك من يعرفها من وجهة نظر محاسبية واقتصادية، فمن الناحية المحاسبية هي عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة زمنية معينة . أما من الناحية الاقتصادية فهي عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تضمن زيادة الإيرادات المحققة عن تكاليفها مضافا إليها تكاليف الفرص البديلة .

وتقاس الربحية إما من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات أو من خلال العلاقة بين الأرباح والاستثمار الذي ساهم في تحقيقها، علما أن المقصود بالاستثمارات هو قيمة الموجودات أو حقوق الملكية.

- **السيولة:** السيولة مصطلح شائع في لغة البنوك، وهي تعني قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر.

وبما أن الجانب الأكبر من موارد البنك المالية هي ودائع تستحق الدفع عند الطلب، لذلك ينبغي أن يكون البنك مستعدا للوفاء بها في أي لحظة، فمثلا يستطيع البنك تسديد مستحقات المودعين أو تأجيل سداد ما عليه من مستحقات ولو لبعض الوقت، لأن مجرد إشاعة عن عدم توفر السيولة الكافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ودفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس.

- **الأمان:** يقصد بالأمان مدى كفاية رأس المال لامتناع الخسائر الناتجة عن التوظيف أو تلك الناتجة عن الأعمال الفرعية الأخرى، وأيضا العمل على بقاء البنك واستمراره ولأجل ذلك تسعى البنوك التجارية إلى تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة، كما تعمل على تنويع المناطق الجغرافية التي تخدمها بغرض تنويع عملائها وأنشطتهم، وبالتالي تنويع الودائع والقروض البنكية هو أمر يقلل من احتمالات حدوث سحبيات ضخمة مفاجئة تعرض البنك لمخاطر.

المطلب الثاني عمليات البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف، يمكن تقسيمها إلى: وظائف تقليدية وأخرى حديثة .

1. الوظائف التقليدية

يمكن حصر الوظائف التقليدية للبنوك التجارية في :

1.1: قبول الودائع

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد،¹ وتعمل البنوك على جذب الودائع من خلال ما يلي² :

- ✓ تقديم عائد منافس حتى يشعر المودع أن أمواله لدى هذا البنك تدر عائدا أفضل؛
- ✓ التميز في تقديم خدمة الإيداع والسحب من الحسابات والتميز عن غيره من البنوك في سرعة ودقة عملياته؛
- ✓ زيادة القوة المالية والإدارية للبنك من خلال:
- تدعيم رأس المال وموارده الذاتية بالشكل الذي يشعر عملائه بالأمان والثقة بالقدرة على استعادة أموالهم المودعة
- زيادة الكفاءة الإدارية في البنك من خلال توظيف الخبرات العلمية والعملية؛
- الممارسات السليمة في توظيف الودائع؛
- تطبيق سياسات تسويقية ناجحة تجذب للبنك عملاء جدد أو تزيد حصة المعاملات البنكية التي يؤديها البنك لعملائه القدامى، ومن خلال ذلك تزيد حصيلة الودائع لدى البنك؛
- تقديم منتجات وخدمات بنكية جديدة ومتنوعة تتماشى مع التطورات التقنية الحديثة والتطورات في أداء الخدمة البنكية.

2.1. منح الائتمان :

قد توسع الدور الاقتصادي الذي تؤديه البنوك التجارية ، حيث أدركت الحكومات أهمية النشاط البنكي ودوره عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها، ويمكن تقسيم عمليات الائتمان البنكي إلى عدة تقسيمات مثلا حسب طول مدة الائتمان، حسب الغرض منها، أو حسب الضمانات المقدمة ... الخ ، أما التقسيم الرئيسي للائتمان هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى تمويل، فإذا كان القصد مثلا هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية التي تعتبر معاملات قصيرة الأجل فالائتمان في هذه الحالة يكون قصير الأجل.

¹ محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر ، 2020، ص 21

² محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف (دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010،

2: الوظائف الحديثة

منذ نشأة البنوك التجارية وهي تعمل على تحسين وتطوير خدماتها حيث لم تكف بقبول الودائع ومنح الائتمان فقط بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتقوم ب : ¹

- تحصيل الأوراق التجارية، خصمها والتسليف بضمانها؛
- التعامل بالأوراق المالية من أسهم وسندات بيعا وشراء لمحففظتها أو لمصلحة عملائها؛
- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛
- تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛
- التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء الشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة؛
- تأجير الخزائن لحفظ المجوهرات المستندات والأشياء الثمينة؛
- تقديم مجموعة من الخدمات البنكية الالكترونية كالمنتجات المالية الحديثة المتمثلة في البطاقات الالكترونية المختلفة وخدمة الصراف الآلي .
- تقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية للعملاء من خلال دائرة متخصصة
- تمويل الإسكان الشخصي من خلال الإقراض العقاري؛
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال متوسطة وطويلة الأجل نسبيا؛
- ادخار المناسبات: مثلا عند حلول المناسبة المدخر لها؛²

المطلب الثالث: أسباب وجود البنوك التجارية³

الأعمال النظرية المتعلقة بأسباب وجود الوسيط المالي حللت وجود هذا الأخير مقارنة بالسوق المالية، والبنوك التجارية التعليمية خلصت إلى أن الميزات النسبية التي يملكها البنك، مقارنة بالأسواق المالية، تجعل من

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف (عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2010، ص 110

² آسيا محبوب البنوك التجارية والمنافسة في ظل البيئة المالية معاصرة ، حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر، ص 32

³ ددر نصيرة محاضرات في العمليات البنكية مطبوعة موجهة لطلبة الماستر 1 تخصص مالية وبنوك جامعة بومرداس 2015 ص ص 9-13

وجوده أمراً ضرورياً. من بين أهم الميزات النسبية التي تبرر حضور البنك في الساحة المالية نذكر قدرته على تدنية تكاليف المعاملات الفردية، معالجته لمشكل تباين المعلومات، إلى جانب ضمان السيولة وتسيير المخاطر. وفيما يلي سنعمل على التفصيل في هذه المبررات الخاصة بوجود البنوك التجارية التقليدية:

1- تكاليف المعاملة

تعد تكاليف المعاملات، أي الوقت والأموال اللازمة لإنجاز المعاملات المالية من بين أبرز المشاكل التي يواجهها كل من المقرضين والمقترضين. هذه التكاليف من شأنها رفع تكلفة التبادل المباشر وبالتالي منع صغار المودعين وصغار المقترضين من إنجاز صفقة تفيد الطرفين.

فعدم توافق الرغبات يجعل كل من الطرفين يقضي وقتاً طويلاً في البحث، الانتقاء والتفاوض لإتمام عقود ذات مبالغ صغيرة.

لتجنب تكاليف التمويل المباشر، يعمل الطرفان على اللجوء للبنك لإنجاز المعاملات المالية في أقصر وقت وبأقل تكلفة.

يعتبر كل من Benstone Smith (1976) أول من طبق مفهوم تكاليف الصفقات على البنوك والمؤسسات المالية الأخرى فحسب هذان المؤلفان يرجع سبب وجود البنوك إلى تكاليف المعاملات ففي وجود سوق مثالية خالية من النقائص كتكاليف المعاملات، المعلومات وعدم التجزئة فإن الوسطاء الماليين لا وجود لهم.

بامتلاكها لمحفظه أصول مالية بسيطة، تعظم الأعوان الاقتصادية دالة منفعتها نتيجة لضعف تكاليف معاملتها وذلك مقارنة بمحفظه مكونة من أصول السوق. فيبين الكاتبان أن الأعوان الاقتصادية تسعى لامتلاك أصول سائلة وسهلة التحويل لغرض الاستهلاك وذلك بأقل تكلفة معاملات ممكنة. نتيجة للعلاقة العكسية التي تربط السيولة بالعائد المنتظر، فإن الأعوان الاقتصادية تملك محفظه أصول مالية حيث يكون (العائد الحدي الناتج عن انخفاض تكاليف المعاملات) (العائد الحدي الناتج عن ارتفاع سيولة الأصول) يعادل التكلفة الحدية المرتبطة بانخفاض العائد المتوقع.

تعتبر الودائع والقروض البنكية بمثابة الأصول التي تستجيب أكثر لاحتياجات السيولة وبأقل تكلفة ممكنة. فعكس سندات الخزينة التي يجب أن تحول إلى نقود قبل الاستهلاك، تسمح الودائع البنكية بالاستهلاك مباشرة

وذلك بمجرد تحرير شيك ضعيف التكلفة . نفس الشيء بالنسبة للقروض البنكية التي توفر للمقترض مرونة كبيرة للاستهلاك وذلك عكس السندات التي تجبر على اقتراض مبلغ محدود لفترة زمنية طويلة نسبيا، الشيء الذي لا يتلاءم حتما مع تفضيلاته الاستهلاكية .

بالإضافة إلى تخفيض تكاليف المعاملات المرتبطة بامتلاك محفظة أصول وسيطية، يسمح البنك أيضا لصغار المودعين والمقترضين من الاستفادة، وبأقل تكلفة من وجود الأسواق المالية وهذا بطريقتين :
-الأولى مرتبطة الشكل الفعال للوساطة تحويل الأصول والثانية مرتبطة بالشكل غير الفعال للوساطة (التفاوض على الأصول).

بلعبها لدور السمسار في السوق المالية، تتمكن البنوك من تخفيض تكاليف البحث عن المنتجات المرغوب فيها . كما أن معرفتها للأطراف المتدخلة في السوق تسمح للبنوك من ربط الاتصال بين المشتري والبائع في ظرف زمني قياسي .

تسمح البنوك بتخفيض التكاليف التي تتحملها الأعوان الاقتصادية في تسييرها لأموالها وذلك من خلال توفيرها لعملية تقسيم الأصول التي في حوزتها . يحدث وأن يكون السعر الوحدوي للأوراق المالية مرتفع مما لا يسمح للفرد بشراء العدد الكافي لتشكيل محفظة متنوعة . للحد من مشكل التجزئة، تعمل البنوك على جمع ودائع الأعوان الاقتصادية بشكل جماعي لتتمكن بالتالي من الحصول على الأموال اللازمة لتشكيل محفظة متنوعة .

كل ما سبق يؤكد Miskin 2007 ، فحسبه توجد العديد من العناصر التي تفسر الميزة التي تملكها البنوك مقارنة بالتبادل المباشر . فالبنوك تملك المهارة اللازمة لتخفيض تكاليف المعاملات وتمكن من تحقيق وفورات الحجم باستعمالها لعدد كبير من العمليات، بحيث أصبحت البنوك تشكل متجر كبير للمنتجات المالية وتشمل على شبكة عريضة من الوكالات الجوارية .

في تخفيضها لتكاليف المعاملات تواجه البنوك منافسة كبيرة من قبل العديد من المؤسسات المالية الأخرى وعلى رأسها OPCVM وسماسرة الأسواق المالية، أي أن تخفيض تكاليف المعاملات ليس حكرا على البنوك مما يعني أن هذا التبرير لوحده لا يكفي لتفسير سبب وجود البنوك الشيء الذي يدفعنا إلى دراسة أحد المبررات الأخرى لوجود البنوك والمتمثل في إيجاد الحل لمشكل تباين المعلومات.

2- عدم تماثل المعلومات

تعد الميزة الإعلامية التي تملكها البنوك مقارنة بالتمويل المباشر من بين أهم الأسباب التي تفسر وجود البنوك في الساحة المالية، فهذه الميزة تستطيع هذه المؤسسات المالية النقدية من مراقبة المقترضين والحد من المخاطر التي يواجهها المقرض في التمويل المباشر .

يوجد تباين أو عدم تماثل المعلومات في حالة ما إذا كان لأحد المتعاقدين في معاملة اقتصادية معلومات أكبر من تلك المتوفرة لدى المتعاقد الآخر، الشيء الذي يجعله في وضعية جيدة للتفاوض المالي كما يمكنه استغلال هذه الميزة الإعلامية من خلال تبنيه سلوك انتهازى .

عكس التبادل المباشر، وجود البنك يضمن أفضل انتقاء للمقترضين والتنفيذ الجيد للعقود وذلك بحماية المتعاقد الذي لديه ضعف إعلامي .

حسب النظرية الحديثة للوساطة (1976 eland et Pyle) تملك البنوك معلومة متميزة فيما يتعلق بقيمة، أصولها ، تحديدا فيما يتعلق بقيمة قروضها . فإمكانية الحصول على هذه المعلومة هو ما يفسر وجودها . ابتداء من السبعينات، ظهرت العديد من الأعمال النظرية التي ركزت اهتمامها على المزايا التي تملكها البنوك مقارنة بالأسواق المالية وذلك فيما يتعلق بإنتاج المعلومات، انتقاء ومراقبة المقترضين . هذه الدراسات بينت انه بالتقليل من تباين المعلومات تقتصد البنوك تكاليف معتبرة مما يساهم في التوزيع الجيد للموارد المالية -**الانتقاء المضاد: يظهر** هذا المشكل قبل انعقاد المعاملة وهو ناتج عن عدم توفر المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات السليمة .في هذا الإطار لا يستطيع المقرض التأكد من الطبيعة الحقيقية للمقترض (جيد أم سيء)، فيتحمل بالتالي خطر انتقاء وتمويل مشروع ذو نوعية رديئة .

يظهر الانتقاء المضاد عندما تكون شروط القرض لا تمثل معايير حقيقية لاختيار المقترض .فالمقرض كونه لا يستطيع تحديد المخاطر الفعلي لكل مقترض على حدى، يطبق شروط عامة للإقراض والتي تعكس متوسط خطر المقترضين .هذه الشروط من شأنها إقصاء المقترضين ذوي النوعية الجيدة وذلك كون شروط القرض جد مكلفة مقارنة بطبيعتهم الحقيقية، في حين تحفز المقترضين ذوي النوعية السيئة للإقبال على الإقراض وهذا نظرا لانخفاض التكلفة أي أنهم يدفعون علاوة مخاطرة اقل بكثير من المخطر الذي يمثلونه .في هذا الإطار يشير Venard 2001 إلى أن بوجود تباين في المعلومات حول طبيعة المقترضين، يمكن للسوق أن يخضع لقانون غريشام لان المقترضين ذو الطبيعة السيئة يطردون المقترضين ذوو الطبيعة الجيدة من السوق إلى أن يغيبوا تماما عن السوق .

لحل مشكل الانتقاء المضاد يشترط إنتاج معلومات مكلفة وذات نوعية جيدة، بمعنى آخر يشترط على المقرض أن يكشف عن طبيعته للسوق كما يشترط على المقرض أن ينتقي ويتأكد من الطبيعة الحقيقية للمقرض .

يعد كل من 1976 Leland et Pyle أول من أشار إلى تبرير وجود البنك كونه منتج لخدمات المعلومات المرتبطة بانتقاء المقرضين . حيث يشير الكاتبان إلى أن تكلفة إنتاج المعلومات سوف تقل في حالة ما إذا تمكن البنك من تحقيق مركزية في إنتاج المعلومات فوجود البنك سيعوض المستثمرين الذين يتحولون إلى مودعين و ينوب عنهم في اتخاذ القرار و ذلك بناء على معالجة المعلومات المستوحاة من السوق، و على هذا الأساس يتمكن البنك من تكوين محفظة أصول ذات قيمة جيدة تمكنه من تحقيق عوائد معتبرة .

-**المخطر المعنوي:** مرتبط بعدم التأكد بشأن استعمال المقرض للأموال وذلك بعد إمضاء العقد، فيتحمل المقرض هنا مخطر التنفيذ الجزئي للعقد أو عدم تنفيذه كلية .

فبعد إمضاء اتفاقية القرض، يمكن للمقرض أن يستعمل الأموال المتحصل عليها لتمويل أنشطة غير مرغوب فيها من طرق المقرض إذ ترفع من مخطر القرض وتخفيض من احتمال تسديده . مما يعني أن المقرض يتعرض لمشكل المخطر المعنوي و حله يكلف الكثير من اجل التنفيذ الجيد للعمليات، يجب على المقرض أن يسهر على السير الحسن للعملية التمويلية، وأن يكون على أتم الاستعداد على التحقق من قدرة المقرض على التسديد وإجباره على احترام التزامه الأولي .

بالنسبة ل 1984 Diamond تمثل اتفاقية القرض المقدمة من قبل البنك بمثابة الحل الأمثل لمشكل المخطر المعنوي . هذه الاتفاقية من شأنها تبرير وجود البنك بصفته المراقب المفوض من قبل مجموع المقرضين . فبفضل وفيات الحجم يستطيع البنك تدنية تكاليف المعلومات والمراقبة، الشيء الذي لا يمكن الوصول إليه في حالة ما إذا تعددت الأطراف المقرضة .

في هذا الإطار، ولغرض الحد من الآثار السلبية لتباين المعلومات، يتعهد البنك من جهة مع المودعين ، حيث يقترح لكل واحد منهم عقد إيداع ومن جهة أخرى مع المقرضين حيث يمضي مع كل مقرض عقد ائتمان

3- ضمان السيولة

من بين أسباب وجود البنك أيضا نذكر كونه يستطيع وضع الودائع تحت تصرف المقرضين مع ضمان سيولة المقرضين وذلك من خلال ممارسة البنك لوظيفة التحويل .

يعد ضمان السيولة الذي توفره البنوك للمتعاملين معها أفضل بكثير من تلك السيولة التي يمكن الحصول عليها في الأسواق المالية . ففي حالة وجود حاجة ملحة للسيولة، فإن الأصول المالية المشككة

لمحفظة السوق يمكن أن تتعرض قيمتها للانخفاض عند بيعها وذلك مقارنة بسعر شرائها ، في حين نجد الودائع البنكية تجنب المودعين إمكانية التعرض لمثل هذه الوضعية، مما يعني أن عقود الإيداع تتميز بوجود خطر رأس مال ضعيف جدا كونه لا يظهر إلا في حالة إفلاس البنوك .

نظرا لكون القروض البنكية أصول غير سائلة، فإن ضمان السيولة الذي توفره البنوك لأصحاب الودائع يعرضها لمخطر السيولة لتجنب ذلك تلجأ البنوك لطلب الأموال المتوفرة في السوق ما بين البنوك كما يمكنها أيضا الاستعانة بالبنك المركزي بصفته المقرض الأخير .

4- تسيير المخاطر

يشكل التخفيض من درجة التعرض للمخاطر ميزة أخرى من المزايا التي يحصل عليها المقرضين بلجوئهم للبنك بصفته وسيط مالي حيث اهتم العديد من المؤلفين بتسيير المخاطر المالية لشرح وظيفة البنك، فحسب Kaufman 1998 يعرض البنك نفسه للمخاطر البنكية كونه يعد أفضل من يستطيع تسيير المخاطر وذلك نظرا للميزة النسبية التي يملكها في هذا المجال .

فالبنك يسمح بتوزيع المخاطر من خلال بيعه لأصول ذات خصائص تتوافق ورغبات المودعين ثم يستعمل الأموال المتحصل عليها لشراء أصول ذات مخاطرة أكبر، وهو يقدم هذه الخدمة للأعوان الاقتصادية التي ليس لها ميول للمخاطرة فيقترح لهم عقود إيداع مقابل معدلات فائدة منخفضة في حين يسعى البنك مقابل هذه الودائع لامتلاك أصول ذات مخاطرة ليحصل من خلال ذلك على معدلات فائدة أعلى من السابقة .أي أن البنك يقوم بوظيفة التحويل التي تعني أن البنك قام بتحويل أصول ذات مخاطرة إلى أصول أكيدة بالنسبة للمودعين .فبدون تدخل البنك فإن العديد من المعاملات لا يمكن إجرائها وذلك نتيجة تنوع سلوك الأعوان الاقتصادية فمنهم من يتصف بالتخوف، ومنهم من يتصف بالانتهاز وبالتالي اختلاف درجة ميولهم للمخاطرة .

إضافة إلى ما سبق فإن البنوك تعمل على توزيع المخاطر وذلك بالسماح للمودعين من تنويع محفظة أصولهم، وبالتالي التخفيض من المخاطر التي يتعرضون لها أي أن البنك يقوم بالاستثمار في محفظة أصول تتعرض لمخاطر مختلفة بحيث يكون خطر المحفظة اقل من خطر الأصول كل على حدى .

المبحث الثاني: النوافذ الإسلامية

لقد خطت النوافذ الإسلامية خطوة كبيرة في مجال العمل المصرفي، و يظهر ذلك جليا من خلال الانتشار الواسع لها في مختلف الدول، لذا تم في هذا المبحث ابراز تعريف للنوافذ الإسلامية ونشأتها، و كذا أهدافها و خصائصها، دوافع ومتطلبات فتحها.

المطلب الأول: النوافذ الإسلامية

تعتبر النافذة الإسلامية قسم مستقل في المصرف التقليدي و نستعرض من خلال هذا المطلب على أهم التعاريف للنافذة الإسلامية وأسباب نشأتها.

1: تعريف النافذة الإسلامية

1-1: عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية النافذة الإسلامية على أنها " جزء من مؤسسة مالية تقليدية (التي قد تكون فرعا أو وحدة متخصصة) التي توفر إدارة الصناديق (حسابات الاستثمار) والتمويل والاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، وذلك بأموال منفصلة، كما يمكن أن توفر أيضا خدمات التكافل وإعادة التكافل.¹ عرفها حسين حسن شحاته: " بأنها الفروع التي تنتمي الى بنوك تقليدية تمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية"²

وفي تعريف آخر هو كالتالي: " إن البنك التقليدي يمنح العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة شيئا من الاستقلال المكاني داخل البنك، حيث يتم فصله عن باقي الأعمال التقليدية من خلال وحدة متخصصة تعنى فقط بالعمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة ، إلا أنها لا تتمتع بالاستقلال المالي والإداري اللازم بل تتبع في ذلك لإدارة البنك التقليدي.³

- حسب التعريفات السابقة النافذة الإسلامية هي جزء من المؤسسة المصرفية ، تتخصص في الأنشطة التي تتوافق والشريعة ، حيث تكون مستقلة من الناحية المالية مع باقي الأنشطة التقليدية التابعة للمصرف.

¹ Islamic Financial Services Board ، 2019

² حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 240 ، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة ، ربيع الأول 1422 الموافق لـ جوان 2001 ، صفحة 33

³ بن جمعان الجريدان ، 2014 ، صفحة 157

1-2: يقصد بالنوافذ الإسلامية (Islamic Windows) حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية على أنها جزء من مؤسسة خدمات مالية تقليدية بحيث قد يكون فرعاً أو وحدة متخصصة تابعة لتلك المؤسسة توفر خدمات إدارة الأموال (حسابات الاستثمار) وخدمات التمويل والاستثمار التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

النافذة الإسلامية عبارة عن قسم مستقل في المصرف التقليدي، من خلاله تقوم المصارف التقليدية بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، ويشرف على هذا القسم هيئة شرعية متخصصة مهمتها التأكد من التزام القسم بأحكام الشريعة الإسلامية، وينبغي أن يتمتع القسم باستقلالية تامة عن باقي الأعمال والأنشطة المصرفية التقليدية.

2: نشأة النوافذ الإسلامية

1-2: التطور التاريخي للنوافذ الإسلامية وأسباب نشأتها

إن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية تابعة للبنوك التقليدية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، أما بالنسبة لأسباب نشأة النوافذ الإسلامية فبالإضافة إلى الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من شأن الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التقليدية يحركها في إنشاء النوافذ الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.

2-2: ظهور النوافذ الإسلامية

عندما أدركت البنوك التقليدية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية، وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية، قرر البعض منها إنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية¹، وقد كان بنك مصر في طليعة البنوك التقليدية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام هذا البنك في عام 1980 بإنشاء فروع أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم " فرع الحسين للمعاملات الإسلامية"²، وتلاه البنك الأهلي التجاري في المملكة العربية السعودية، حيث في عام 1987 قام بإنشاء أول صندوق استشاري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلى ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامية في سنة

¹ سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، المجلد 01، العدد 34، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، 1984، ص 80

² عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية الطبعة الأولى، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر 1987، ص 227.

1990 ، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك في عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفرع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة¹.

أما في الجزائر فقد أدى إصدار قانون 90 - 10 الذي فتح المجال أمام البنوك الوطنية والأجنبية للدخول الى السوق الجزائرية ، حيث سجل دخول بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي برأس مال مختلط (عام خاص) بمساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) ، تم إنشاؤه في 20 ماي 1991²، وبعد فترة طويلة ات إنشاء بنك ثاني وهو بنك السلام ، حيث تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ، ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة³ ، وتواصلت جهود الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية باعتمادها على مجموعة من الصلاحيات ، كانت بدايتها بإصدار النظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 04 نوفمبر 2018، الذي يسمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية ، ولتدعيم العملية تم إصدار النظام 20-02 ، الذي يسرح عمليات تبني النوافذ الإسلامية في منظمة المصرفية الجزائرية، وسبل تطبيقها تلبية لمتطلبات واحتياجات زبائن هذا النوع من العمليات.

3: أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، ولكنها تختلف من بنك الى آخر ، ويمكن حصرها فيما يلي:⁴

- رغبة البنوك التقليدية في تعظيم أرباحها، وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال.
- تلبية الطلب الكبير والمنتامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية ترفض التعامل مع البنوك الربوية.
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية.
- المحافظة على عملاء البنوك الربوية من النزوح الى البنوك الإسلامية.

¹ فهد الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 2003 ، ص 6

² الموقع الرسمي لبنك البركة، consulté le : 15/02/2022 <https://www.albaraka-bank.com>

³ الموقع الرسمي لبنك السلام:

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/pagelist-10-0htm> consulté le: 17/02/2022

⁴ حسين شحاتة، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية ، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 240 ، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة ، ربيع الأول 1422 الموافق لـ جوان 2001 ، ص 21

-سهولة سيطرة البنك الرئيسي على النافذة الإسلامية مقارنة بقدرته على السيطرة على بنك مستقل، بالإضافة الى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء نافذة بإنشاء بنك مستقل.

هذا إذا بحثنا في أسباب نشأة النوافذ الإسلامية في الدول العربية، أما إذا بحثنا في أسباب نشأتها في الدول الأجنبية، سنجد أن السبب الرئيسي وراء إنشاء البنوك التقليدية في تلك الدول للنوافذ الإسلامية التي تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، فهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي، محاولة الاستفادة من أموالهم.

المطلب الثاني: أهداف وخصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية في تعاملاتها أنها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية نستعرض خلال هذا المطلب الى أهدافها وخصائصها.

1: خصائص النوافذ الإسلامية

لها خصائص متعددة من بينها: ¹

-النوافذ الإسلامية تتميز في تعاملاتها أنها وفق أحكام الشريعة الإسلامية بخلاف البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا.

-إيداع الوديعة الاستثمارية من قبل المصرف في حال الحاجة اليه والتي تكون قابلة للربح والخسارة.

- يكون الاستثمار عن طريق المضاربة الشرعية القائمة بين الأصل والفرع على أساس عقد بين الدائن والمدين، تقوم النوافذ الإسلامية على المشاركة والمرابحة والمضاربة أي أن صيغتها متعددة بينما تقوم البنوك التقليدية على منح القروض الربوية.

-وجود هيئة شرعية تقوم بالرقابة والفصل في مختلف القضايا المطروحة على البنوك الشرعية.

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها ان تكون متفقة مع أحكام الشريعة، وكذلك الفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن هيئات ومجالس ومجامع الفتوى المعاصرة المعنية بالمصارف الإسلامية.

¹ حمزة شواذر، الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1 ص 18

- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية،¹ أو ما يسمى أحياناً بالمستشار الشرعي، والذي يجب أن يطمئن من سلامة كل المعاملات ويعطى شهادة بذلك تنتشر مع القوائم المالية.

- التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري والذي يملك كذلك فروعاً تعمل وفقاً للطريقة التقليدية.

- تمارس فروع المعاملات الإسلامية جميع الأنشطة المصرفية ومنها على سبيل المثال: الخدمات المصرفية، الاستثمارات والتمويل، وإيضاً اليهما أنشطة الخدمات الاجتماعية مثل تحصيل الزكاة وصرفها، ومنح القروض الحسنة والمساهمة في التنمية الدينية والدعوة الإسلامية.

تهدف فروع المعاملات الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأغراض المختلفة والتي يمكن إيجازها في الآتي:

- تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة في مجال الأعمال المصرفية

- جذب شريحة من المتعاملين والمحافظة على المتعاملين

- المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- اكتساب خبرات في المجالات المصرفية الإسلامية

- يجب أن يلتزم العاملون في فروع المعاملات الإسلامية بالقيم الإيمانية واستشعار أن عملهم عبادة وطاعة ورسالة وليست وظيفة تقليدية، لأنهم يطبقون سرع الله عز وجل، كما يجب أن يتحلوا بالأخلاق الفاضلة مثل الأمانة والصدق والإخلاص والعفة والنزاهة والعزة والعزيمة والمروءة والتيسير والتسهيل لأن ذلك من خلق المسلم في كل أعماله منها عمله في الفرع الإسلامي، كما يضاف إلى ما سبق أن يكون سلوكهم منبعثاً من الحب والاخوة والتعاون على البر والتقوى.²

أما بالنسبة للخصائص تتميز النوافذ الإسلامية في المصارف الربوية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التقليدية في تلك المصارف، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

1- طبيعة عمل النوافذ الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة، أما الفروع الأخرى التقليدية فإن طبيعتها عملها تقوم أساساً على الفائدة الربوية.

2- يخضع العديد من النوافذ الإسلامية لمراقبة شرعية أو هيئة رقابة شرعية، وهذا غير وارد بالنسبة للفروع التقليدية.

¹ فهد الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث القى في مؤتمر العالمي

- 3- تتمثل أهم صيغ وأساليب الاستثمار في النوافذ الإسلامية في المضاربة والمشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.
- 4- حسابات الاستثمار في النوافذ الإسلامية تتضمن تنظيم العلاقة بين الفرع الإسلامي والعملي على أساس عقد المضاربة الشرعية، أما في الفروع التقليدية فالعلاقة بين الفرع والعميل هي علاقة دائن ومدين.
- 5- عند حاجة النوافذ الإسلامية إلى التمويل يقوم المصرف الرئيسي بإيداع وديعة استثمارية لديه، على أن تكون خاضعة للربح والخسارة مثله في ذلك مثل أي مودع آخر.

2: أهداف النوافذ الإسلامية

للنوافذ الإسلامية أهداف كثيرة نجد منها:

- استبدال الحلال بالحرام في المعاملات المصرفية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.
- إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية.
- تحقيق الربح وفق منهج المشاركة ووفق التوجه الإسلامي، بالإضافة إلى تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- تشجيع الاستثمار ومحاربة الاكتناز عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار، وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- مجارة النهضة في العالم الإسلامي في مجال إنشاء البنوك الإسلامية.
- الاستفادة من عاطفة المسلمين اتجاه حب التعامل في محال الحلال الطيب وتجنب الحرام الخبيث ولاسيما في ظل الصحوة الإسلامية.
- رفع الحرج عن المسلمين من التعامل بالربا في المدن التي ليس فيها البنوك الإسلامية¹
- رغبة البنوك التجارية في منافسة البنوك الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها في جذب الموارد واستخداماتها وتحقيق الأرباح
- المحافظة على عملاء البنك التجاري من جذب البنوك الإسلامية لهم ومحاولة استرجاع من فقدتهم.
- اختبار تجربة البنوك الإسلامية وتقويمها من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التجارية.
- الرغبة في تحول بعض البنوك التجارية باتباع أسلوب التدرج².

¹ حسين حسن شحاته ، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق ، مكتبة التقوى ، ط1، القاهرة ، 2006 ، ص 148 - 149

² لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010 ، ص4

المطلب الثالث: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية الى جانب

التقليدية في النقاط التالية:

1: دوافع فتح النوافذ الإسلامية

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية الى جانب التقليدية في النقاط

التالية:

1.1- دوافع عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك الخارجية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة ، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الايمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية الى بنوك إسلامية لتحقيق الايمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامي تستمد أساها العقائدي من الشريعة الإسلامية ، وهو ما يعني أن لها ايدلوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الالتزام بالشريعة الإسلامية.¹

2.1- دوافع شرعية:

يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي الى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية².

3.1- دوافع اقتصادية:

تتمثل دوافع الاقتصادية في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وان العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.

¹ معارفي فريدة ، مفتاح صالح ، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيترا التجاري نموذجاً، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4 ، العدد 3 ، مارس 2014 ، ص 269-270

² صالح مفتاح / معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 34-35 ، مارس 2014، ص153

- ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها عن مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية وهذا أدى بدوره الى تحول أعداد كثيرة من العملاء الى بنوك إسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية.

- انها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن الصيرفة الإسلامية، وقد قدرت "موديز" أن نحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية.

- اثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي، ومنها الاعمال المصرفية الإسلامية.

-ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية.

-ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعا ملحوظا في معادلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، وذلك للسعي حو تعظيم الأرباح، وتحقيق مكاسب أعلى نسبيا مما يحصلون عليه من المصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوية. -الحوافز العقائدية والاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف البنوك التقليدية، وتكون هذه خطوة أولى نحول التحول الكامل الى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية اللازمة لذلك.

-تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى البنوك الإسلامية.

- نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية الاستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

-بالنسبة للمصارف التقليدية في الدول الغربية فإن الهدف الرئيس من افتتاح نوافذ إسلامية هو هدف مادي بحث، وهو التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم في التعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي.

2: متطلبات فتح نوافذ إسلامية

يمكن تلخيص متطلبات فتح نوافذ المعاملات الإسلامية في ما يلي :

1.2- متطلبات قانونية:

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في :

- صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:
- أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.
- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف والمنتجات.
- الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجارية ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري للالتزام بها نذكر منها:

- قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية.
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج
- اعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات
- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي
- تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة ، وتشكيل هيئة رقابية شرعية
- تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة ، وأي عقبات قانونية تواجه العملية¹

2.2- متطلبات شرعية:

- يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدت متطلبات دينية عند فتحه لنفاذة المعاملات الإسلامية وضرورة الالتزام بها، تنحصر في:
- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية.

- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية

- الغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها

- على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وبين الموارد غير المشروعة²

3.2- متطلبات إدارية

- يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية، بعد تحقق المطلبين القانوني والشرعي في البنك، الشروط التالية:

¹ معارفي فريدة، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 270-271

² صالح مفتاح، معارفي فريدة، مرجع سابق ، ص 154

-تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليوك مشروعا (نموذج بنكي مزدوج)

-تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:

- تحديد الإطار الزمني لعملية التحول
- الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المكشوب تحقيقها
- التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي، وهو ما يتطلب في هذا الإطار
- التعريف برسالة النافذة الإسلامية (بنك إسلامي مصغر) مبادئها وأهدافها
- توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وشرح المهام المسندة إليهم
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، والدولة ككل.
- العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك
- المساعدة على تكيف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط وأحكام العمل المحيطة بهم
- إعادة النظر في معايير اعتماد كفاءة العاملين بناءً على معيار القناعة ومدى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية
- توفير الاحتياجات التدريبية متخصصة في دراسة الفرص الاستثمارية والأساليب الحديثة لإعداد دراسة جدوى، وأنواع صيغ التمويل وضوابطها الشرعية، والمعايير المحاسبية الخاصة بها.
- عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصناعة المصرفية الإسلامية ومن المتطلبات الإدارية الأخرى في تأسيس نافذة إسلامية ضرورة موائمة نظام المحاسبة وطبيعة العمليات المصرفية الإسلامية من حيث الموارد والاستخدامات، وتتنوع الأدوات الاستثمارية وأسلوب معالجة الإيرادات والمصروفات وتوزيع الأرباح، ويتم تطبيق معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية¹.

¹ معارفي فريدة، مفتاح صالح، مرجع سابق ، ص 272

المبحث الثالث: العمليات البنكية للنوافذ الإسلامية

تعمل النوافذ الإسلامية على تقديم منتجاتها لمختلف العملاء لمسايرة التطور الحاصل في الحياة الاقتصادية دون الخروج عن مبادئ الشريعة الإسلامية، وسنستعرض من خلال هذا المبحث كل من عمليات الإيداع و التمويل.

المطلب الأول: عمليات الإيداع

نستعرض من خلال هذا المطلب عمليات الإيداع التي تقدمها النوافذ الإسلامية

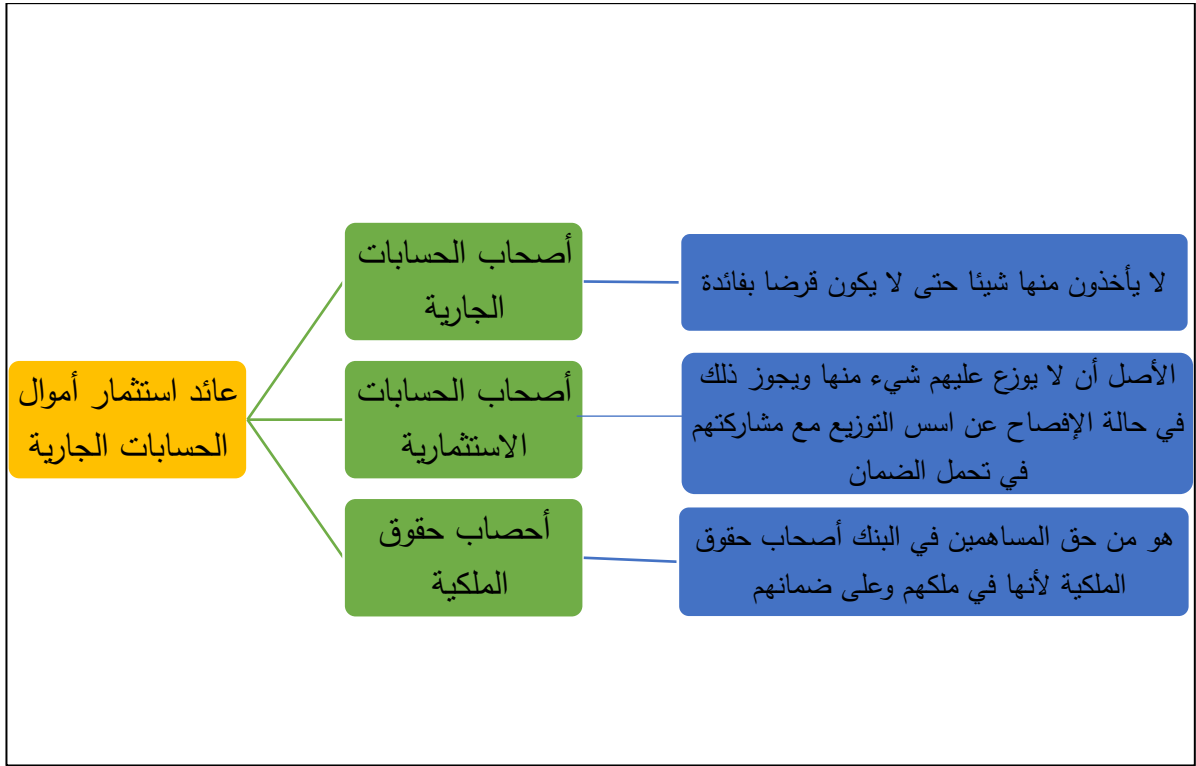
1: الحسابات الجارية

الحسابات الجارية هي المبالغ النقدية التي يقدمها أصحابها الى البنك على أن ترد اليهم بمجرد الطلب، وبدون التوقف على إخطار مسبق (تستوفى عن طريق: الشيكات ، أوامر التحويل المصرفي، او بطاقات الصراف الآلي) وتسمى هذه الحسابات في البنوك التقليدية : " الودائع المصرفية تحت الطلب " ، وهي ثلاثة أقسام:

- حسابات الأفراد: وهي المبالغ التي يعهد بها الى البنوك، وذلك لحفظ أموالهم وإمكانية سحبها في أي وقت.
- حسابات الشركات: وهي المبالغ التي يعهد بها الى البنك من قبل الهيئات والشركات، مما تحتاج اليه لدفع المستحقات الفورية (رواتب عمال، إيجار ، أثمان مواد خام وغيرها).
- حسابات البنوك الأخرى: وهي المبالغ التي تضعها البنوك والمؤسسات المالية عند بعضها، في إطار علاقات الاتصال والتعاون.

أنها ليس ودائع بالمعنى الفقهي ولا القانوني (وإن أطلق عليها هذا الوصف تجاوزا) بل قروض تدخل في ملك البنك، يحق له التصرف فيها ، ويكون ضامنا لها ملتزما برد مثلها عند الطلب.

الشكل 1 : الحسابات الجارية



المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

1.1- العوائد والمنافع

بناءً على التكليف الفقهي للحسابات الجارية (في الفقرة السابقة) على أنها قروض تدخل في ملك البنك، يحق له التصرف فيها، ويكون ضامناً لها ملتزماً برد مثلها عند الطلب، فغن عوائد استثمار هذه الحسابات لا يمكن أن يعد منها أي عائد على أصحاب هذه الحسابات، وإلا كانت قرضاً جر نفعا.

وعليه فإن عوائد استثمارها يسحقها (بالأصالة) مالكو البنك / المساهمون؛ لضمان المؤسسة لهذا المال، وشرعية تصرفها فيه، غير أنه من حق البنك - وبعد الإفصاح عن أسس توزيع كل الأرباح وإذن أصحاب الودائع الاستثمارية أن يشرك أصحاب الحسابات الاستثمارية في عوائد الحسابات، بعد تحول القرض الى ضمان وعاء المضاربة التي تربط البنك وأصحاب الحسابات الاستثمارية (يشتركون في ربحها وضمانها عند خسارة المضاربة).

هذا ويحق للبنك ان يقدم لأصحاب الحسابات الجارية كل الخدمات المتعلقة بالوفاء والاستيفاء (بمقابل وبدون مقابل) كدفاتر الشيكات وبطاقات الصراف الآلي، ونحوها، غير أنه لا يحق له أن يقدم لهم أي مزايا أو

منافع مادية مشروطة في العقد (ولو بالعادة) سواء تم تقديمها أثناء القرض أو بعد سدادها، أما المنافع المادية غير المشروطة في العقد أصلاً (ولو بالعادة) فيجوز تقديمها عند سداد القرض (لأنها تدخل في حسن القضاء) وليس أثناء مدة سريان القرض.

2.1. العمليات المتنوعة على الحسابات الجارية:

- السحب والإيداع من أموال الحسابات الجارية.
- تحويل الحساب الجاري إلى حساب استثماري.
- رهن الحسابات الجارية لا يصح رهنها، لأنها ديون ولأن نفعها يعود للبنك.
- السحب المكشوف في الحسابات الجارية السحب بأكثر من الرصيد.
- القروض المتبادلة والأرصدة التعويضية إذا لم تتضمن فوائد ربوية.

2: الحسابات الاستثمارية

1.2. تعريف الحسابات الاستثمارية وأنواعها:

تكيف الحسابات الاستثمارية (الودائع الاستثمارية) في البنوك الإسلامية (سواء كانت مطلقة أو مقيدة) على أساس عقد المضاربة الشرعية (القراض) والعلاقة بين أصحاب الحسابات الاستثمارية " المودعين " وبين البنك، هي علاقة أرباب المال بالمضارب (عامل القراض) وتستخدم البنوك الإسلامية نوعين من الحسابات الاستثمارية.

- الحسابات الاستثمارية (المطلقة) وهي الحسابات التي يفوض أصحابها البنك باستثمارها على أساس عقد المضاربة الشرعية دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين، وتشترك هذه الأموال في أرباح الاستثمار وتحمل الخسارة (إلا ما كان لتعدي البنك أو تقصيره)

- الحسابات الاستثمارية المخصصة (المقيدة) وهي التي يحدد أصحابها لمضاربتها نشاطاً محدداً ويكون نصيب البنك محدداً بنسبة شائعة من الربح، كما يمكن أن تدار هذه الحسابات على أساس الوكالة بالاستثمار، وبأجر معلوم.

هذا، وتقدم بعض البنوك حسابات خاصة، تسمى " حسابات التوفير " أو " حسابات الادخار " وهي على

نوعين :

-حسابات توفير ادخارية لا تستثمر (حكمها كحكم الحساب الجاري)

-حساب توفير استثمارية (حكمها كحكم الحساب الاستثماري)

2.2- خصائص الحسابات الاستثمارية

-تكيف على انها عقد مضاربة بين أصحاب الحسابات (أرباب المال) وبين البنك (بصفته مضارباً) كما مر .

- يجوز خلط أموال الحسابات الاستثمارية (المطلقة) بعضها ببعض في وعاء مضاربة مشترك (تعدد أرباب المال في مضاربة واحدة)

-يجوز خلط أموال الحسابات الاستثمارية (المطلقة) بأموال البنك الذاتية (يجمع البنك الذاتية (يجمع البنك عقدي المضاربة والشركة).

المطلب الثاني: عمليات التمويل

نستعرض من خلال هذا المطلب عمليات التمويل التي تقدمها النوافذ الإسلامية والتي تتمثل في:

1: التمويل القائم على أساس التمليك

هذا النوع من العمليات يتميز بقصر مدة العملية التمويلية وتكون في المعاملات التي لا تتطلب وقتاً طويلاً لتحقيقها مثل عمليات الاستيراد والتصدير وتتخلص هذه الطرق في المربحة والسلم والتمويل بالإجارة، وكذلك الاستصناع والمضاربة والمشاركة.

1.1. عملية المربحة

تعتبر المربحة من الصيغ الأكثر تداولاً في المصارف الإسلامية، لأنها تشمل مختلف مجالات الحياة، وأكثر المتداولين لهذه الصيغة هم أصحاب الدخل المتوسط.

1.1.1 تعريف المربحة:

أ- لغة: يقال رابحته على سلعته أي أعطيته ربحاً، ويقال أربح ببضاعته، وربحته على بضاعته أعطاه ربحاً.

ب- اصطلاحاً: هي إنفاق بين مشتري لسلعة معينة وبائع لها، وبمواصفات محددة مع تبيان ثمن كلفة السلعة مع إضافة هامش ربح متفق عليه بين البائع والمشتري، والتسليم قد يتم آجلاً أم عاجلاً في موعد متفق عليه، كما إن دفع مقابل قد يتم في الحال أو لاحقاً.¹

هي بيع المؤسسة الى عميلها (الآمر بالشراء) سلعة بزيادة محددة على ثمنها أو تكلفتها بعد تحديد تلك الزيادة (ربح المربحة) في الوعد وتسمى المربحة المصرفية لتمييزها عن المربحة العادية وتقترن المربحة المصرفية بتأجيل الثمن مع أن هذا التأجيل ليس من لوزمها، فهناك مربحة حالة أيضاً، وحينئذ يقتصر البائع على الربح الأصلي دون مقابل الأجل.²

2.1.1. شروط المربحة:

- أن يكون العقد الأول صحيحاً؛
- علم المشتري الثاني بالثمن الأول؛
- كون الربح معلوماً؛
- يجب أن يقع البيع على السلع مقابل النقود؛
- تحديد مواصفات السلعة تحديداً كاملاً وناقياً لكل جهالة، بحيث يبين البائع للمشتري ما تشمله السلعة من عيوب.³

3.1.1 أنواع التمويل بالمربحة:

تمارس بالمربحة في البنوك الإسلامية بطريقتين هما:

أ- بيع المربحة بدون طلب من المشتري:

يقوم البنك بشراء السلعة دون طلب من المشتري، أي يشترط تملك البنك للسلعة، ثم يقوم ببيعها في حال طلبها، مع ذكر ثمن الشراء أو كلفة الشراء، مع تحديد هامش الربح، أي يكون معلوماً ومتفق عليه.⁴

¹ فؤاد بن حدو، الصيرفة الإسلامية، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020، صفحة 42

² التعريف حسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

³ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي للصيرفة الإسلامية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2014، الصفحة 179

⁴ شخار نعيمة، مخاطر المربحة في البنوك الإسلامية، مجلة الأبحاث الاقتصادية جامعة البليدة 2، العدد 09، الصفحة 197

ب- بين المربحة للآمر بالشراء:

هو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف بعد الاتفاق على تكلفة الشراء وربح البنك الإسلامي، وتتضمن هذه الصورة وعدا من العميل بشراء هذه السلعة حسب الشروط المتفق عليها، ووعدا آخر من البنك بإتمام هذا البيع.

وكما تتم من خلال طلب العميل من البنك شراء سلعة معينة محددة ثمنها مع تحمل البنك خطر تلف السلعة أو هلاكها قبل التسليم.

4.1.1- مراحل إجراء عملية البيع بالمربحة

1. يتقدم العميل للبنك طابا منه شراء سلعة بمواصفات معينة وحيث يقوم بتحديداتها نافيا لكل جهالة.

2. من ناحية طبيعة السلعة محل المربحة

أ. من ناحية المركز المالي للعميل والضمانات المقدمة من طرفه.

ب. من ناحية طبيعة السلعة محل المربحة:

- أن تكون السلع مما يجوز التعامل فيها شرعا.
- أن السلعة تدخل في مجال نشاط العميل
- دراسة السلعة من ناحية المخاطر والقابلية للتسويق
- مصدر شراء السلعة
- شروط التسليم ومكانه
- مدى رواج السلعة وإمكانية إعادة بيعها¹

ج. الربحية: التأكد من ربحية العملية بعد إضافة كل التكاليف المرتبطة بالعملية

3. في حالة موافقة البنك على العميل يتفق معه على ما يلي:

- ربح البنك وطرق السداد
- يتفق الطرفان على السداد

¹ خليل إبراهيم الدليمي، عطاء الله احمد الحسيان ، 2020 ، الصفحة 306

4. قبل إمضاء العقد بين الطرفين يجب أن تكون السلعة محل العقد مملوكة للبنك¹.

5. عندما يقبل الأمر بالشراء السلعة المشتراة بناء على طلبه فإن هذا القبول يعتبر شراء ، وبعد تسليم السلعة من طرف المشتري، يبدأ في التسديد حسب الطريقة المتفق عليها الى حين تسديد آخر قسط.

1.2. عملية السلم

يطلق عليه البيع الفوري الحاضر الثمن الآجل البضاعة، وفيه يقوم المصرف بالحصول على ثمن البضاعة من العميل الذي تم تسليمها له آجلا، ومن هنا يحصل البنك على ثمن البضاعة عاجلا وفورا، في حين تتم عملية تسليم البضاعة الى العميل في وقت لاحق.

1.1.2. تعريف السلم:

أ- لغة: السلف في لغة العرب هو الإعطاء والترك والتسليف، وهو ان يعطي ذهباً او فضة في سلعة وتسليم السلعة لهذا الأخير يكون بعد أجل مسمى، وعكس البيع، البيع لآجل الذي يتم فيه تسليم البضاعة مع تعجيل الدفع

ب- اصطلاحاً: هو بيع أجل بعاجل، أي يحصل المصارع على ثمن السلعة المتفق عليها من المشتري وتسليم السلعة لهذا الأخير يكون بعد أجل مسمى ، وعكس البيع، البيع لآجل الذي يتم فيه تسليم البضاعة مع تعجيل الدفع.

2.1.2. أركان بيع السلم:

للسلم أركان أربعة وهي كالتالي:

- المسلم: بكسر اللام وهو المشتري للسلعة ويسمى رب السلم أو صاحب المال
- المسلم اليه: أي بائع السلعة الذي يقبض ثمنها في الحال مع وعد بتسليمها آجلا
- المسلم: بفتح اللام هو رأسمال السلم أي ثمن شراء السلعة
- المسلع فيه: أي السلعة المبيع ذات المواصفات المحددة.

3.1.2. شروط صحة بيع السلم

تتمثل هذه الشروط فيما يلي:

¹ المادة 3 من التعليم رقم 20-03 المؤرخة في 02 أبريل 2020، تعليمة صادرة عن بنك الجزائر

- 1- أن يكون رأس المال معلوماً، حتى إذا تعذر تسليم السلم فيه أمكن الرجوع الى قيمة رأس المال
- 2- أن يسلم رأس المال في مجلس العقد قبل التفرقة، فلو تفرقا قبل القبض لفسخ العقد
- 3- أن يكون المسلم فيه مما يمكن تعريف أوصافه
- 4- أن يجعل الأجل معلوماً حسب الأشهر والأيام وليس بإحصاء أو إدراك الثمار
- 5- أن يذكر مكان التسليم حتى لا يحدث ذلك نزاعاً
- 6- ألا يسلم شيء نادر الوجود
- 7- ألا يسلم في طعام إذا كان رأس المال طعاماً سواء كان من جنسه أو لم يكن ، ولا يسلم في نقد إذا كان رأس المال وذلك لكي لا يكون هناك ربا.
- 8- لا يشترط أن تكون البضاعة المشتراة من انتاج البائع
- 9- إذا تعذر تسليم البضاعة لسبب أو لآخر، ولم تصل تلك البضاعة في موعدها المحدد، فالعميل له الخيار من أن يصبر حتى ترد البضاعة، أو يسترجع القيمة التي دفعها.

4.1.2. مراحل بيع السلم

لبيع السلم ثلاث مراحل نوجزها فيما يلي:

- 1- **عقد بيع السلم:** يقوم المصرف بدفع ثمن في مجلس العقد ليستفيد منه البائع على أن يدفع ثمنها في الأجل المحدد.
- 2- **تسليم وتسلم في الاجل المحدد:** هناك بعض الحالات نلخصها فيما يلي:
 - أ. تسليم المصرف السلعة في الأجل المحدد ويتولى تصريفها بالبيع حالا أو مؤجل
 - ب. يوكل المصرف البائع ببيع السلعة نيابة عنه سواء باجر أو بدونه
 - ج. توجيه البائع لتسليم سلعة لطرف ثالث بمقتضى وعد مسبق
- 3- **عقد البيع :** يوافق المصرف على بيع السلعة حالا أو بالأجل بثمن أعلى من ثمن شراءها على ان يوافق المشتري ويدفع الثمن حسب الاتفاق.

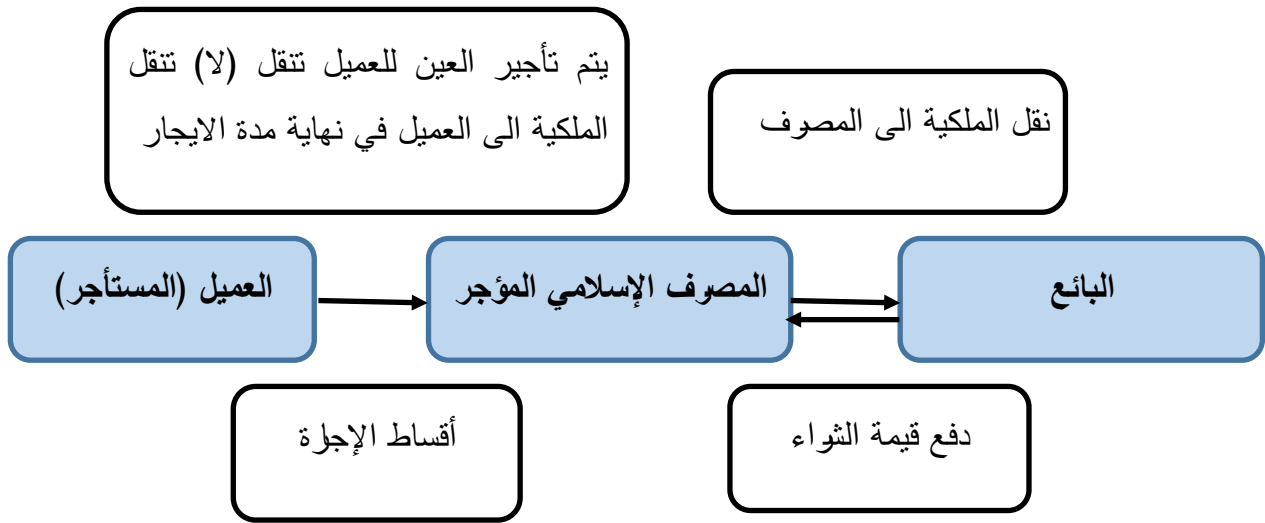
5.1.2. أنواع التمويل بالسلم

يوجد نوعان من التمويل بالسلم في البنوك الإسلامية هما:

- أ- السلم العادي: يقو البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت لاحق
- ب- السلم الموازي: يقوم البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومطابقة للسلعة التي اشتراها في العقد الأول، بشرط أن يكون الالتزام في عقدين منفصلين، لكن في حالة عجز البائع في العقد الأول يجب أن يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

1.3. عملية الإجارة

الشكل 2 مراحل سير عملية الإجارة



المصدر : المجلس العام للبنوك و المؤسسات المالية الإسلامية

تمليك منفعة معلومة بأجر معلوم وتستخدم البنوك الإسلامية الإجارة كأسلوب تمويلي: حيث تقتني الممتلكات والأصول من أجل وضعها تحت تصرف عملائها لاستيفاء منافعها بمقابل (يكون محل التعامل هو بيع المنفعة لمدة محددة لا العين أو الأصل)

1.1.3. أهم خصائص عقد الإجارة

أهم خصائص عقد الإجارة (غير المنتهية بالتملك)

- يقتضي تملك المؤجر الأجرة، وتملك المستأجر المنفعة.
- الإجارة عقد لازم (لا يمكن لاحد الطرفين فسخه أو تعديله الا بموافقة الطرف الآخر، إلا لعيب أو عذر طارئ)
- يجب تحديد مدة العقد : لأن الإجارة تمليك مؤقت للمنفعة (عدم التحديد موجب للجهالة ومفض للنزاع)

- يجب تحديد بداية سريان العقد، ويكون من تاريخ العقد ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك (الإجارة المضافة هي التي يحدد سريان تنفيذها بوقت لاحق يتفق عليه الطرفان)
- إذا تأخر تسليم العين المؤجرة عن الوقت المحدد حسم مقابل مدة التأخير من قيمة الأجرة.
- يجوز أخذ العربون في الإجارة عند إبرامها؛ يكون جزءً معجلاً من الأجرة في حال النفاذ، ويكون للمؤجر في حال النكول (الأفضل أن يتنازل عما زاد منه على مقدار الضرر الفعلي لنكول المؤجر)

أهم خصائص عقد الإجارة (المنتية التمليك) بالإضافة الى ما سبق:

- الأصل أن تكون الإجارة على أصل مملوك للمؤجر (البنك) ويجوز أن يطلب الراغب في الاستئجار من المؤجر (البنك) أن يشتري الأصل الذي يرغب في استئجاره وعلى هذا الأساس تحصل الإجارة المنتية بالتمليك غالباً.
- إذا كان البنك سيمتلك الأصل (المراد تأجيله إجارة منتية بالتمليك) فلا تتعقد الإجارة الا بعد تملك البنك الأصل (يشترط أن يصير على مسؤولية البنك وان يتحمل تبعات مخاطر ملكه وان لا يحولها الى المؤجر)

1.4. عملية الاستصناع

وتعتبر هذه الصيغة التمويلية أداة للقيام بتصنيع شيء محدد ، تحديد نافيا لكل جهالة مفضية للنزاع، يطلبها أحدهما من الطرف الآخر على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع مقابل ثمن معين ويدفع حالاً أو مؤجلاً أو على أقساط.

1.1.4. تعريف الاستصناع

أ- لغة: هو طلب الصنعة وجاء في لسان العرب استصنع الشيء دعى الى صنعه، وهو أيضا طلب عمل الصنعة من الصانع.

ب- اصطلاحاً: يعرف الاستصناع على أنه عقد على المبيع في الذمة يشترط فيه العمل، كما أنه طلب عمل من الصانع في شيء مخصوص وذلك بقيام المستصنع (المشتري) من الصانع (البائع) أن يقوم بصناعة المتفق عليه محددا جميع اوصافه، مقابل ثمن متفق عليه.

كما عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على أنها:

وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في تصنيع السلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك وتصدر صكوك الاستصناع خصيصا لتمويل احتياجات الشركة اللازمة حسب القطاع الذي ترغب الاستصناع فيه.

وبهذا يمكن تعريف الاستصناع بأنه عقد يتعهد بموجبه البنك بتصنيع شيء معين وفقا لمواصفات تم الاتفاق عليها ويشمل هذا التعهد كل خطوات التصنيع وكذلك سعر وتاريخ التسليم، كما يمكن للبنك ان يعهد ذلك العمل أ جزء منه لجهة أخرى تتخذه تحت اشرافه ومسؤوليته، ويطبق مثل هذا العقد في الإسكان، الصناعة والنقل غيرها.

2.1.4. أطراف الاستصناع:

1- المشتري: مستصنعا

2- البائع : صانعا

3- الشيء محل العقد: مستصنعا فيه، العوض يسمى ثمنا.

3.1.4. شروط عملية الاستصناع:

- يجب ان يحدد في العقد نوعية وكمية وطبيعة وخصائص الشيء الواجب صنعه.
- ان يكون العمل والعين من الصانع والا كان إجارة
- الاستصناع يجب أن يكون في الأشياء المتعامل فيها.
- أن يكون المستصنع لع معلوما
- يجوز تأجيل دفع الثمن كله او تقسيطه الى أقساط معلومة لآجال محددة، كما يمكن للبنك (الصانع) أن يكلف شخص آخر لإنجاز جزء أو كل المشروع، ويجوز أن يتضمن العقد شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العاقد، عن لم تكن هناك ظروف قاهرة.
- أن يكون الاجل محدد لاستلام المصنوع.

4.1.4. أنواع عملية الاستصناع:

يمكن تتم طلبات التمويل الاستصناع بالصيغتين التاليتين:

1- الاستصناع العادي: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة أي عقد شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، في هذه الحالة يقوم البنك بصناعة السلعة محل العقد بنفسه.

2- الاستصناع الموازي: وفي هذه الحالة يقوم البنك بخصوص السلعة الواحدة عقدين، الأول مع العميل طالب، السلعة يكون البنك فيه دور الصانع، والثاني مع القادر على الصناعة كالمقاول مثلاً، ليقوم بإنتاج سلعة مطابقة للمواصفات المذكورة في العقد الأول والذي يمثل فيه البنك دور المستصنع، وعند تسلم البنك السلعة من المنتج ودخلت في حيازته، يقوم بتسليمها إلى المستصنع ولا مانع من أن يعقد العقدان في وقت واحد أو يتقدم أي منهما بشرط أن يكون العقدان منفصلان عن بعضهما فتكون مسؤولية البنك ثابتة قبل المستصنع.

1.5. عملية المضاربة

تعتبر المضاربة اشتراك بين البنك والعمل من خلال قيام الطرف الأول بالتمويل والطرف الثاني بالعمل، على أن يكون اقتسام في الأرباح حسب اتفاق بينهما وفي حالة الخسارة يتحمل البنك تكاليف هذه الخسارة ما لم يكن هناك تقصير من العميل.

5.1.1. تعريف المضاربة:

أ- لغة: المقارضة والقراض مصطلحان فقهيان في مسمى واحد فالمضاربة لغة أهل العراق فيما يسميها أهل الحجاز قراضاً وأصل القراض لغة من القرض وهو القطع وسميت بذلك لأن صاحب المال يقطع جزء من ماله ويجعل حق التصرف فيه للعامل والعامل يقطع جزء من الربح ويعطيه لصاحب المال.

ب- أما اصطلاحاً: فهي عقد على المشاركة في الاتجار بين مالك لرأس المال، وعامل يقوم بالاستثمار بما لديه من خبرة، ويوزع الربح بينهما عند نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها، أما الخسارة إذا وقعت فيتحمّلها رب المال وحده، ويخسر المضارب جهده، إلا في حالة إهمال أو تقصير من هذا الأخير يطالبه صاحب المال بالتعويض.

2.1.5. أنواع المضاربة:

تقسم المضاربة إلى نوعين وهما المضاربة المطلقة والمضاربة المقيدة:

1- المضاربة المطلقة: هي أن يدفع رجل المال إلى آخر دون قيد ويقول له (دفعت هذا المال إليك مضاربة على أن الربح بيننا مناصفة أو أثلاث، أو نحو ذلك) وهي التي لا تقيد بزمان ولا بمكان ولا نوع تجارة، ولم يعين المبيع فيها ولا المشتري.

2- المضاربة المقيدة: وهي ان يدفع رجل مال الى آخر مضاربة على أن يعمل به في بلدة معينة أو في بضاعة معينة فإن خالف ذلك كان ضامنا أي أن المضاربة المقيدة بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع او السلع أو ألا يبيع أو يشتري الا من شخص معين أو بأي شروط يراها رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع، والمضاربة أموالها بالوجه السليم.

3.1.5. شروط صحة المضاربة

لا تختلف المضاربة عن غيرها من العقود العامة في انعقاد العقد وعي المتعلقة بأهلية العاقدین والمحل والصيغة فهي في هذه الناحية كشروط الوكالة أما الشروط الخاصة بصحتها فهي التي تتعلق بأحوال رأس المال والربح والعمل.

1. شروط رأس المال:

أ. أن يكون رأس المال نقدا فلا تصح المضاربة إذا كان رأس المال من العروض أو العقار عند جهور المضاربة؛

ب. ان يكون رأس المال معلوم المقدار لأن جهالته تؤدي الى جهالة الربح ومعنوية الربح شرط في صحة المضاربة.

ج. أن يكون رأس المال عينا لا ديناً في ذمة المضاربة لأن ما في الذمة لا يتحول ويعود أمانة؛

د. تسليم رأس المال الى المضارب ووصفه أمانة فلا يصح بالتسليم كالوديعة ولو اشترط بقاء يد المالك على المال فسدت المضاربة.

2. شروط الربح:

أ. ان يكون مقداره معلوماً لأنه المعقود عليه وجهالة المعقود عليه توجب فساد العقل

ب. يشترط في الربح أن يكون حصة شائعة لأن اشتراط مقدار معين مخالف لمقتضى العقل.

3. شروط العمل:

أ. ألا يضيق صاحب المال على العامل بتعيين شيء يندر وجوده فعل ذلك فإن المضاربة فاسدة:

ب. يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب ألا يسافر بالمال ولا يتاجر فيها الا ببلد معين وإلا يتعامل الا مع رجلا بعينه.

1.6. عملية المشاركة

تعد صيغة المشاركة أكثر الصيغ الشرعية مرونة وشمولا إذ انها تعتبر الأكثر ملاءمة لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية كما تعتبر من الصيغ الأساسية التي تمارسها البنوك الإسلامية لأنها لا تجعل من نفسها مجرد ممول فحسب بل تعتبر مشاركا والعلاقة بينهما هي علاقة شريك وليست دائن ومدين كما هو في البنوك التجارية.

1.1.6. تعريف المشاركة

أ - لغة: الشركة هي الاختلاط جاء في لسان العرب الشركة والشركة سواء مخالطة الشريكين، هي أن يشترك اثنين أو أكثر في اعمال تجارية أو صناعية أو زراعية ويكون توزيع الأرباح بينهم حسب نسب معلومة من الربح ولا يشترط المساواة في حصص الأموال المشتركة أو المساواة في العمل أو المساواة نسب الربح، أما الخسارة فقط تكمن بنسب حصص رأس المال.

ب- تعريف المشاركة وفق الفقه الإسلامي: حيث تعرف بأنها شكل من أشكال تنظيم المشروعات، حيث يسهم شخصان أو أكثر في تمويل العمل وإدارته، بنسب متساوية أو مختلفة، ويتم اقتسام الأرباح بنسب (عادلة) ليست متساوية بالضرورة ، متفق عليها بين الشركاء ، أما الخسائر فيتم تحملها بنسب رأس المال.

2.1.6. كيفية تطبيق عقد المشاركة

الأسلوب الذي يمكن اتباعه لتطبيق المشاركة في تمويل احتياجات قطاع المقاولات في المال دون اللجوء الى الربا هو تطبيق عقد المشاركة بين البنك والمقاول لتمويل عملية معينة ضمن القواعد والشروط التي حددتها التعليمات 03-2020 ضمن أحكام المواد من المادة 14 الى 18 ما يلي:

1. أن يكون المعقود عليه قابل للوكالة ومما يجوز التعامل فيه
2. لا يشترط تساوي المصرف والتعامل أو المتعاملين في رأس المال
3. أن لا يكون جزءاً من رأس المال ديناً لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر
4. معلومية الربح بنسبة محددة أي انتقاء مجهولية الربح وعدم تحديده بمبلغ معين.
5. أن يكون رأس المال من النقدي أو عروض التجارة أي عينا بعد أن يقوم حسب قيمته يوم قبضه وأن يكون رأس المال من النقدين حاضرا.

المطلب الثالث: عمليات إعادة تمويل النوافذ الإسلامية

بإمكان البنك الإسلامي إذا كان مستثمراً أمواله في مشاريع وأصول حقيقية تسهيل أصوله بإصدار صكوك في هذه الأصول، وتكون محددة ومؤقتة، ويمكن تداولها في سوق الأوراق المالية، وتطرح على الراغبين بشرائها، وعن طريق هذه الصكوك يستطيع البنك الإسلامي الحصول على السيولة المطلوبة، وتخفيف حدة الأزمة المالية وتجاوزها، كما يفضل أن يقوم البنك المركزي بشراء هذه الصكوك والإفادة منها كأداة مضافة إلى أدوات السياسة النقدية البديلة عن السياسة النقدية التقليدية.

وبقتضي التعامل بالصكوك المالية الإسلامية وإيجاد حل للمسعف الأخير تعديلاً في أنظمة ولوائح البنك المركزي، ووضع أسس وقواعد ومعايير التي يمكن من خلالها للبنوك الإسلامية اللجوء إلى البنك المركزي، وأن يعمل هذا الأخير على إصدار أوراق مالية حكومية منضبطة بالضوابط الشرعية من حيث النشاط الحلال، والتمويل القائم على المشاركة، والعائد القائم على الغنم بالغرم.

ولنجاح غدارة هذه الصكوك يحتاج تسويقها إلى قناعة وثقة من الجمهور الاستثماري للقبال على الاكتتاب في هذه الصكوك، وهو ما يعد من مسؤولية المؤسسات والبنوك الإسلامية من أجل ترويج وتسويق ونشر الثقافة الاستثمارية والمصرفية المطلوبة لدى عموم المستثمرين.

1- الصكوك المالية الإسلامية المقترحة للعلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية:

ينبغي على البنك المركزي التعامل مع النافذة الإسلامية وفق الأساليب الشرعية الممكنة وحسبما تقتضيه مصلحة العمل ومن هذه الأساليب الأوراق المالية المبنية على صيغ المضاربة، المشاركة أو القرض الحسن.

1-1- صكوك المضاربة:

تقوم هذه الصكوك على تجزئة رأس مال المضاربة عن طريق إصدار صكوك ملكية (مجموعها يساوي رأس مال المضاربة) على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة.

وهذا وقع الشباك الإسلامي في عجز السيولة، فإنه يمكنه اللجوء إلى البنك المركزي للحصول منه على التمويل المطلوب على أساس هذه الصيغة (حيث يمثل البنك المركزي دور صاحب رأس المال، ويمثل الشباك الإسلامي دور المضارب) وضمن حدود وقيود متفق عليها.

ويتم معاملة هذا التمويل على نفس أسس معاملة أموال " حساب الاستثمار العام"، من حيث معدل العائد الفعلي الذي يتم توزيعه عن المدة التي تم الانتفاع بالتمويل فيها، إلا أنه يجب ان يتاح التمويل لمدة كافية تسمح بتشغيلها فعلا، ويتولد من تشغيله عائد حقيقي قابلا للقياس والتوزيع الفعلي، وهذه المدة لا تقل عن ثلاثة أشهر في أغلب البنوك الإسلامية، وقد تصل الى شهرين في بعض البنوك ، وهذه الصيغة يمكن أن تناسب النظام المختلط كما تناسب (من باب أولى) النظام الإسلامي.

ومن جهة أخرى، يستطيع البنك المركزي أن يدخل (كبدل عن سياسة سعر الخصم) في صيغة المضاربة مع الشباك الإسلامي من خلال التعديل في حصة أرباح الشباك الإسلامي في أرباح المضاربة حسب ما يقتضيه الوضع الاقتصادي السائد، فإذا خفض حجم الائتمان (انتجاه سياسة نقدية تقييدية) يخفض من حصة الشباك الإسلامي في أرباح المضاربة، ويعمل العكس في حالة استهداف سياسة نقدية توسعية.

وفي هذه الحالة، يستطيع البنك المركزي ان يستثمر الفكر كودائع استثمارية عامة أو مخصصة لفترة محددة مقابل هامش ربح على أساس المضاربة أو المشاركة واعتماد وآلية الربح محل آلية سعر الفائدة ن بحثي تكون هي المحرك الأساسي للعرض والطلب على النقد.

وعلى البنك المركزي أن يقبل بفكرة عقد الضاربة واحتمالية الخسارة، وبإمكانه أن يضع شروطا لمثل هذا التمويل لتنمية مشروعات تريدها الدولة وتشجع البنوك الإسلامية عليها.

ولا شك ان التمويل بهذا الشكل سوف يتيح مواجهة مشكلة " نقص السيولة" ورفع نسبتها في الشبايك الإسلامية، وأن يقوم البنك المركزي في الدولة باعتبارها جزء من مكونات الموجودات السائلة لدى الشباك الإسلامي بلاد من السندات المالية التقليدية.

ونشير الى أن الشباك الإسلامي قد لا يتمكن من العمل بنفسه لأنه يمثل وسيطا ماليا في الأصل، فيمكنه في هذه الحالة أن يلعب دور: المضارب الوسيط: ، وقد أجاز الفقهاء نيابة المضارب كوسيط مالي بتحويل رأس المال الى مضارب آخر ، واشترطوا لصحة هذا الاجراء لكي يتمكن المضارب الأول (الشباك الإسلامي) من تمثيل دور وسيط ان يحصل على تفويض عام أو إذن صريح من رب المال.

والصكوك الإسلامية تتضمن هذا الشرط، حيث يعجز الشباك الإسلامي ابرام عدة عقود مع أصحاب المال كل على حدى، فكانت نشرة الإصدار تلقائيا تتضمن ذلك.

1-2- صكوك المشاركة:

ومن أهم البدائل المطروحة في جانب معالجة اختلال التعامل بالسندات، ان يقوم البنك المركزي بإصدار أوراق مالية مختلفة تعتمد مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، وتكون على شكل قسائم تحمل نسب أرباح متغيرة بدلا من السندات التي تحمل فائض ربوي ثابت.

وتتيح فرصة تغيير فوائد السندات الثابتة بأرباح القسائم المتغيرة مشاركة أفضل للبنك الإسلامي في إجراءات البنك المركزي وأهداف السياسة النقدية، لأن البنك الإسلامي يتمتع بفائض سيولة مرتفع في معظم الأحيان بفضل ما لديه من احتياطات وودائع كبيرة، فيمكنه وضع النقدي وسلامة مركزه المالي من لعب دور مهم في اتجاهات التعامل في عمليات السوق وتحقيق قدر أفضل من أهداف السياسة النقدية.

وبالتالي، يستطيع البنك المركزي أن يتبنى بدلا من آلية سعر الخسر صيغة ملائمة لأحكا العمل المصرفي الإسلامي كالمشاركة في الربح والخسارة، وعن طريق تطبيق الصيغة الجديدة يستبدل الحد الأدنى والأعلى لأسعار الفائدة بالحد الأدنى لنسب الأرباح والخسارة، وتخضع بذلك جميع أشكال السلف والودائع والتحويلات الممنوحة للبنك الإسلامي لآلية العمل الاستثماري الذي بدوره يخضع للربح والخسارة.

ويمكن توزيع الأرباح في عمليات المشاركة على أساس التحكم في حجم علاوة الإدارة ويقصد بهذه العلاوة أن الأرباح الموزعة في اتفاق المشاركة بين البنك المركزي والبنك الإسلامي يتم تجنيب نسبة منها كمكافأة عن إدارة نشاط الأعمال، أو ما يسمى " الوظيفة الاستثمارية " ويتم تخصيص الجزء المتبقي لتوزيعه بين الطرفين حسب رأس المال.

ويحدد شكل مشاركة البنك المركزي في إطار الصيغة الشرعية على نمط مثال للتأثير الذي يحدثه التغيير في سعر الفائدة، فيقوم البنك المركزي باعتماد سياسة تغيير نسب المشاركة في الأرباح للتمويلات الممنوحة بما يتماشى مع أهدافه الرامية لضبط الائتمان وتنظيم الطلب على التمويل المصرفي بوجه عام.

فحينما يستهدف البنك المركزي سياسة نقدية توسعية تتوقف مشاركته على تحقيق هامش ربح أقل، وبعكس ذلك يزيد من هامش الربح، وتبعاً لذلك يتأثر الهامش الصافي للربح الذي يحققه البنك الإسلامي بالشكل الذي يتناسب ومتطلبات الوضع الاقتصادي السائد.

كما يمكن للبنك المركزي التكيف مع السياسة الائتمانية من خلال مراعاة مبدأ المشاركة التفضيلية لقطاعات محددة وكذلك الحد من انسياب التمويل لقطاعات غير مرغوب فيها حسبما تقتضيه متطلبات ضبط الائتمان

والتحكم بنسب السيولة التمويلية ، وفي حالة انتهاجه لأسلوب المشاركة في الربح والخسارة على هذا الأساس، فإن البنك المركزي يكون قد أوجد البديل الحسم أو الخصم التفضيلية.

1-3- صكوك القرض الحسن:

إن قيام البنك المركزي بدور "المعلمة أو المسعف الأخير " على أساس المتساوي في الربح والخسارة (أي باستخدام صكوك المشاركة والمضاربة) بعد صعب التطبيق عمليا، لسببين يتعلقان باستخدام الأموال موضوع المشاركة:

- التمويل عادة ما يكون محلا للاستخدام قصير الأجل، قد يصل إلى أيام معدودة فقط.
- التمويل قد يوجه لتلبية مسحوبات على الودائع، ولا يدخل في عمليات استثمارية
- بينما يركز نجاح التمويل على اساء المشاركة في الربح والخسارة على توفر شروط أهمها:
- الفترة الزمنية الكافية، لاستخدام أموال المضاربة أو المشاركة.
- أن تصرف أموال المضاربة أو المشاركة في مشاريع استثمارية ذات عوائد مجزية.

ومن البدائل الأكثر تفضيلا والمقترحة لعمليات السوق المفتوحة التقليدية هي القرض الحسن ، وهي الصيغة الأنسب للتمويل قصير الأجل، بحيث تقوم البنوك الإسلامية بتقديم قروض حسنة للحكومة (يمثلها البنك المركزي) من أرصدة حسابات الائتمان لديها، وفي الحالات الطارئة حينما تواجه تلك البنوك عجزا في السيولة، يقوم البنك المركزي باعتباره ممثلا للحكومة، بتقديم قروض حسنة لها في شكل صكوك.

وفي هذه الحالة، يمكن أن تصنف صكوك القرض الحسن من ضمن الأدوات المالية الإسلامية قصيرة الأجل التي يمكن التعامل بها في إطار عمليات السوق المفتوحة، والتي يمكن للبنك المركزي أن يصدرها لحساب الخزينة لتمويلها وفق الصيغ الإسلامية.

وكذلك الأمر إذا ما أراد البنك المركزي تنفيذ سياسة نقدية توسعية، فحين يقدم للبنوك الإسلامية قروضا حسنة، وذلك وفق ما يقتضيه الوضع الاقتصادي السائد.

ويدخل التعامل بصكوك القرض الحسن في نطاق الدور الاجتماعي والتكافلي المنوط بالبنوك الإسلامية، كما ينبغي على البنك المركزي التقيد والالتزام به أيضا دون سابقة شروط.

ولا مجال في صكوك القرض الحسن لتطبيق قاعدة المشاركة في الربح والخسارة، إذ الأصل فيها أنها دين في ذمة المصدر لها، كما ينبغي أن تكون اسمية لا لحاملها التزاماً بمبدأ توثيق الدين.

ووفق هذا الأسلوب (صيغة القرض الحسن)، سوف يعتمد البنك الإسلامي بشكل أساسي على ودائع الائتمان من الحسابات الجارية، والتي لن تشارك في أية أرباح متحققة لدى البنك المركزي أو الحكومة من جراء استخدام أموال صكوك القرض الحسن.

ويستطيع البنك الإسلامي القيام بذلك مادام أنه ملتزم بقاعدة الخراج بالضمان"، التي فيها يضمن البنك الإسلامي أموال المودعين في الحسابات الائتمانية عند استخدامها والانتفاع بها وفق ما يراه البنك مناسباً. إلا أن المشكلة في هذا هو التزام البنوك الإسلامية بنسبة الاحتياطي القانوني تجاه البنك المركزي، وهذا بدون شك لا يسهم في نجاح فكرة صكوك القرض الحسن. بالمستوى المطلوب.

وإن كان من مبررات استخدام نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي هو تنظيم الائتمان والتحكم فيه وفق متطلبات الوضع الاقتصادي السائد، فإن البنوك الإسلامية غير مسؤولة عن عمليات اشتقاق الودائع وتوليد النقد، وذلك حتى في حالة التمويل على أساس القرض الحسن.

ان تداول صكوك القرض الحسن في سوق الأوراق المالية الإسلامية يخضع لقواعد بيع الدين، أي أن التعامل سوف يكون بالقيمة الاسمية لصكوك القرض الحسن لا غير.

المبحث الرابع: الإطار القانوني المنظم للعمليات البنكية للنوافذ الإسلامية في الجزائر

لا يمكن للبنوك التقليدية الاقدام علي فتح نوافذ إسلامية تعني بالقيام بالعمليات البنكية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، الا اذا توفر اطارا تشريعيا وقانونيا ينظم هذا التحول. فمن اجل تأطير العمليات البنكية للنوافذ الإسلامية في الجزائر ، قامت السلطات بإصدار نصين قانونيين يتمثلان في النظام 02-18 والنظام 02-20 والذان يحددان القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على هذا النوع الجديد من العمليات البنكية.

من خلال هذا المبحث سنعمل على التفصيل في هذين النظامين مع الإشارة لأهمية دور الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تنظيم عمليات النوافذ الإسلامية

المطلب الأول: الإطار التشريعي والقانوني قبل 2020

في بداية تسعينات القرن الماضي ومع ظهور التحرر المالي، كانت الصيرفة الإسلامية في الجزائر خاضعة لنفس النصوص القانونية التي تنظم عمل للقطاع المصرفي التقليدي، والتي لا تتلاءم مع طبيعة عمل النوافذ الإسلامية. لكن بإصدار بنك الجزائر لأنظمة خاصة بالصيرفة الإسلامية والتي بدأت تعمل على تهيئة البيئة المناسبة لها، شهدت الساحة البنكية للبلاد ظهور العديد من نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التجارية التقليدية.

تم اصدار النظام 02-18 في 04 نوفمبر 2018 من طرف بنك الجزائر، وتم نشره في الجريدة الرسمية العدد 73 بتاريخ 9 ديسمبر 2018، حيث استعمل فيه مصطلح مالية تشاركية عوض مالية إسلامية.¹

تضمن هذا النظام تعريفا لشباك المالية التشاركية بأنه: " دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية"، وتصنف هذه المنتجات الى مرابحة، مشاركة، مضاربة، إيجارة، استصناع وسلم، وكذا الودائع في حسابات الاستثمار، وتخضع منتجات الصيرفة الإسلامية حسب هذا النظام لأحكام المادة 3 من النظام 01-13 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

¹ النظام 02-18: المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

- ويشترط هذا النظام ما يلي: ¹

- في المادة 3 منه، يشترط النظام 02-18 على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة الناشطة والراغبة في عرض منتوجاتها التشاركية تقديم بطاقة وصفية لمنتوجاتها الى بنك الجزائر مرفقا برأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، وبعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، تنص المادة 4 من نفس النظام على وجوب اخضاع المنتجات الى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونيا لذلك، بغرض الحصول على شهادة مطابقة منتوجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

- شدد النظام على ضرورة استقلالية شبك المالية التشاركية من خلال المواد 5، 6 ، 7 من النظام 02-18 ، وذلك بالفصل المحاسبي بين شبك المالية التشاركية والأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، الامر الذي يساعد على إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم شبك المالية التشاركية، وكذا بيان مفصل عن المداخل ذات الصلة، وفي حالة تعدد شبائيك المالية التشاركية ضمن نفس البنك او المؤسسة المالية المعتمدة، يجب التعامل مع اجمالي شبائيك المالية التشاركية هذه ككيان واحد.

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تنطبق عليهم، الى جانب اعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم، وهي ما تبينه المادة 8 من النظام 02-18، ويحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناتجة عن شبك المالية التشاركية ، كما يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها البنك.

رغم ان الانطلاقة كانت بالنظام 02-18، الا انه لم يطبق عمليا حيث كان مصيره الإلغاء بموجب النظام 2002.

¹ نظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية ، العدد 73 ، 9 ديسمبر 2018، ص ص 20-22

المطلب الثاني: الإطار القانوني والتشريعي الملغى للنظام 02-18

ان الإطار القانوني المعمول به حاليا يلغي أحكام النظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية. حيث كان الغاء النظام 02-18 بموجب صدور النظام 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي تلاه صدور التعليمات 20-02 المعرفة لمنتجات الصيرفة الإسلامية. من خلال هذا المطلب سنتناول هذا الإطار التشريعي الجديد والمعمول به حاليا في الساحة المصرفية الجزائرية

1- النظام 02-20: المتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

تم إصدار النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية من طرف بنك الجزائر في 15 مارس 2020، وقد تضمن 24 مادة، حددت المادة الأولى منه الهدف من اصدار هذا النظام ألا وهو تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، أما المادة الرابعة منه فقد حددت المنتجات الخاصة بالصيرفة الإسلامية،

تقسم العمليات البنكية الخاصة بالصيرفة الإسلامية التي نص عليها النظام 02-20 الى عمليات تلقي الأموال من الجمهور و عمليات الائتمان. حيث تتمثل عمليات الإيداع في:

- حسابات الودائع
- الودائع في حسابات الاستثمار

حيث تضمن هذا النظام المعمول به حاليا منتج جديد يتمثل في حسابات الودائع

اما عمليات الائتمان فتتضمن: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، السلم و الاستصناع.

وقد جاءت المواد التي تليها من المادة 5 الى المادة 12 لتشرح كل منتج على حدى، وقد عرف شباك الصيرفة الإسلامية في المادة 17 من النظام 02-20: بأنه: " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا

بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، وقد شدد النظام على ضرورة الاستقلال المالي والمحاسبي لشباك الصيرفة الإسلامية¹، و تضمن النظام 20-02 مجموعة من الشروط تضمنتها المواد 13 الى 23 تتمثل في الآتي: ¹

- ان انتاج منتجات الصيرفة الإسلامية يشترط الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر.
- يجب على البنك أو المؤسسة المالية الراغبة في تقديم المنتجات الإسلامية الحصول على شهادة المطابقة الشرعية من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وذلك قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر. وتجدر بنا الإشارة الي ان شهادة المطابقة الشرعية لم ينص عليها النظام 18-02 الملغى
- على البنوك والمؤسسات المالية الراغبة في تطبيق الصيرفة الإسلامية انشاء هيئة رقابة شرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.
- على كل بنك او مؤسسة مالية تقديم ملف لبنك الجزائر للحصول على ترخيص مسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية ، ويتكون هذا الملف من الوثائق التالية:
- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية المذكورة سابقا التي تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية
- بطاقة وصفية للمنتوج
- رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية طبقا لأحكام المادة 25 من النظام 11-08
- شبك الصيرفة الإسلامية يكون هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية، ينحصر نشاطه في تقديم المنتجات الإسلامية فقط
- يجب أن يكون شبك الصيرفة الإسلامية مستقلا ماليا عن الهياكل الأخرى، أي الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بهذا الشباك وبين المحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى، مع إعداد جميع البيانات المالية المخصصة لهذا النشاط، كما يتم الفصل بين حسابات زبائنه عن باقي حسابات الزبائن.
- تتجسد استقلالية شبك الصيرفة الإسلامية من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مخصصين لذلك على مستوى البنك او المؤسسة المالية.

¹ نظام رqn 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر ،ص 32-35

- بعد حصول البنوك والمؤسسات المالية على الترخيص المسبق لتسويق المنتجات الإسلامية، يجب عليها اعلام زبائننا بجداول التسعير والشروط الدنيا والقصى التي تطبق عليهم، كما يجب اعلام المودعين، وخاصة أصحاب حسابات الاستثمار بطبيعة حساباتهم.

-تسهر هيئة الرقابة الشرعية على رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية والمتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

- انشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بالجزائر، وذلك في الفاتح من أفريل 2020.

2- التعليمات 03-20: المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية.

صدرت التعليمات 03-20: المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية. عن بنك الجزائر، وذلك لتدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام رقم 02-20 خاصة فيما يتعلق بالتعريفات المقدمة لمختلف الصيغ، والتي اتسمت بنوع من الغموض والسطحية، حيث حددت المادة الاولى من التعليمات الغرض من صدورهما ، وهو تحديد منتجات التمويل المدرجة في المادة الرابعة من النظام 03-20 ، حيث تم بموجب هذه التعليمات ضبط أهم الإجراءات العملية والضوابط الشرعية الواجب توفرها في كل صيغة من صيغ التمويل المحددة في النظام 02-20، بما يضمن حقوق وواجبات كل طرف ، وقد تضمنت التعليمات مواد فصلت في الصيغ التمويلية وقواعدها التشغيلية، لكن ما نلاحظه هو أنه بالرغم من ان التعليمات جاءت لتعدل وتصحح بعض النقائص في النظام 02-20 ، إلا أنها لم تدارك النقائص التي سجلت بخصوص تضمن أي مادة حول السيولة في النوافذ الإسلامية¹.

المطلب الثالث: الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

إن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، مؤسسة مهمتها منح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بعد استيفاء هذه المؤسسات للشروط المطلوبة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، كما ينص على ذلك، نظام رقم 02 مؤرخ في 25 رجب عام 1441 هـ الموافق 15 مارس سنة 2020 ،الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

¹ التعليمات رقم 03-20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ص 14-22

وقد تم الإعلان عن ميلاد الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، يوم الفاتح من أبريل 2020م، من خلال مقرر إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

فتاوى الهيئة:

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، تقوم بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك والمؤسسات المصرفية وهي المهمة التي ستكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية.

يأتي إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تنفيذا للنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 16.

وسيعمل النظام المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها الذي يندرج في إطار برنامج رئيس الجمهورية ومخطط عمل الحكومة على تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

1- التقليل من ظاهرة الاكتناز المالي والاستجابة للمواطنين الراغبين في التعامل بهذا النظام وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

2- التقليل من الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية في إطار التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذا النظام.

ويرى مكتب المجلس الإسلامي الأعلى أن الصيرفة الإسلامية تساعد على تحقيق هدفين أساسيين هما:

- التقليل من ظاهرة الاكتناز التي نهى عنها القرآن الكريم والتي لا تخدم الاقتصاد الوطني لأن شريحة كبيرة من المواطنين ترفض التعامل مع النظام البنكي التقليدي، فتجد في الصيرفة الإسلامية استجابة لرغبات هذه الشريحة في التعامل مع مؤسسات بنكية تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، التقليل من الآثار السلبية لظاهرة السوق الموازية وتوجيه الأموال الشاردة إلى الدائرة المصرفية لتؤدي دورها التنموي في الإطار الصحيح.

وإذ يثمن مكتب المجلس التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية في تشجيع الصيرفة الإسلامية وعزيمة بنك الجزائر في تجسيد هذه الإرادة التي تستجيب لتطلعات المواطن الجزائري في التعامل مع مؤسسات تتبنى هذه الصناعة الجديدة، فإنه يدعو المواطنين إلى التعاطي الإيجابي مع هذه الإرادة السياسية والتجند لبناء نظام اقتصادي فعال وشفاف تسوده روح الأخوة والتضامن لمواجهة التحديات التي تعرقل مسار التنمية ببلادنا.

المشار إليه - وعليه، وبناء على ما ورد في المادة 14 من النظام 02 أعلاه، فإن مكتب المجلس الإسلامي الأعلى يعلن عن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية تكون سندا لبنك الجزائر في توطين الصيرفة الإسلامية بالجزائر، سائلين المولى عز وجل أن يكون هذا القرار فآل خير على بلادنا شعبا وحكومة وأن يرفع عنا.

خلاصة الفصل الأول:

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية نقدية وهي وسيط مالي يقوم بتجميع الودائع وتوظيفها في الاشكال المختلفة للائتمان، لذلك فهي تعد من اهم الركائز التي تستند عليها المنظومة البنكية في مختلف الاقتصاديات.

توجهت البنوك التجارية في العالمين العربي والغربي الى فتح نوافذ الصيرفة الإسلامية، هذه الاخيرة ليست مجرد جزء من البنك التجاري والتي تسعى الى تحقيق الربح فقط وانما هي مؤسسات مالية مستقلة عن البنك التجاري وتلتزم في جميع معاملاتها بالشريعة الاسلامية ومقاصدها.

وهنا تركز نوافذ الصيرفة الاسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في اصول حقيقية لا وهمية والتي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنبا الى جنب مع البنوك التجارية التقليدية.

تقدم نوافذ الصيرفة الإسلامية مجموعة متنوعة من العمليات البنكية، فتميز من جهة بين العمليات الموجهة للأفراد والعمليات الموجهة للمؤسسات، ومن جهة أخرى نجد عمليات تخص وظيفة الإيداع وأخرى عمليات تمويلية.

هذه العمليات ليست معيارية وانما يمكن ان تتأقلم مع رغبات الزبائن وايضا خصائص السوق المصرفية.

الفصل الثاني:

دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية
للبنك الإسلامية لبنك أي بي سي

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

بعدما تناولنا في الفصل النظري من الدراسة العمليات البنكية التي تقوم بها النوافذ الإسلامية، سنعمل من خلال هذا الفصل التطبيقي بتسليط الضوء على واقع العمليات البنكية لنافذة البراق.

دراستنا في هذا الفصل تحتوي على المبحث الأول تقديم البنك و النافذة الإسلامية البراق، أما المبحث الثاني، فنذكر عمليات الايداع للنافذة الإسلامية البراق أما المبحث الثالث و الرابع فنتناول عمليات التمويل مع القراءة و التحليل لعمليات النافذة الإسلامية البراق.

المبحث الأول: تقديم البنك والنافذة الإسلامية البراق

قبل التفصيل في العمليات البنكية للنافذة الإسلامية نعرف بالبنك التجاري أي بي سي الجزائر ثم نافذة الصيرفة الإسلامية البراق.

المطلب الأول: تقديم بنك أي بي سي و هيكله التنظيمي

1: التعريف بنك أي بي سي

تأسست المؤسسة العربية المصرفية والتي تعرف ببنك أي بي سي في البحرين في سنة 1980 ويتواجد في خمس قارات حول العالم، وذلك عبر شبكته الواسعة من الشركات التابعة والفروع والمكاتب التمثيلية المنتشرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأوروبا وآسيا والأميركيتين.

إن أسهم بنك ABC مسجلة في البورصة، المساهمون الرئيسيون في البنك هم مصرف ليبيا المركزي والهيئة العامة للاستثمار بدولة الكويت.

تستجيب رغبة المجمع للاحتياجات المختلفة للسوق الجزائري وتتجسد من خلال إنشاء مكتب تمثيلي في عام 1995، ما مكن بنك المؤسسة المصرفية العربية (ABC) من تطوير وتعزيز روابط التعاون مع المؤسسات المالية الجزائرية.

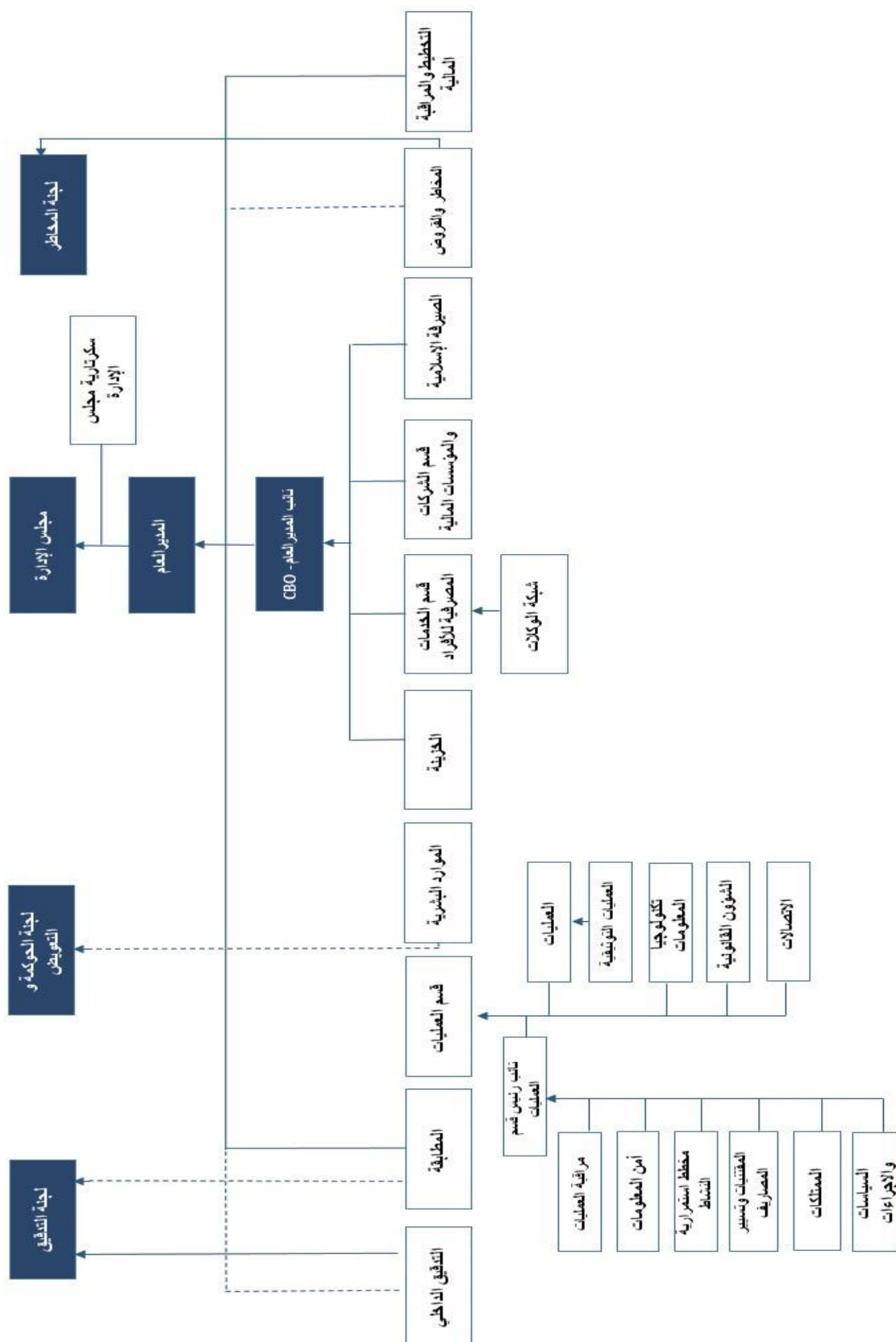
ونظراً لتنامي اهتمام مجمع بنك ABC بالسوق الجزائري، فقد تحول المكتب التمثيلي إلى بنك كامل في ديسمبر 1998، بقرار من مجلس النقد والقرض في 24 سبتمبر 1998. وهكذا نشأت المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر، التي تم تسميتها تحت الاسم التجاري لبنك ABC الجزائر، والتي أصبحت بالفعل أول بنك خاص دولي يستقر في البلاد، و بدأ نشاطه في 02 ديسمبر 1998 مع افتتاح وكالته الرئيسية في بئر مراد رابح.

2-الهيكل التنظيمي للبنك :

تتوفر الإدارة المركزية للمؤسسة العربية المصرفية الجزائر أي بي سي بهيكل التنظيمي يتمثل في:

- مجلس الادارة، المدير العام و نائبه، ثلاثة لجان تتمثل في لجنة المخاطر، لجنة الحوكمة و التعويض و لجنة التدقيق.
- كما نجد كل من مديرية الصيرفة الاسلامية، الموارد البشرية و عدة أقسام منها قسم الشركات و المؤسسات المالية، قسم الخدمات المصرفية للأفراد، قسم العمليات و كذلك الخزينة.

الشكل 3: الهيكل التنظيمي للبنك



المطلب الثاني: تقديم نافذة الصيرفة الإسلامية (البراق) و هيكلها التنظيمي

1- تقديم نافذة الصيرفة الإسلامية (البراق)

يقترح " بنك أي بي سي - الجزائر " منتجاته المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية عن طريق شبك الصيرفة الإسلامية التي اختير لها التسمية التجارية " البراق " لما تحمله التسمية من رمزية وارتباطها بمحطة من محطات مسار التشريع الإسلامي.

لقد تم اختيار هوية مرئية خاصة بشباك الصيرفة الإسلامية "البراق" عن تلك الخاصة بالبنك التقليدي وذلك لإضفاء أكبر قدر من الاستقلالية لشباك الصيرفة الإسلامية "البراق" والتفريق بين العرض المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية والعرض المصرفي التقليدي للبنك.

- يتم تسويق منتجات وخدمات شبك الصيرفة الإسلامية "البراق" المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال شبكة وكالات " بنك أي بي سي - الجزائر " بواسطة كادر بشري مختص في خدمة الزبائن ضمن فضاء مخصص لنشاط شبك الصيرفة الإسلامية " البراق "

- المطابقة والامتثال الشرعي:

طبقا لأحكام المادة 15 من نظام بنك الجزائر 20-02، والذي تطرقنا اليه في المبحث الرابع من الفصل الأول، فقد قررت الجمعية العامة لمساهمي: بنك أي بي سي - الجزائر " انشاء هيئة للرقابة الشرعية على أنشطة البنك المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية التي يؤديها بواسطة شبك الصيرفة الإسلامية "البراق".

وفي نفس السياق، وطبقا لمتطلبات الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وكذا معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالإضافة الى أحسن التطبيقات في مجال الصيرفة الإسلامية، أعد " بنك أي بي سي - الجزائر " إطار متكامل للحوكمة الشرعية الداخلية من شأنه تحقيق امتثال تام للمتطلبات الشرعية للمنتجات ، ويعتمد هذا الإطار على المحاور الآتية:

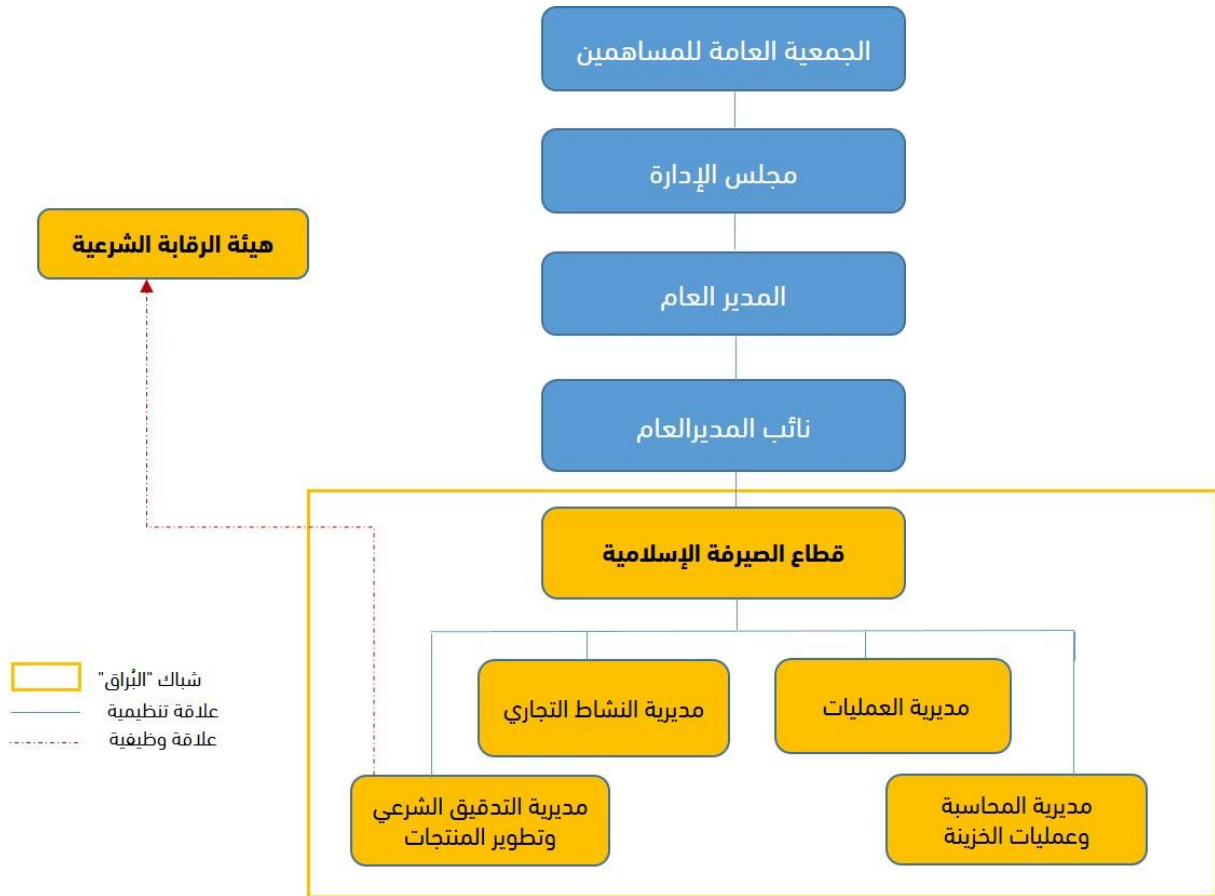
- هيئة الرقابة الشرعية؛

- توظيف مراقب شرعي للرقابة على الامتثال الشرعي؛

-إعداد ميثاق لهيئة الرقابة الشرعية بصفته وثيقة مرجعية للحوكمة والامتثال الشرعي لدى " بنك أي بي سي - الجزائر "

2- الهيكل التنظيمي شبك الصيرفة الإسلامية البراق:

الشكل 4 : الهيكل التنظيمي شبك الصيرفة الإسلامية البراق



يسهر على تسيير عمليات الصيرفة الإسلامية "البراق" فريق على المستوى المركزي يتمتع باستقلالية إدارية تامة لدى " بين أي بي سي - الجزائر" يتبع الفريق لمدير الصيرفة الإسلامية الذي يتبع بدوره لنائب المدير العام المكلف بالنشاط التجاري.

تتوفر الإدارة المركزية الصيرفة الإسلامية " البراق: على المديرية التالية:

- مديرية المحاسبة وعمليات الخزينة؛
- مديرية العمليات؛
- مديرية النشاط التجاري؛
- مديرية التدقيق الشرعي وتطوير المنتجات؛

كما يتوفر شبك الصيرفة الإسلامية "البراق" على تنظيم خاص على مستوى وكالات "بنك أي بي سي - الجزائر" فسيشارك شبك الصيرفة الإسلامية "البراق" مع قطاعات النشاط التقليدي في الاستفادة من خدمات إدارات الدعم الموجودة على مستوى "بنك أي بي سي - الجزائر".

كما يستفيد شبك الصيرفة الإسلامية "البراق" باعتباره هيكلًا من ضمن الهياكل التابعة لـ "بنك أي بي سي - الجزائر"، من خدمات إدارات الدعم المختلفة مثل إدارة الموارد البشرية فيما يخص الجوانب الإدارية للموظفين وكذا إدارة العمليات فيما يخص مركزية وتجميع عمليات المقاصة ونظام التسديد للمبالغ وتعبئة التمويلات. ان الهيكل التنظيمي المعتمد من طرف "بنك أي بي سي - الجزائر" لتنظيم نشاط شبك صيرفة الإسلامية "البراق" من شأنه ضمان استقلالية النشاط العملياتي شبك الصيرفة الإسلامية "البراق" بالمقارنة مع النشاط التقليدي لـ "بنك أي بي سي - الجزائر".

تتمتع نافذة الصيرفة الإسلامية "البراق" بهيكل تنظيمي مبتكر يضمن استقلالية النشاط المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية عن النشاط التقليدي لـ "بنك أي بي سي - الجزائر"، حيث يضم إدارة مركزية لدعم وتنظيم النشاط، بالإضافة إلى شبائيك للصيرفة الإسلامية "البراق" على مستوى شبكة وكالات "بنك أي بي سي - الجزائر". كما تحصل "بنك أي بي سي - الجزائر" على شهادة المطابقة الشرعية للنافذة الإسلامية "البراق" من قبل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

المطلب الثالث: مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية للبراق

يتكون كل من مجلس الإدارة لبنك أي بي سي وهيئة الرقابة الشرعية للبراق من كفاءات بشرية تجمع بين المعرفة النظرية والتجربة الميدانية. كما ان التدرج في المسؤوليات سمح للبنك بوجود مورد بشري ذو كفاءة عالية. من خلال هذا المطلب سنسلط الضوء على تكوين ودور كل من مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية للبراق

1- مجلس الإدارة لبنك أي بي سي

يتكون مجلس الإدارة لبنك أي بي سي من رئيس مجلس الإدارة و مجموعة من الأعضاء.

بالنسبة لرئيس مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية . الجزائر فهو يشغل هذا المنصب منذ مايو 2021، وكان عضوا في مجلس الإدارة منذ 2010.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

-رئيس مخاطر الائتمان والدعم في بنك ABC الإسلامي (بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي (ش.م.ب.م)) بالبحرين. بدأ حياته المهنية في عام 1989 مع بنك المؤسسة العربية المصرفية - لندن. وقد كان عضو مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية - مصر وبنك الجمهورية.

- حاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة ويبستر، وماجستير في إدارة الأعمال (MSBA) من جامعة بوسطن، ودبلوم الدراسات العليا في المحاسبة من كلية لندن للاقتصاد، ودرجة الدراسات العليا في الخدمات المصرفية الإسلامية والتأمين من معهد الصيرفة الإسلامية والتأمين في لندن.

- أعضاء مجلس الإدارة:

-عضو مجلس الإدارة منذ سبتمبر 2021، يشغل السيد جورج صوفيا منصب مدير عام بنك المؤسسة العربية المصرفية - الأردن منذ يناير 2020. وشغل منصب نائب المدير العام بنك المؤسسة العربية المصرفية-الأردن بين أغسطس وديسمبر 2019. كما شغل منصب رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد - بنك المؤسسة العربية المصرفية-الأردن من 2009 لغاية 2019، وكان مساعد المدير العام / رئيس الخدمات المصرفية الشخصية في Capital Bank بين 2005 و 2009، ومسؤول الخدمات المصرفية الشخصية لبنك سوسيتيه جنرال - الأردن (2001-2005) Société Générale ، وقبلها مدير فرع عمان لبنك HSBC الشرق الأوسط الأردن (2001-1999)

السيد جورج صوفيا حاصل على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة ويسترن الدولية. المملكة المتحدة. لندن 1990

-عضو مجلس الإدارة منذ ماي 2018

السيد إسماعيل مختار نائب الرئيس الأول، المسؤول الإقليمي للعمليات في مجمع بنك ABC البحرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وعضو مجلس إدارة بنك ABC الأردن منذ عام 2015.

شغل مدير عام مساعد بنك المؤسسة العربية المصرفية بتونس من 2012 إلى 2015 ورئيس إدارة الدعم والعمليات من 2011 إلى 2015، كما شغل أيضا منصب أمين عام مجلس إدارة بنك ABC بتونس من عام 2006 إلى عام 2015.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

السيد إسماعيل مختار حاصل على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتسيير من كلية العلوم الاقتصادية والتسيير بتونس وكذلك ماجستير في الإدارة من نفس الكلية. لديه حاليا عشرين عاما من الخبرة في المجال المالي والمصرفي ثم انتقل بعدها للعمل لدى المجموعة المؤسسة العربية المصرفية في مملكة البحرين اعتبارا من فيفري 2015

-السيد أسامة زناتي هو المدير العام لبنك ABC ليبيا. بدأ حياته المهنية عام 1986 مع المؤسسة العربية المصرفية - نيويورك. في عام 2004، شغل منصب نائب الرئيس والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بانكو أتلانتيكو، مدريد. في نهاية عام 2011، كان المدير الإقليمي (إسبانيا / البرتغال)، والمدير التجاري داخل البنك (ABCIB) مدريد-إسبانيا. شغل منصب عضو مجلس إدارة بنك ABC الأردن، ويشغل منصب عضو مجلس إدارة بنك ABC تونس.

- السيد زناتي حاصل على ليسانس في العلوم من جامعة (Alliant International University) - جامعة الولايات المتحدة الدولية، سان دييغو - كاليفورنيا، وشهادة في تحليل الائتمان وتمويل الشركات من (JP Morgan Group) - نيويورك ودبلوم في دراسات القيادة التنفيذية من مدرسة وارتن - جامعة بنسلفانيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

-أمين مجلس الإدارة، انضم السيد عبد اللطيف بن خليل إلى بنك ABC الجزائر في 2012 في منصب أمين مجلس الإدارة. ويتمتع ب 20 سنة خبرة في قطاع البنوك. (Inshore Offshore)

وكما تقلد عدة مسؤوليات في المفوضية العامة للبنوك والمؤسسات المالية. وقبل أن يبدأ مشواره المهني في القطاع المصرفي كان السيد بن خليل محامي بنقابة المحامين بالجزائر.

2: هيئة الرقابة الشرعية للبراق

تتشكل هيئة الرقابة الشرعية لبنك المؤسسة العربية المصرفية-الجزائر من علماء في الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم تخصص بالعلوم الشرعية والمعاملات الإسلامية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية وفهم كاف للعمليات البنكية. يتم تعيين أعضائها من طرف الجمعية العامة لمساهمي البنك باقتراح من مجلس الإدارة.

يتمثل دور هيئة الرقابة الشرعية في توجيه نشاطات البنك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من التزام إدارة البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في المعاملات التي تجريها من خلال النافذة الإسلامية "البُراق".

تكون الآراء والقرارات المعتمدة من طرف الهيئة ملزمة لإدارة البنك وفقا للإطار المرجعي المحدد من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

1- واجبات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية:

تختص الهيئة بما يلي:

- الإشراف على عمليات وأنشطة البنك التي يؤديها بواسطة " النافذة الإسلامية" لضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، ومراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الامتثال التام للقواعد والمبادئ الشرعية والفتاوى الصادرة عن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وتنظيمات بنك الجزائر وجميع النصوص القانونية ذات الصلة.

- تقديم المشورة والتوجيه والمساعدة في وضع هيكلة الحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة بالنسبة للمنتجات والخدمات التي يعتزم البنك تسويقها بواسطة " النافذة الإسلامية" فضلا عن المساعدة في تطوير أعمال البنك وفقا لأفضل الممارسات المحلية والدولية، بما في ذلك السياسات والإجراءات اللازمة للعمل كبنك أو نافذة إسلامية.

مراجعة جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة والموافقة عليها، بما في ذلك العقود والاتفاقات النموذجية والمواد التسويقية والترويجية وغيرها من الوثائق القانونية التي يستخدمها البنك.

- مراجعة حصة الزكاة للبنك واعتمادها.

- مراجعة مخصصات الأرباح والخسائر لأصحاب حسابات الاستثمار والموافقة عليها (إن وجدت).

- تحديد وسائل التصرف في الدخل الذي تحقق من مصادر أو بوسائل تحظرها قواعد ومبادئ الشريعة تحت إشراف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: عمليات الإيداع للنافذة الإسلامية البراق

بعد ما تعرفنا في المبحث الأول علي كل من البنك والنافذة الإسلامية سنعمل من خلال هذا المبحث علي التفصيل في العمليات البنكية التي توفرها النافذة الإسلامية وذلك من خلال مطلبين حيث سنخصص الأول لعمليات الإيداع للأفراد اما الثاني فسنتناول فيه عمليات الإيداع للمؤسسات.

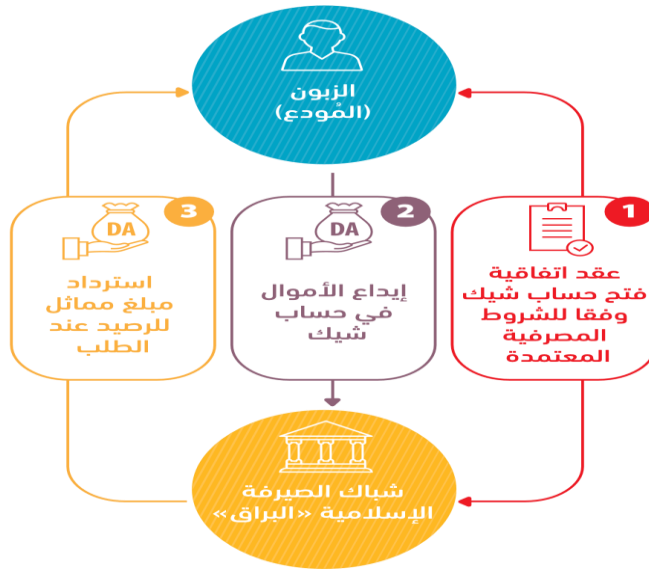
المطلب الأول: عمليات الإيداع للأفراد

النافذة الإسلامية البراق هي مؤسسة مالية تستقطب الودائع من خلال فتح الحسابات البنكية والتي تأخذ عدة اشكال نتناولها من خلال هذا المطلب

1- منتج «البراق حساب شيك-قرض حسن»

منتج «البراق حساب شيك-قرض حسن» هو عقد حساب يفتح لكل شخص طبيعي للغرض الشخصي. «البراق» يضمن رصيد الحساب، ويلتزم برد مبلغ مماثل عند الطلب. لا يستحق حساب الشيك ربحا على الرصيد الدائن وفقا لصيغة «القرض الحسن» الشرعية.

الشكل 5: رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب شيك-قرض حسن»



المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

اما بالنسبة لخطوات منح منتج «البراق حساب شيك-قرض حسن» فهي كالتالي:

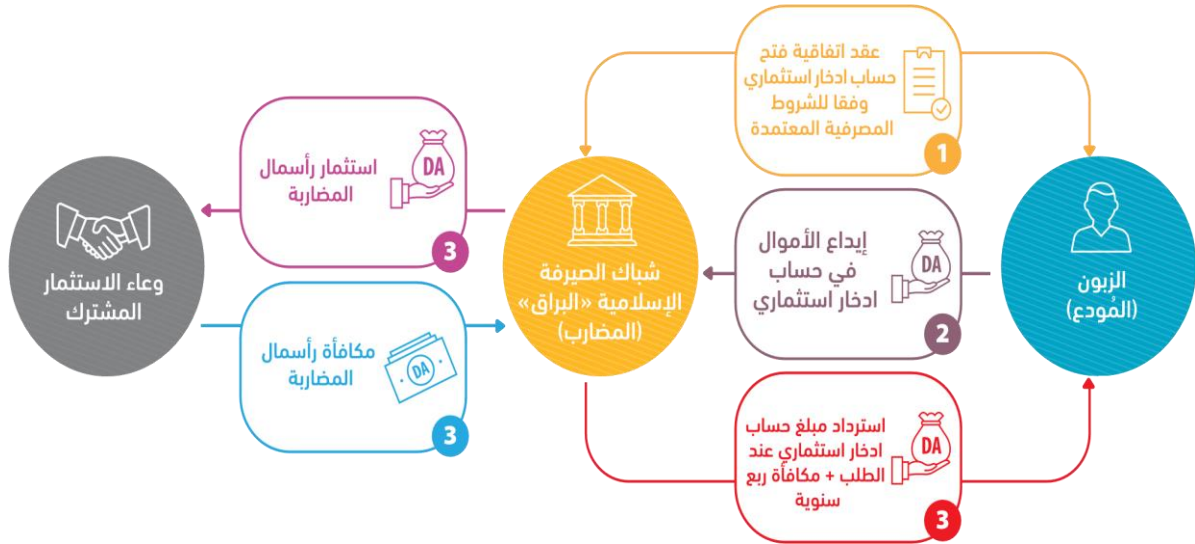
1. بعد دراسة طلب الزبون مع ملف المستندات والوثائق المطلوبة، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية فتح حساب شيك،

2. يقوم الزبون بإيداع الأموال واستعمال الحساب في القيام بالعمليات البنكية في إطار شخصي،
3. يمكن للزبون استرداد الأموال ويلتزم «البراق» برد مبلغ مماثل للرصيد عند الطلب.

2- منتج «البراق حساب ادخار استثماري-مضاربة»

منتج «حساب ادخار استثماري-مضاربة» هو عقد حساب إيداع تحت الطلب يُدر لصاحبه أرباحاً وفقاً لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها «البراق» بأمانة، فاء يضمن «البراق» المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقاً لصيغة «المضاربة» الشرعية.

الشكل 6 : رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب ادخار استثماري-مضاربة»



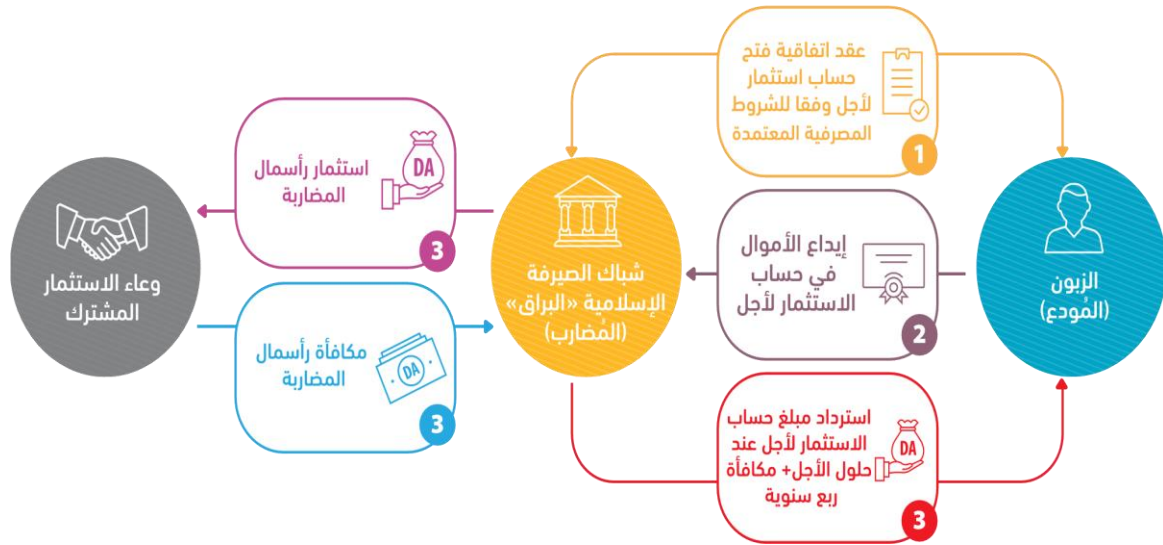
المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

- أما بالنسبة لخطوات تنفيذ منتج «البراق شهادة ادخار استثماري-مضاربة» فهي:
1. بعد دراسة طلب الزبون، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية الوديعة الاستثمارية (حساب ادخار استثماري)
 2. يقوم الزبون بإيداع الأموال في حساب ادخار استثماري،
 3. يقوم «البراق» باستثمار الأموال المودعة من خلال وعاء الاستثمار المشترك لتحقيق ربح يتقاسمه مع الزبائن المودعين،
 4. استرداد رصيد حساب ادخار استثماري عند الطلب. يتم توزيع المكافأة بشكل ربع سنوي.

3-منتج «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة»

منتج «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة» هو عقد حساب إيداع لأجل محدد المدة يُدر لصاحبه أرباحاً وفقاً لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها «البراق» بأمانة، فيضمن «البراق» المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقاً لصيغة «المضاربة» الشرعية.

الشكل 7: رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

أما بالنسبة لخطوات تنفيذ منتج «البراق شهادة استثمار لأجل-مضاربة» فتلخص كما يلي:

1. بعد دراسة طلب الزبون، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية الوديعة الاستثمارية (حساب استثمار لأجل) يقوم الزبون بإيداع الأموال في حساب استثمار لأجل،
2. يقوم «البراق» باستثمار الأموال المودعة من خلال وعاء الاستثمار المشترك لتحقيق ربح يتقاسمه مع الزبائن المودعين،
3. استرداد مبلغ حساب الاستثمار لأجل عند حلول الأجل. يتم توزيع المكافأة بشكل ربع سنوي.

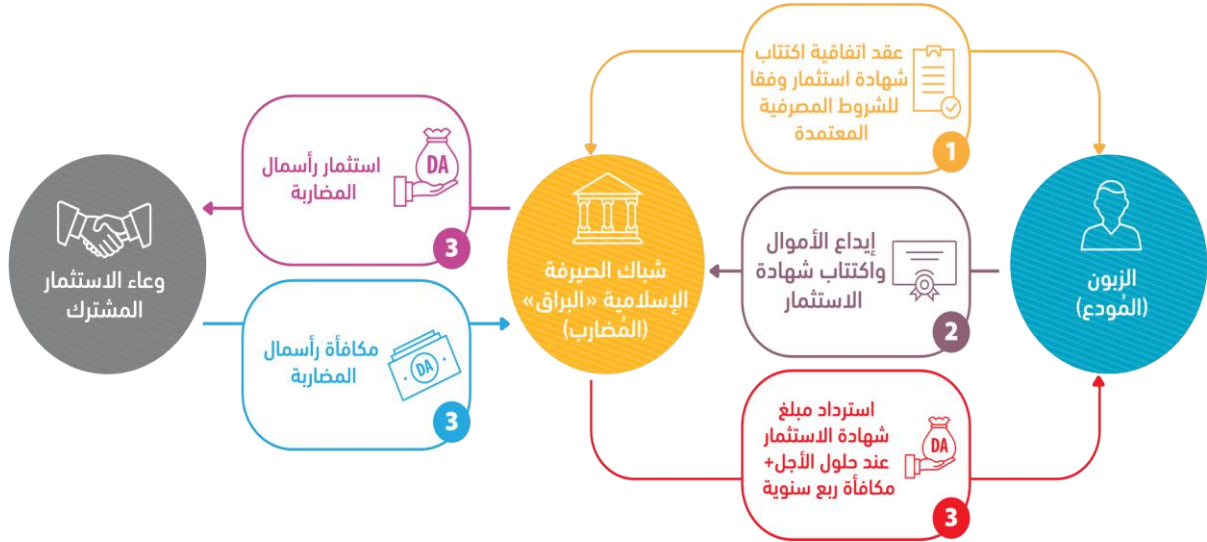
4-منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة»

منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة» هو عقد ورقة مالية يكتب فيها الزبون بمبلغ وأجل محددين، تُدر لحاملها أرباحاً وفقاً لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها «البراق» بأمانة،

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

فأ يضمن «البراق» المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقا لصيغة «المضاربة» الشرعية.

الشكل 8 رسم توضيحي لعملية اكتتاب منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

تتمثل خطوات تنفيذ منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة» في:

1. بعد دراسة طلب الزبون، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية الوديعة الاستثمارية (شهادة استثمار)
2. يقوم الزبون بإيداع الأموال واكتتاب شهادة الاستثمار،
3. يقوم «البراق» باستثمار الأموال المودعة من خلال وعاء الاستثمار المشترك لتحقيق ربح يتقاسمه مع الزبائن المودعين،
4. استرداد مبلغ شهادة الاستثمار عند حلول الأجل. يتم توزيع المكافأة بشكل ربع سنوي.

المطلب الثاني: عمليات الإيداع للمؤسسات والمهنيين

يقترح «بنك ABC الجزائر» على زبائنه من خلال شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» مجموعة من الحلول لتسيير السيولة المتاحة لديهم من خلال منتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية تم إعدادها بعناية لتمنحهم الاختيار من بين الحلول الأنسب لهم.

يشمل العرض منتجات في شكل حسابات ودائع تحت الطلب وفقا لصيغة «القرض الحسن» الشرعية وأخرى في شكل ودائع استثمارية وفقا لصيغة «المضاربة» الشرعية.

المنتج	الصيغة الشرعية للعقد
البراق حساب جاري	القرض الحسن
البراق حساب شيك	القرض الحسن
البراق حساب استثمار لأجل	المضاربة
البراق شهادة استثمار	المضاربة

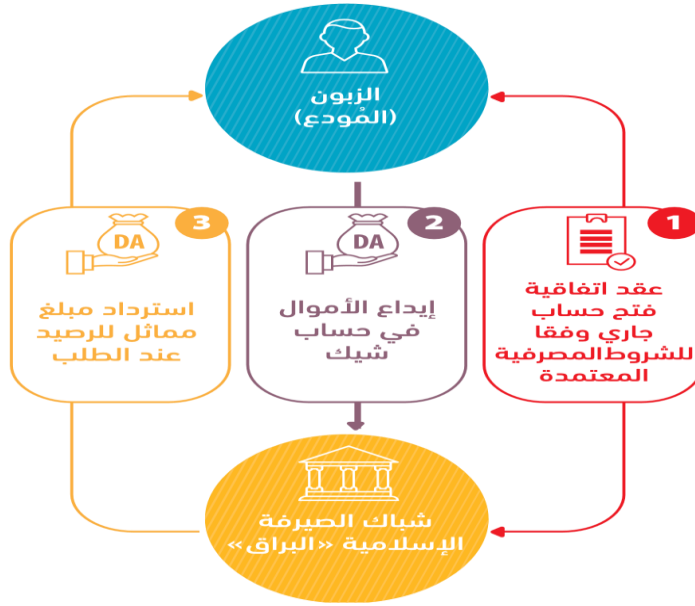
يستفيد من هذه المنتجات كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا يخضع للقانون التجاري الجزائري.

1-منتج «البراق حساب جاري-قرض حسن»

منتج «البراق حساب جاري-قرض حسن» يرافق زبائن البنك في تنفيذ عملياتهم البنكية التي تندرج في إطار نشاطهم.

منتج «البراق حساب جاري-قرض حسن» هو عقد حساب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي للغرض التجاري أو المهني. تضمن النافذة الإسلامية «البراق» رصيد الحساب، وتلتزم برد مبلغ مماثل عند الطلب. كما ان هذا الحساب الجاري لا يستحق ربحا على الرصيد الدائن كونه يخضع لصيغة «القرض الحسن» الشرعية.

الشكل 9: رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب جاري-قرض حسن»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

خطوات تنفيذ منتج «البراق حساب جاري-قرض حسن هي:

1. بعد دراسة طلب الزبون مع ملف المستندات والوثائق المطلوبة، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية فتح الحساب الجاري.

2. يقوم الزبون بإيداع الأموال واستعمال الحساب في إنجاز العمليات البنكية لمرافقة النشاط.

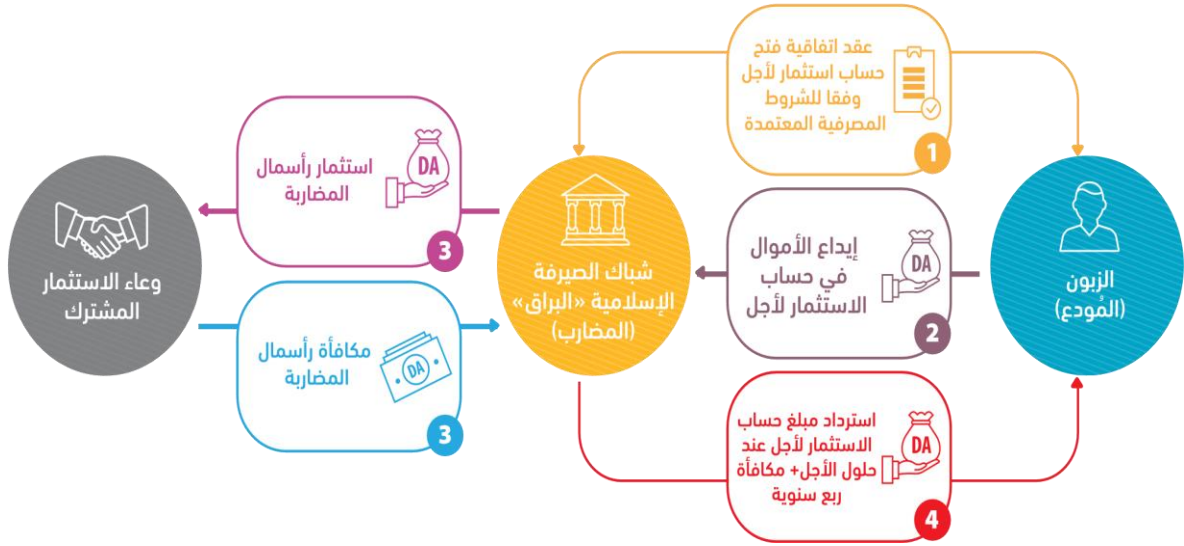
3. يمكن للزبون استرداد الأموال ويلتزم «البراق» برد مبلغ مماثل للرصيد عند الطلب.

2-منتج «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة»

منتج «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة» يمنح أدوات لتسيير السيولة واستثمار الفوائض وفقا للضوابط الشرعية للاستثمار.

منتج «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة» هو عقد حساب إيداع لأجل محدد المدة يُدر لصاحبه أرباحا وفقا لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها «البراق» بأمانة، فلا يضمن «البراق» المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقا لصيغة «المضاربة» الشرعية.

الشكل 10 رسم توضيحي لعملية فتح حساب «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات والمهنيين

خطوات تقديم منتج «البراق حساب استثمار لأجل-مضاربة» فتلخص فيما يلي:

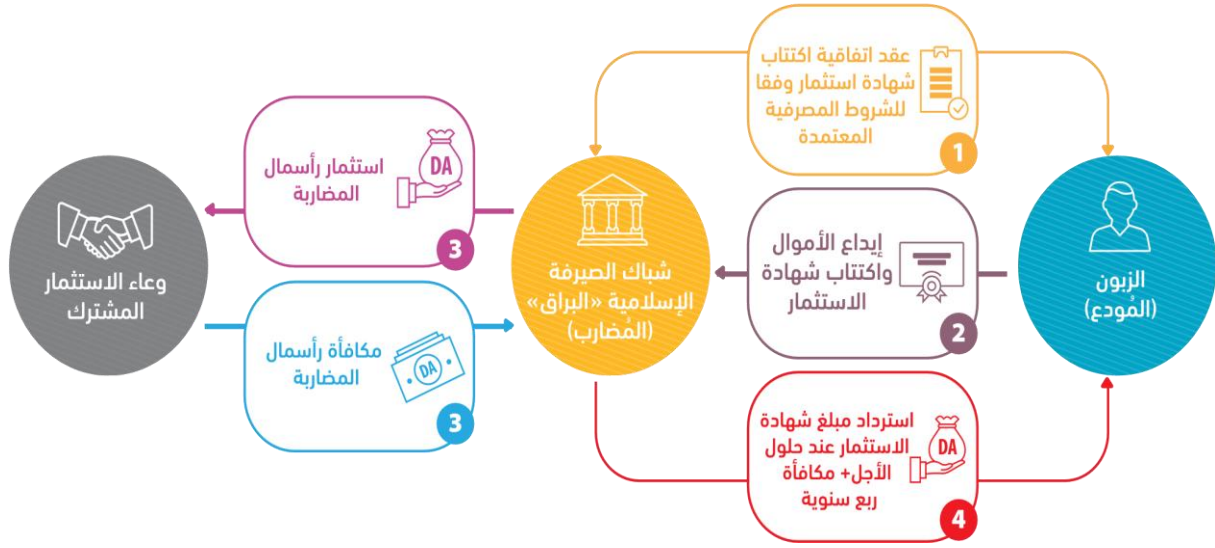
1. بعد دراسة طلب الزبون، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية الوديعة الاستثمارية (حساب استثمار لأجل)
2. يقوم الزبون بإيداع الأموال في حساب استثمار لأجل،
3. يقوم «البراق» باستثمار الأموال المودعة من خلال وعاء الاستثمار المشترك لتحقيق ربح يتقاسمه مع الزبائن المودعين،
4. استرداد مبلغ حساب الاستثمار لأجل عند حلول الأجل. يتم توزيع المكافأة بشكل ربع سنوي.

3-منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة»

منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة» يمنح أدوات لتسيير السيولة واستثمار الفوائض وفقاً للضوابط الشرعية لاستثمار.

منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة» هو عقد ورقة مالية يكتب فيها الزبون بمبلغ وأجل محددين؛ تُدر لحاملها أرباحاً وفقاً لمبدأ المشاركة في نتائج عمليات وعاء الاستثمار المشترك التي يجريها «البراق» بأمانة، فلا يضمن «البراق» المبالغ المودعة وربحها إلا في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط، وذلك وفقاً لصيغة «المضاربة» الشرعية.

الشكل 11 : رسم توضيحي لعملية اكتتاب منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات والمهنيين

لتقديم منتج «البراق شهادة استثمار-مضاربة» يتم اتباع الخطوات التالية:

1. بعد دراسة طلب الزبون، يوقع «البراق» مع الزبون عقد اتفاقية الوديعة الاستثمارية (شهادة استثمار)
2. يقوم الزبون بإيداع الأموال في حساب استثمار لأجل،
3. يقوم «البراق» باستثمار الأموال المودعة من خلال وعاء الاستثمار المشترك لتحقيق ربح يتقاسمه مع الزبائن المودعين.
4. استرداد مبلغ شهادة الاستثمار عند حلول الأجل. يتم توزيع المكافأة بشكل ربع سنوي.

المبحث الثالث: عمليات التمويل

بعدما تناولنا في المبحث الثاني عمليات الإيداع التي تتوفر على مستوى النافذة الإسلامية البراق، سنفصل من خلال هذا المبحث في عمليات التمويل التي تعرضها على مختلف زبائننا من خلال مطلبين. نخصص الأول لعمليات التمويل لفئة الافراد اما الثاني فسنعرج فيه على عمليات التمويل المقدمة للمؤسسات.

المطلب الأول: عمليات التمويل لفئة الافراد

في تمويلها لفئة الافراد تقدم البراق مجموعة من المنتجات الإسلامية والتي سنفصل فيها من خلال هذا المطلب

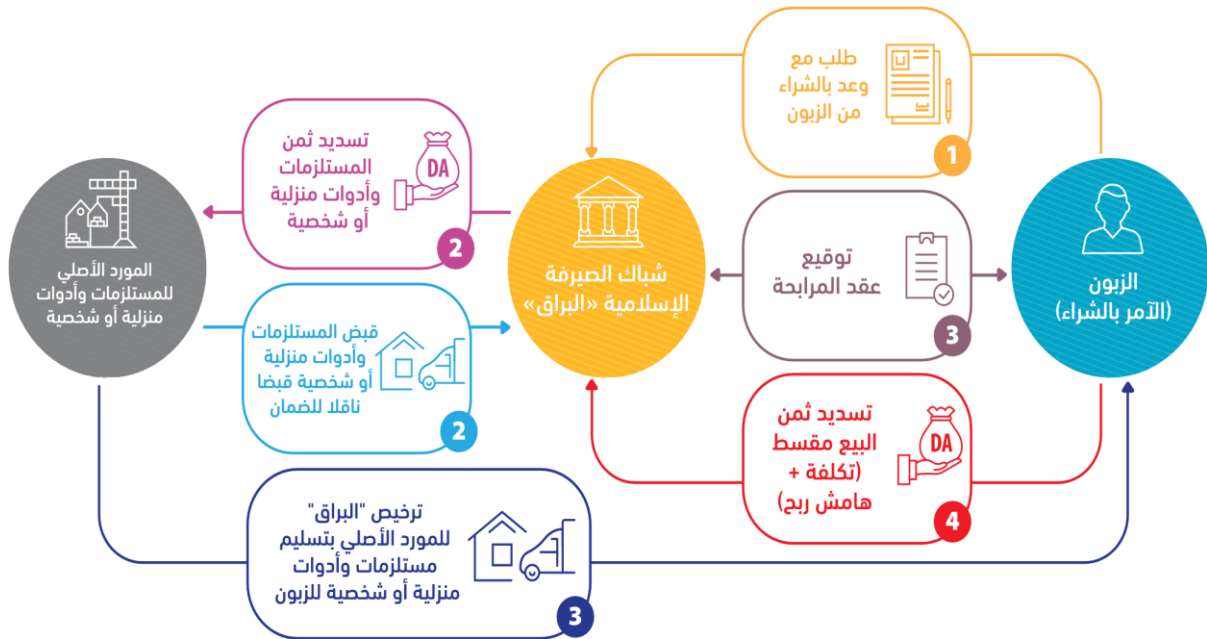
1- ممكن-مراجعة

منتج «البراق ممكن-مراجعة» هو قيام شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بطلب ووعد من طرف الزبون بشراء أثاث وتجهيزات منزلية أو أجهزة إلكترونية أو أجهزة شخصية وتملكها وقبضها قبضا ناقلا للضمان، ومن ثم إعادة بيعها له بثمان بيع متفق عليه مسبقا، والذي يتضمن تكلفة شراء أثاث وتجهيزات منزلية أو أجهزة إلكترونية أو أجهزة شخصية مضافا إليه هامش ربح معلوم متفق عليه بين الطرفين وفقا لأحكام صيغة «المراجعة» الشرعية.

تكلفة الشراء وثمان البيع للزبون بما فيه هامش الربح يحددان في وثيقة الوعد بالشراء الموجه من طرفه إلى شبك الصيرفة الإسلامية «البراق».

يتم تمويل الزبون وفقا لدراسة ملف طلب التمويل واستيفاء شروط الاستفادة منه وذلك طبقا للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شبك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 12 : رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق ممكن-مراجعة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

لمنح تمويل «البراق ممكن-مراجعة» يتم اتباع الخطوات التالية:

1. طلب مع وعد بالشراء من الزبون، وتقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة.
2. بعد دراسة طلب الزبون والموافقة عليه، يقوم شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بشراء أثاث وتجهيزات منزلية أو أجهزة إلكترونية أو أجهزة شخصية وتسديد ثمنها وقبضها قبضا ناقا للضمان.
3. إبرام عقد بيع المراجعة بين شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» والزبون مع تمكين الزبون من حيازة أثاث وتجهيزات منزلية أو أجهزة إلكترونية أو أجهزة شخصية.
4. يقوم الزبون بتسديد ثمن المراجعة وفقا لجدول سداد الأقساط المتفق عليه عند توقيع عقد المراجعة.

اما بالنسبة لشروط الاستفادة من التمويل فنلخصها في الجدول التالي:

الجدول 1 شروط الاستفادة من التمويل

المعايير	التفاصيل
قابلية الاستفادة	<ul style="list-style-type: none"> • الزبائن الافراد (الأجراء الدائمين أو المتقاعدين) المقيمين في الجزائر، • راتب شهري منتظم لا يقل عن 52 000 دج للأجراء و40 000 دج للمتقاعدين. • عقد عمل غير محدد المدة مع اشتراط الترسيم في المنصب ومدة أقدمية لا تقل عن 6 أشهر، • الالتزام بتوطين الأجر لدى «البراق» • الرغبة في تمويل أثاث وتجهيزات منزلية أو أجهزة إلكترونية أو أجهزة شخصية وفقا للقوانين لمعمول بها، • السن الأدنى 21 سنة.
فترة التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • من 6 إلى 36 شهرا.
مبلغ التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • المبلغ الأدنى: 50 000 دج • المبلغ الأقصى: 1 000 000 دج
هامش الربح	<ul style="list-style-type: none"> • حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر.

عمولة دراسة طلب التمويل	• حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر.
الحد الأقصى للقدر الاستدانة	• 30% من الراتب لشهري الصافي المنتظم
الضمانات: -توطين الاجر -إمضاء سند لأمر	<ul style="list-style-type: none"> • اشتراط توطين الراتب لدى شبك الصيرفة الإسلامية «البراق»، أو التوقيع على ترخيص بالخصم التلقائي (المباشر) من الحساب البريدي CCP. • إمضاء على سند لأمر بقيمة ثمن بيع المراجعة.

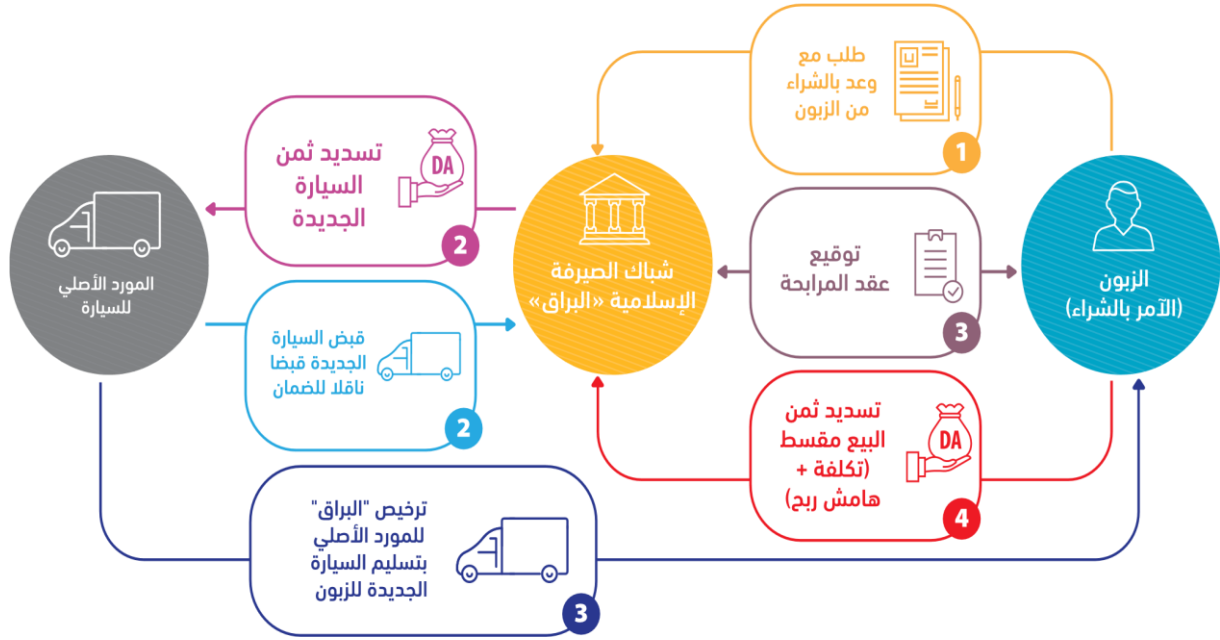
المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

2-منتج «البراق» كروستي مراجعة

منتج «البراق كروستي - مراجعة» هو قيام شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بطلب ووعد من طرف الزبون بشراء سيارة سياحية جديدة وتملكها وقبضها قبضا ناقلا للضمان، ومن ثم إعادة بيعها له بثمن بيع متفق عليه مسبقا، والذي يتضمن تكلفة شراء السيارة مضافا إليه هامش ربح معلوم متفق عليه بين الطرفين وفقا لأحكام صيغة «المراجعة» الشرعية. تكلفة الشراء وثمان البيع، بما فيه هامش الربح، يحددان في وثيقة الوعد بالشراء الموجه من طرف الزبون إلى شبك الصيرفة الإسلامية «البراق».

يتم منح التمويل بعد دراسة ملف طلب التمويل واستيفاء شروط الاستفادة منه، وذلك طبقا للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شبك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 13 : رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق كروستي-مرابحة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

لمنح تمويل «البراق كروستي-مرابحة» يجب المرور على المراحل التالية (الشكل رقم 13)

1. طلب مع وعد بالشراء من الزبون، وتقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة.
 2. بعد دراسة طلب الزبون والموافقة عليه، يقوم شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بشراء السيارة الجديدة وتسديد ثمنها وقبضها قبضا ناقلا للضمان.
 3. إبرام عقد بيع المrabحة بين شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» والزبون مع تمكين الزبون من حيازة السيارة الجديدة مباشرة.
 4. يقوم الزبون بتسديد ثمن المrabحة وفقا لجدول سداد الأقساط المتفق عليه عند توقيع عقد المrabحة.
- اما فيما يخص شروط الاستفادة من التمويل فنلخصها في الجدول التالي:

الجدول 2 شروط الاستفادة من تمويل البراق كروستي-مراجعة

المعايير	التفاصيل
قابلية الاستفادة	<ul style="list-style-type: none"> • الزبائن الافراد (الأجراء الدائمين أو المتقاعدين) المقيمين في الجزائر، • راتب شهري منتظم لا يقل عن 25 000 دج للأجراء و 40 000 دج للمتقاعدين. • عقد عمل غير محدد المدة مع اشتراط الترسيم في المنصب ومدة أقدمية لا تقل عن 6 أشهر، • الالتزام بتوطين الأجر لدى «البراق» • الرغبة في تمويل شراء سيارة سياحية جديدة وفقا للقوانين المعمول بها. • السن الأدنى 21 سنة.
فترة التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • من 24 إلى 60 شهرا.
مبلغ التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • المبلغ الأدنى: 500 000 دج • المبلغ الأقصى: 4 500 000 دج
الأجر الأدنى	<ul style="list-style-type: none"> • 25 000 دج في حال مبلغ التمويل أقل من 2 مليون دج
هامش الربح	<ul style="list-style-type: none"> • حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر.
عمولة دراسة طلب التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر.
الحد الأقصى للقدرة الاستدانة	<ul style="list-style-type: none"> • 30% من الراتب لشهري الصافي المنتظم
هامش الجدية (على الأقل)	<ul style="list-style-type: none"> • 10% من ثمن السيارة في حال مبلغ التمويل أقل من 2 مليون دج • 20% من ثمن السيارة في حال مبلغ التمويل بين 2 مليون و 4.5 مليون دج
الضمانات:	<ul style="list-style-type: none"> • اكتتاب بوليصة تامين شاملة لكل المخاطر بتغطية في مستوى ثمن السيارة، مع تجبير بوليصة التأمين لفائدة «البراق» • رهن اجباري على السيارة لفائدة شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» • إمضاء على سند لأمر بقيمة ثمن بيع المرابحة

المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

3- منتج «البراق» سكنى اقتناء-إجارة

منتج «البراق» سكنى اقتناء-إجارة هو عقد إيجار يبرمه شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» مع الزبون المستأجر على عقار سكنى بعد تملكه إياه ويكون مرفقا بوعده بالبيع لصالح الزبون المستأجر.

بشكل عملي، تقوم المعاملة على تدخل ثلاثة أطراف: مالك أو مورد العقار السكنى، شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بصفته مشتر ومالك للعقار من جهة ومُؤجر للعقار من جهة أخرى، والزبون المستأجر مع حقه في اقتناء العقار السكنى بعد انتهاء فترة الإيجار. يحتفظ «البراق» بحق ملكية العقار السكنى المؤجر طوال فترة الإيجار، في حين يعود حق الانتفاع للزبون المستأجر.

وبعبارة أخرى فإن تمويل «البراق» اقتناء-إجارة هو عقد بموجبه يقوم «البراق» ببيع منفعة أو حق استغلال أصول يملكها لصالح الزبون المستأجر مقابل أجره مستحقة الدفع. وفي نهاية فترة الإيجار تنتقل ملكية الأصول المؤجرة إلى الزبون المستأجر بموجب عقد بيع مستقل أو أي صيغة مقبولة شرعا وقانونا تلبي رغبة الزبون وفقا لأحكام صيغة «الإجارة المنتهية بالتملك» الشرعية.

الشكل 14 رسم توضيحي لتنفيذ منتج «سكنى اقتناء-إجارة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

من الشكل اعلاه خطوات تمويل «البراق سكنى اقتناء-إجارة» هي:

1. طلب الزبون مع وعد بالاستئجار، وتقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة،
2. يقوم شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» بشراء العقار السكني، وتسديد ثمنه، وتملك العقار السكني واستلامه.
3. إجراء عقد الإجارة وتحديد الأجرة وتمكين الزبون من منفعة واستغلال العقار السكني محل الإجارة، بالإضافة إلى تقديم وعد بالبيع من شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» لفائدة الزبون.
4. تسديد الأجرة من الزبون على أقساط خال فترة الإجارة.
5. نقل ملكية العقار السكني بعقد بيع مستقل وفقا للوعد بالبيع الذي التزم به شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» سلفا أو أي صيغة مقبولة شرعا وقانونا تلبي رغبة الزبون.

اما شروط الاستفادة من التمويل فيلخصها الجدول التالي:

الجدول 3 : شروط الاستفادة من تمويل منتج البراق سكنى اقتناء-إجارة

المعايير	التفاصيل
قابلية الاستفادة	<ul style="list-style-type: none"> • الزبائن الأفراد الجزائريين المقيمين في الجزائر. – راتب شهري منتظم لا يقل عن مستوى: – خمسين ألف (50 000) دج بالنسبة للأجراء المقيمين والمتقاعدين – ستين ألف (60 000) دج بالنسبة للتجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة. • عقد عمل غير محدد المدة مع اشتراط الترسيم في المنصب. • فترة أقدمية لا تقل عن سنتان (2) من النشاط بالنسبة للتجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة. • يمكن للمتقاعدين والأشخاص الذين لديهم مداخيل ريعية الاستفادة مع وجود راتب شهري منتظم مع احترام مستويات الدخل أعلاه. • الرغبة في تمويل شراء عقار سكني وفقا للقوانين المعمول بها. • السن الأدنى 21 سنة و70 سنة على الأكثر.
فترة التمويل	<ul style="list-style-type: none"> • الى غاية 25 سنة.

<ul style="list-style-type: none"> • المبلغ الأدنى: خمسمائة ألف 500 000 دج • المبلغ الأقصى: أربعون مليوناً (40 000 000) دج 	مبلغ التمويل
<ul style="list-style-type: none"> • حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر. 	هامش الربح
<ul style="list-style-type: none"> • حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر. 	عمولة دراسة طلب التمويل
<p>بالنسبة للأجراء المقيمين والمغتربين:</p> <ul style="list-style-type: none"> • 40 % إذا كان الدخل أقل من مائة ألف (100 000) دج • 50 % إذا كان الدخل أكبر من مائة ألف (100 000) دج <p>بالنسبة للتجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • 30 % إذا كان الدخل أقل من مائة ألف (100 000) دج • 50 % إذا كان الدخل أكبر من مائة ألف (100 000) دج • بالنسبة للأشخاص الذين لديهم مداخيل ريعية: 50 % من الدخل الربعي في حدود 30 % من الراتب الشهري تضاف الى نسبة الاستدانة من الراتب المشار اليها أعلاه. 	الحد الأقصى للقدرة الاستدانة
<ul style="list-style-type: none"> • 20 % من ثمن العقار السكني 	هامش الجدية (على الأقل)
<ul style="list-style-type: none"> • إمضاء على سند لأمر بقيمة ثمن بيع المراجعة 	الضمانات: -إمضاء سند لأمر
<ul style="list-style-type: none"> • تكلفة العقار السكني تتضمن جميع مصاريف التي يبذلها «البراق» لاقتناء العقار السكني (تقرير البخرة، مصاريف التسجيل والاشهار، تكلفة التأمين على العقار وأية مصاريف أخرى في إطار اقتناء العقار السكني) ولا يدخل ضمن ذلك أتعاب الموثق عن الشراء. • يتحمل الزبون المستأجر المصاريف المتعلقة بنقل ملكية العقار عند انتهاء فترة الايجار. • يتوجب الزبون اكتتاب تأمين تكافلي، إن أمكن ضد العجز الجزئي أو الدائم أو الوفاة 	عناصر إضافية

المصدر: كتاب منتجات البراق للأفراد

المطلب الثاني: عمليات التمويل لفئة المؤسسات والمهنيين

شباك الصيرفة الإسلامية البراق يقدم مجموعة من الحلول التمويلية المبتكرة للمؤسسات و المهنيين خلال منتجات "مهني" و "استثمار" مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مدروسة بعناية لاختيار التمويل الأنسب و الأجدر وذلك لتلبية احتياجاتهم.

- شروط الاستفادة من التمويل:

الجدول 4: شروط الاستفادة من التمويل

المعايير	التفاصيل
قابلية الاستفادة	<ul style="list-style-type: none"> الزبائن (المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري) المواطنين لدى شباك الإسلامية الصيرفة «البراق»، مزاولة النشاط منذ ثلاثة (03) سنوات على الأقل، نشاط المؤسسة مزدهر وذو استمرارية.
فترة التمويل	تحدد المدة حسب طبيعة التمويل
مبلغ التمويل	يتم تحديد سقف التمويل وفقا لحجم رقم الاعمال (من 05% الى 51% من رقم الاعمال (*)) مع الاخذ بعين الاعتبار القدرة الائتمانية للزبون والالتزامات الجارية عليه.
هامش الربح	حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر.
عمولة دراسة طلب التمويل	حسب الشروط المصرفية لبنك ABC الجزائر.
هامش الجدية (على الأقل)	20% (**)

المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات والمهنيين

(*) الفئة الأولى: رقم اعمال اقل من واحد مليار دج => حجم التمويل من 51% إلى 52% من رقم الاعمال

الفئة الثانية: رقم اعمال أكثر من واحد مليار دج = > حجم التمويل من 04% إلى 05% من رقم الاعمال (***) متعلق بعقود المراجعة والاجارة دون غيرها.

قائمة المنتجات:

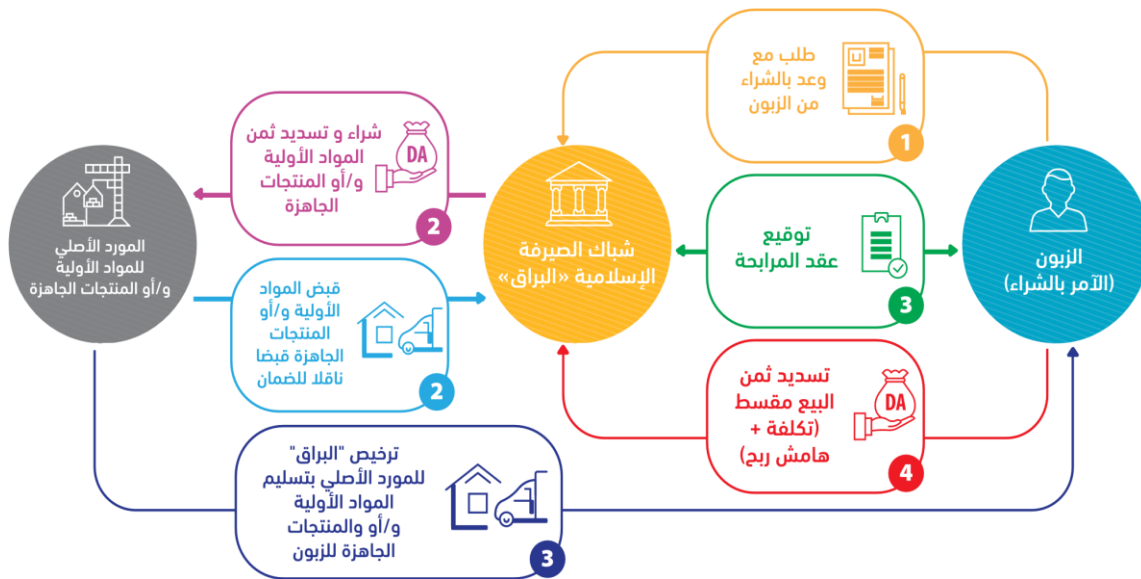
- باقة مهني: «البراق مهني-مراجعة» / «البراق مهني-سلم» / «البراق مهني-استصناع» «البراق مهني-مضاربة».
- باقة استثمار: «البراق استثمار-اجارة» / «البراق استثمار-استصناع».

1- منتج «البراق» مهني-مراجعة

منتج «البراق مهني - مراجعة» هو قيام شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بطلب ووعد من طرف الزبون بشراء مواد أولية أو منتجات جاهزة وتملكها وقبضها قبضا ناقلا للضمان، ومن ثم إعادة بيعها له بثمن بيع متفق عليه مسبقا، والذي يتضمن تكلفة شراء المواد الأولية أو المنتجات الجاهزة مضافا إليه هامش ربح معلوم متفق عليه بين الطرفين وفقا لأحكام صيغة «المراجعة» الشرعية.

تكلفة الشراء وثمن البيع للزبون بما فيه هامش الربح يحددان في وثيقة الوعد بالشراء الموجه من طرفه إلى شبك الصيرفة الإسلامية «البراق». يتم منح التمويل بعد دراسة الملف واستيفاء شروط الاستفادة من التمويل طبقا للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شبك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 15 : رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-مراجعة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

من الشكل اعلاه خطوات تنفيذ تمويل «البراق مهني-مربحة»:

1. طلب مع وعد بالشراء من الزبون، وتقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة.
2. بعد دراسة طلب الزبون والموافقة عليه، يقوم «البراق» بشراء المواد الأولية و/أو المنتجات الجاهزة وتسديد ثمنها وقبضها قبضاً ناقاً للضمان.
3. إبرام عقد بيع المربحة بين «البراق» والزبون مع تمكين الزبون من حيازة المواد الأولية و/أو المنتجات الجاهزة مباشرة.
4. يقوم الزبون بتسديد ثمن المربحة وفقاً لجدول سداد الأقساط المتفق عليه عند توقيع عقد المربحة.

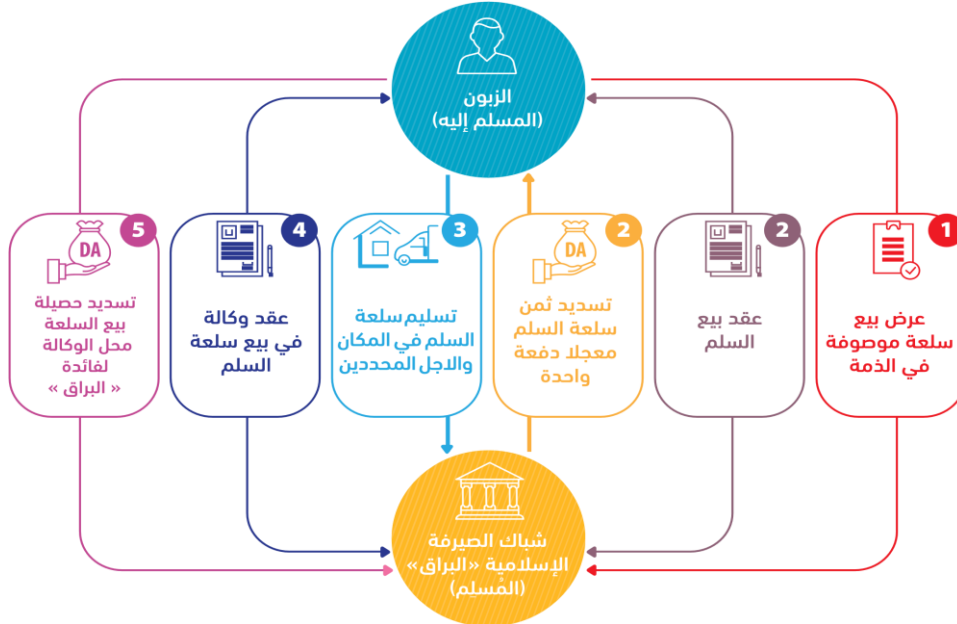
2-منتج «البراق» مهني-سلم

منتج «البراق مهني سلم» هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» بشراء سلعة موصوفة في الذمة من الزبون بثمان معجل دفعة واحدة وتسليم لأجل وفقاً لأحكام صيغة «السلم» الشرعية.

وعند تسلم سلعة السلم، يوكل شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» الزبون البائع ببيع السلعة نيابة عنه وبسعر محدد ولأجل محدد ومعلوم بالاتفاق مع الفصل التام بين عقد بيع السلم وعقد الوكالة في بيع سلعة السلم.

يتم منح التمويل بعد دراسة ملف الزبون واستيفاء شروط الاستفادة من التمويل طبقاً للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شباك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 16: رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-سلم»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

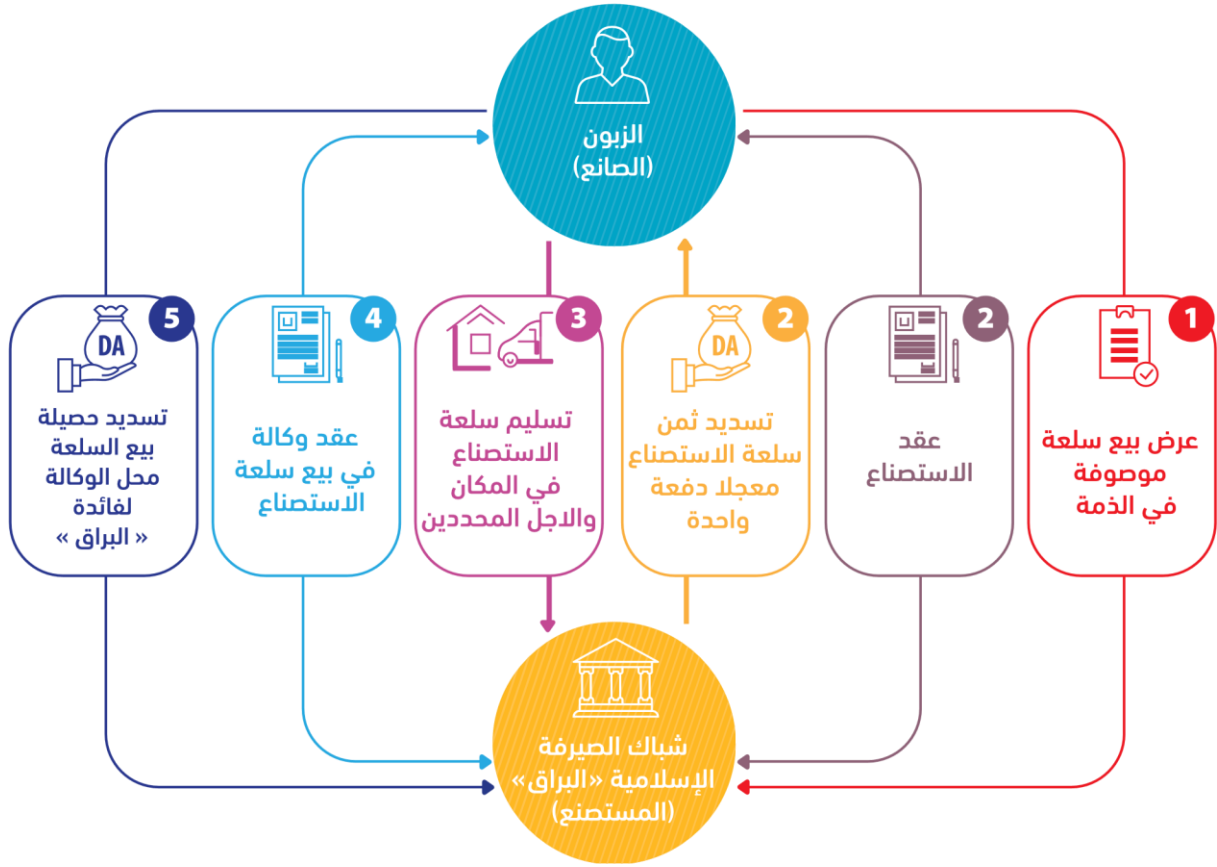
من الشكل اعلاه خطوات تنفيذ تمويل «البراق مهني-سلم»:

1. طلب من الزبون مع عرض بيع سلعة موصوفة في الذمة «سلمًا»، مع تقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة.
2. بعد دراسة طلب الزبون والموافقة عليه، يوقع «البراق» مع الزبون عقد بيع السلم وتسليم ثمن سلعة السلم (رأسمال السلم) معجا دفعة واحدة.
3. يقوم الزبون بتسليم السلعة عند حلول الأجل وفي المكان المحدد.
4. بعد استام السلعة من الزبون يقوم «البراق» بتوكيل الزبون البائع ببيع سلعة السلم نيابة عنه ولفائدة «البراق» بسعر ولأجل محددين بالاتفاق.
5. يقوم الزبون بتسديد حصيلة بيع سلعة السلم لفائدة «البراق» حسب الاتفاق.

3-منتج «البراق» مهني-استصناع

منتج «البراق مهني استصناع» هو قيام شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» بشراء سلعة موصوفة في الذمة من الزبون بثمن معجل دفعة واحدة وتسليم الأجل، يقوم هذا الأخير بصنعها بنفسه في مصنعه أو ورشته وفقا لأحكام صيغة «الاستصناع» الشرعية. وعند تسلم سلعة الاستصناع، يوكل شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» الزبون الصانع ببيع السلعة نيابة عنه وبسعر محدد ولأجل محدد ومعلوم بالاتفاق. مع الفصل التام بين عقد بيع الاستصناع وعقد الوكالة في بيع سلعة الاستصناع. يتم منح التمويل وفقا لدراسة ملف الزبون واستيفاء شروط الاستفادة من التمويل طبقا للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شباك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 17: رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-استصناع»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

من الشكل اعلاه خطوات تنفيذ تمويل «البراق مهني-استصناع»:

1. طلب من الزبون مع عرض بيع سلعة موصوفة في الذمة، مع تقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة.
2. بعد دراسة طلب الزبون والموافقة عليه، يوقع «البراق» مع الزبون عقد الاستصناع وتسليم ثمن سلعة الاستصناع معجا دفعة واحدة.
3. يقوم الزبون بصنع السلعة وتسليمها عند حلول الأجل، وفي المكان المحدد.
4. بعد استلام السلعة من الزبون يقوم «البراق» بتوكيل الزبون الصانع ببيع سلعة الاستصناع نيابة ولفائدة «البراق» بسعر ولأجل محددين بالاتفاق.

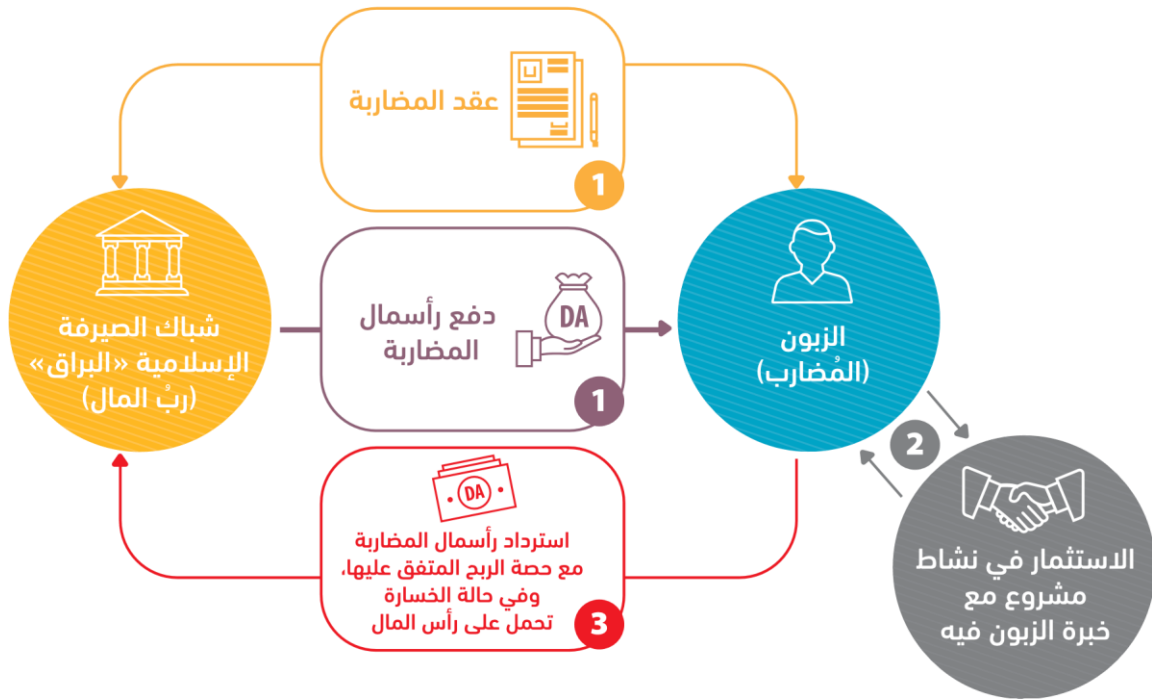
5. يقوم الزبون بتسديد حسيطة بيع سعة الاستصناع لفائدة «البراق» حسب الاتفاق.

4-منتج «البراق» مهني-مضاربة

منتج البراق «مهني مضاربة» هو عقد شراكة بين شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» والزبون في مشروع أو صفقة تجارية معينة. يقدم شباك الصيرفة الإسلامية «البراق» بصفته «رب المال»، بموجب هذا العقد (عقد المضاربة) رأس المال اللازم للمشروع أو الصفقة التجارية، ويساهم الزبون المتصرف في الأموال بصفته «مضارباً»، بجهده وعمله وخبرته. يتم الاتفاق على نسبة توزيع الربح عند إبرام عقد المنتج «البراق مهني - مضاربة»، ولا ربح في المضاربة إلا بعد سلامة رأس المال، وفقاً لأحكام صيغة «المضاربة» الشرعية.

يتم تحديد تمويلكم وفقاً لدراسة ملفكم واستيفاء شروط الاستفادة من التمويل طبقاً للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شباك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 18 : رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق مهني-مضاربة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

من الشكل اعلاه، خطوات تنفيذ تمويل «البراق مهني-مضاربة»:

1. بعد دراسة طلب الزبون مع المستندات والوثائق المطلوبة والموافقة عليه، يوقع «البراق» مع الزبون عقد «البراق مهني-مضاربة» وتسديد رأس المال المضاربة بين يدي الزبون المضارب.
2. يقوم الزبون بالاستثمار في مجال خبرته وفي إطار نشاط مشروع وفي حدود رأس المال المضاربة.
3. عند حلول الأجل تتم تصفية المضاربة فيسترد «البراق» رأسماله مع حصته في الربح حسب النسبة المتفق عليها في العقد، وفي حال خسارة المشروع أو الصفقة التجارية فيتحمل «البراق» الخسارة في رأس المال؛ إلا إذا ثبت أن للمضارب يدًا فيها بالتعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد فيتحمل الزبون حينها رد رأس المال كامل مع حصة الربح المتفق عليها إن تأكد تحققه.

5-منتج «البراق» استثمار-إجارة

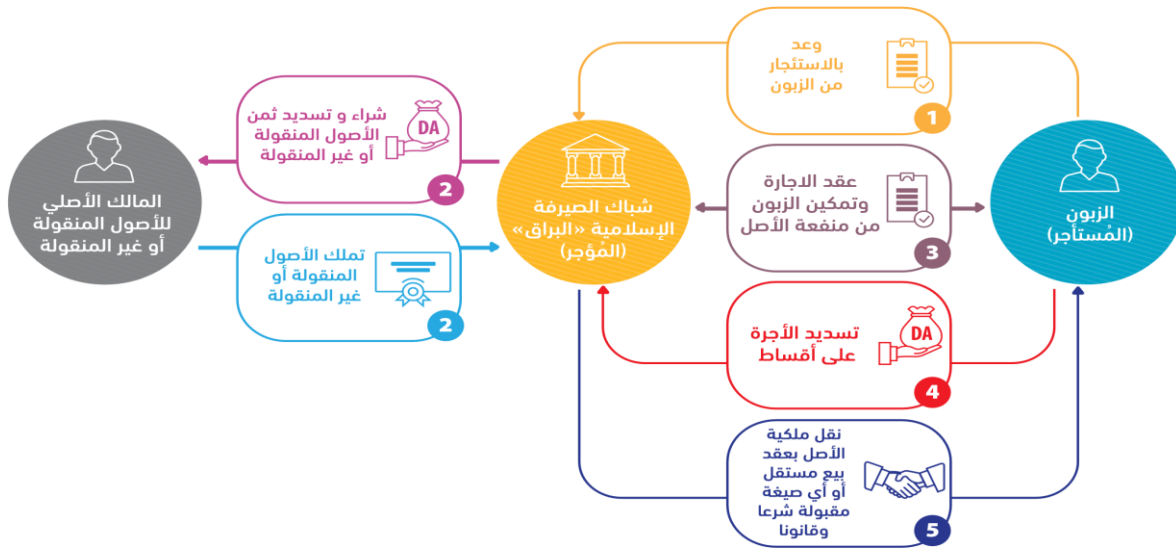
يسمح منتج «البراق» استثمار-إجارة بمرافقة الزبون في تمويل احتياجاته من الأصول المنقولة وغير المنقولة الضرورية لنشاطكم في دورة الاستغلال و/أو الإنتاج.

منتج «البراق استثمار-إجارة» هو عقد إيجار يبرمه شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» مع الزبون المستأجر على أصول منقولة أو غير منقولة بعد تملكها ويكون مرفقا بوعدها بالبيع لصالح الزبون المستأجر.

يحتفظ شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بحق ملكية الأصول المؤجرة طوال فترة الإيجار، في حين يعود حق الانتفاع للزبون المستأجر. وبعبارة أخرى فإن تمويل «البراق استثمار-إجارة» هو عقد بموجبه يقوم شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» ببيع منفعة أو حق استغلال أصول يملكها لصالح الزبون المستأجر مقابل أجرة مستحقة الدفع. وفي نهاية فترة الإيجار تنقل ملكية الأصول المؤجرة إلى الزبون المستأجر بموجب عقد بيع مستقل أو أي صيغة مقبولة شرعا وقانونا تلبي رغبة الزبون وفقا لأحكام صيغة «الإجارة المنتهية بالتملك» الشرعية.

يتم منح التمويل وفقا لدراسة ملف طلب التمويل واستيفاء شروط الاستفادة منه وذلك طبقا للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شبك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 19 : رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق استثمار-إجارة»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

من الشكل اعلاه، تتلخص خطوات تنفيذ تمويل «البراق استثمار-إجارة» في:

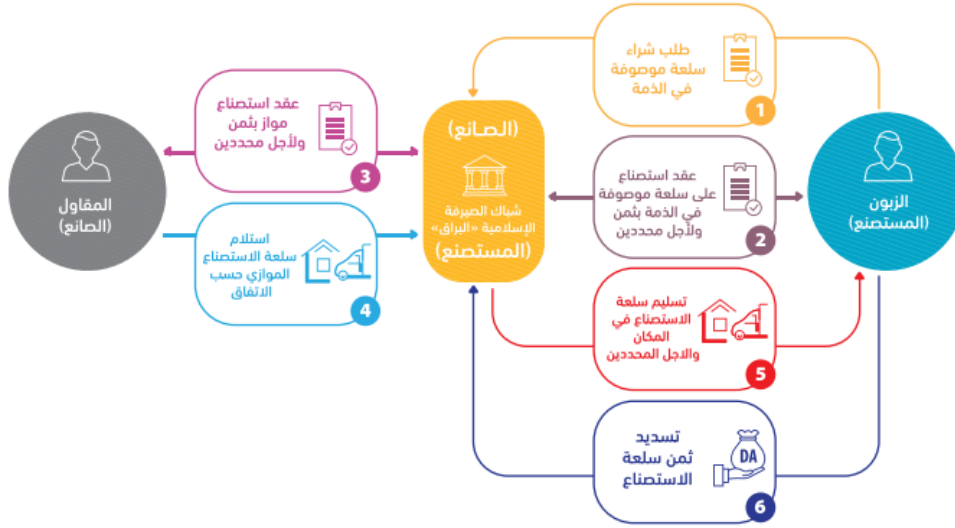
1. طلب الزبون مع وعد بالاستثمار، وتقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة،
2. يقوم «البراق» بشراء الأصل، وتسديد ثمنه، وتملك الأصل واستلامه.
3. إجراء عقد الإجارة وتحديد الأجرة وتمكين الزبون من منفعة واستغلال الأصل محل الإجارة، بالإضافة إلى تقديم وعد بالبيع من «البراق» لفائدة الزبون.
4. تسديد الأجرة من الزبون على أقساط خال فترة الإجارة.
5. نقل ملكية الأصل بعقد بيع مستقل وفقا للوعد بالبيع الذي التزم به «البراق» سلفاً أو أي صيغة مقبولة شرعا وقانونا تلبي رغبة الزبون.

منتج «البراق استثمار-استصناع» لمرافقة الزبون في تمويل احتياجاته من التجهيزات والمعدات والأصول المنقولة وغير المنقولة الضرورية لنشاطكم في دورة الاستغلال و/أو الإنتاج.

منتج «البراق استثمار-استصناع» هو قيام شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بإبرام عقد استصناع يبيع بموجبه سلعة يصنعها بصفته صانعا للزبون المستصنع بثمانٍ ولأجلٍ محددتين بالاتفاق. ثم يقوم شبك الصيرفة الإسلامية «البراق» بصفته مستصنعا بعقد استصناع موازٍ مع صانع غير الزبون، يقوم الأخير بموجبه بصنع سلعة بنفس مواصفات سلعة الاستصناع في العقد الأول؛ مقابل ثمنٍ ولأجلٍ محددتين، على أن يكون أجل التسليم في العقد الثاني قبل أجل التسليم في العقد الأول، مع الفصل التام بين العقدين.

يتم منح التمويل بعد دراسة الملف واستيفاء شروط الاستفادة من التمويل طبقاً للشروط المصرفية العامة المطبقة على عمليات شباك الصيرفة الإسلامية «البراق».

الشكل 20 رسم توضيحي لتنفيذ منتج «البراق استثمار-استصناع»



المصدر: كتاب منتجات البراق للمؤسسات و المهنيين

- خطوات تنفيذ تمويل «البراق استثمار-استصناع»: هي

1. طلب من طرف الزبون لشراء سلع موصوفة في الذمة، مع تقديم ملف كامل مع المستندات والوثائق المطلوبة.
2. يقوم «البراق» بتوقيع عقد الاستصناع مع الزبون المستصنع ويتضمن مواصفات السلعة وكيفية تسديد الثمن.
3. يقوم «البراق» بتوقيع عقد الاستصناع الموازي مع المقاول الصانع ويتضمن مواصفات السلعة وكيفية تسديد الثمن وأجل التسليم.
4. استلام «البراق» السلعة محل الاستصناع الموازي مطابقة للمواصفات المحددة في عقد الاستصناع الموازي وفي المكان والأجل المحددين.
5. تسليم «البراق» السلعة محل الاستصناع للزبون المستصنع مطابقة للمواصفات المحددة في عقد الاستصناع وفي المكان والأجل المحددين.
6. يقوم الزبون المستصنع بتسديد ثمن الاستصناع وفقاً لشروط عقد الاستصناع.

المبحث الرابع: قراءة وتحليل لعمليات النافذة الإسلامية البراق

بعدما تطرقنا في الجانب النظري لمختلف عمليات النوافذ الإسلامية واحطنا في الجانب التطبيقي بأهم مميزات العمليات البنكية الإسلامية التي يقدمها شبك الصيرفة الإسلامية البراق

سنعمل من خلال هذا المبحث على تحليل أداء النافذة الإسلامية وذلك باستعمال المعطيات التي تحصلنا عليها اثناء تربصنا لدى مصالح نافذة البراق مما سيساعد على الإلمام بواقع العمليات البنكية في هذه النافذة الإسلامية. حيث سنتطرق في المطلب الأول على تحليل عمليات الإيداع خلال الفترة 2022/2021 وفي المطلب الثاني سنسلط الضوء على تحليل عمليات التمويل خلال الفترة نفس الفترة، أما المطلب الثالث عملنا على ابراز أهم النتائج المستنتجة من عمليات النافذة الإسلامية البراق.

المطلب الأول: عمليات الإيداع لنافذة البراق خلال الفترة 2022/2021

كما سبق وأشرنا فان عمليات الإيداع المتوفرة على مستوى نافذة البراق موجهة لكل من الأفراد والمؤسسات حيث يمكن للفرد أو المؤسسة أن يقوموا بالاستفادة من منتجات في شكل حسابات ودائع تحت الطلب وفقا لصيغة "القرض الحسن" الشرعية وأخرى في شكل ودائع استثمارية وفقا لصيغة "المضاربة" الشرعية. من خلال هذا المطلب سنعمل على تحليل عمليات الإيداع التي سجلتها النافذة الإسلامية خلال فترة الدراسة.

1- تطور إجمالي عمليات الإيداع

الجدول 5 تطور إجمالي عمليات الإيداع لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021

الوحدة: مليون دج

الودائع	سنة 2021	سنة 2022
مجموع الودائع	827	1 151

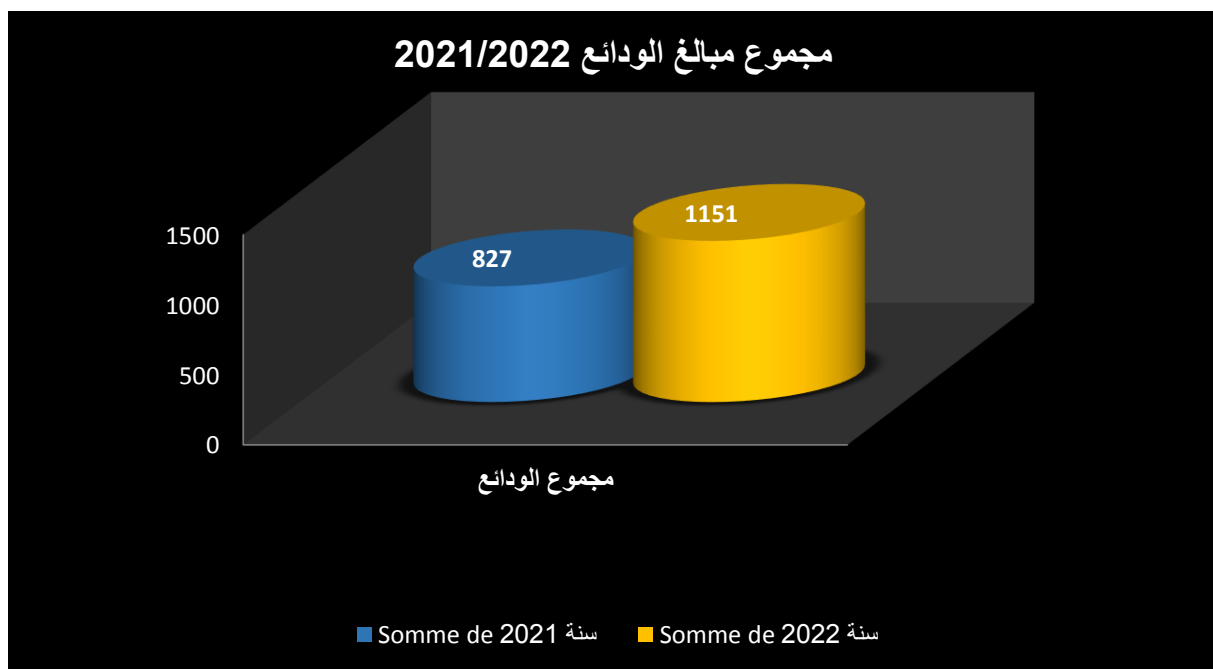
المصدر: بيانات نافذة البراق

تطور إجمالي عمليات الإيداع لكل من الأفراد والمؤسسات خلال السنتين 2021 و2022 على مستوى نافذة البراق يلخصها الشكل رقم 19، والذي يعكس أهمية عمليات الإيداع التي تقوم بها رغم حداثة هذه المؤسسة المالية الإسلامية.

فرغم الحداثة والتداعيات الاقتصادية اللازمة للصحة العالمية والتي لم تكن الجزائر في معزل عنها إلا أن إجمالي عمليات الإيداع لسنة 2021 قدر بـ 827 مليون دج ليصل في سنة 2022 إلى 1151 مليون دج مسجلاً بذلك نسبة نمو بـ 39%.

الشكل 21 : تطور عمليات الإيداع لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021

الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

حسب ما توصلنا اليه من الدراسة الميدانية التي قمنا بها فان سبب الارتفاع في حجم الودائع يعود إلى أن شبك الصيرفة الإسلامية البراق يقدم مجموعة من الحلول لتسيير السيولة المتاحة للأفراد والمؤسسات من خلال منتجات مبتكرة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مدروسة بعناية لاختيار أنسب الحلول التي تتوافق واحتياجات الزبائن.

2- تطور ودائع الأفراد

يعكس الجدول رقم (6) تطور ودائع الأفراد لدى النافذة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021، حيث انتقل إجمالي حجم الودائع المستقطبة من 171 مليون دج سنة 2021 إلى 395 مليون دج سنة 2022 مسجلا نسبة نمو تقارب 131 بالمئة وهذا يعكس مدى أهمية إقبال الأفراد على المنتجات الإسلامية المدرجة حديثا من قبل الشباك الإسلامي.

وتجدر بنا الإشارة الي ان هذا التطور ليس ظرفي وانما يعود لقناعة راسخة لدي الفرد الجزائري برفض المنتجات الربوية والإقبال على المنتجات الإسلامية، واكد لنا حسب مسؤول شباك البراق ان هذا الإقبال هو في تطور متزايد.

الجدول 6 تطور ودائع الأفراد لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021

الوحدة: مليون دج

مجموع الودائع	قيمة الودائع سنة 2021	قيمة الودائع سنة 2022	نسبة التغير
فئة الافراد	171	395	131%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

بالنظر للحد الأدنى للوديعة، فان استقطاب البنك لأموال الأفراد سجل هذه الزيادة رغم كون الحد الأدنى للوديعة الخاصة بالأفراد هي 100000 دج (مائة ألف دينار جزائري) مما يشكل عائق أمام فئة كبيرة من الأفراد حيث أن هذا الحد الأدنى للوديعة لا يتوافق والقدرة الشرائية للفرد الجزائري ومما يشكل أيضا أداة يمكن للمنافسة أن تستغلها في استقطاب ودائع صغار المودعين.

وفي محاولة لمعرفة ما إذا كان لأصحاب الودائع توطين بنكي مسبق لدي بنك ABC أفادنا حسب مسؤول شباك البراق بان أصحاب الودائع هم زبائن جدد، كما أشار إلى أنه لم تتغير شروط الإيداع في كلتا السنتين فيما يخص سياسة الاتصال اتجاه الأفراد ففريق شباك البراق يسعى للتواصل مع الأفراد لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن والتعامل معهم وفق رغباتهم وما يتماشى مع مبادئ الصيرفة الإسلامية.

3- تطور ودائع المؤسسات

يعكس الجدول رقم (07) تطور ودائع الأفراد لدى النافذة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021، حيث انتقل إجمالي حجم الودائع المستقطبة من 656 مليون دج سنة 2021 إلى 756 مليون دج سنة 2022 مسجلا نسبة نمو تقارب 15 بالمئة وهذا يعكس مدى أهمية إقبال المؤسسات على المنتجات الإسلامية المدرجة حديثا من قبل الشباك الإسلامي.

الجدول 7: "تطور ودائع المؤسسات لدى النافذة الإسلامية خلال الفترة 2022/2021"

الوحدة: مليون دج

مجموع الودائع	قيمة الودائع سنة 2021	قيمة الودائع سنة 2022	نسبة التغير
فئة المؤسسات	656	756	15%

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

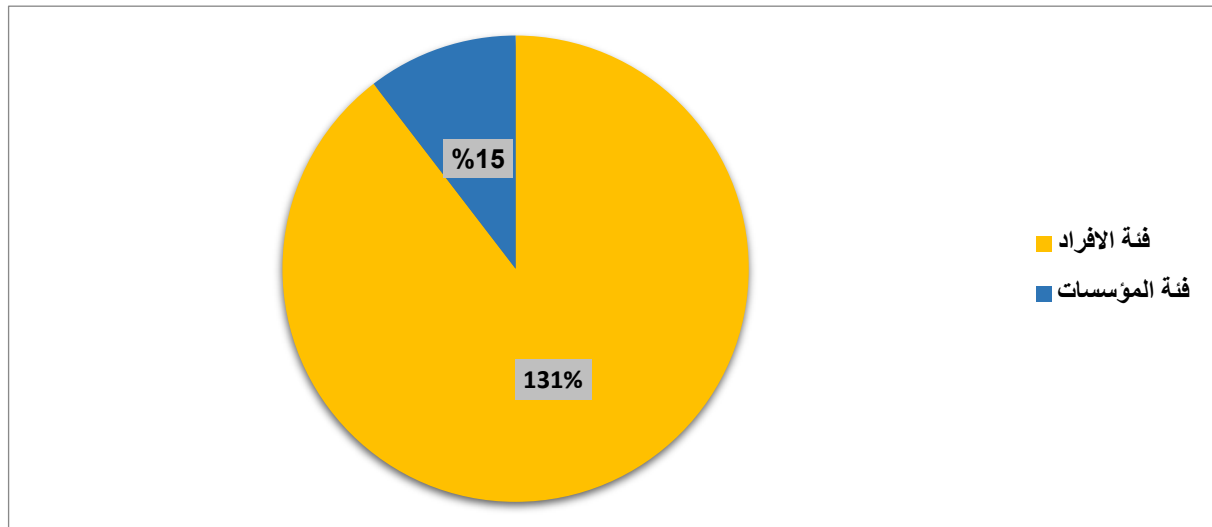
كما هو الشأن بالنسبة لودائع الأفراد، فإن الزيادة في حجم حسابات المؤسسات ليس ظرفيا ايضا حسب مسؤول شبك البراق بل هو في تطور مستمر، وهو راجع لتنامي الثقة والوعي المصرفي الإسلامي لدى المتعامل الاقتصادي الجزائري.

وحسب مسؤول شبك البراق فإن أصحاب الودائع هم زبائن جدد، كما أشار إلى أنه لم تتغير شروط الإيداع في كلتا السنتين.

4- مقارنة بين تطور ودائع الافراد وودائع المؤسسات

من الشكل رقم (20) الذي يتضمن مقارنة نسبة تطور الودائع بين الافراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021، نلاحظ ان نسبة تطور ودائع الأفراد تمثل أكبر نسبة والتي تقدر ب 131% لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 والتي أخذت الحصة الأكبر من مجموع مبالغ الودائع. اما بالنسبة للمؤسسات فإن مبالغ ودائع هذه فئة سجلت نسبة زيادة تقدر ب 15 % وذلك في سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

الشكل 22 : مقارنة نسبة تطور الودائع بين الافراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021



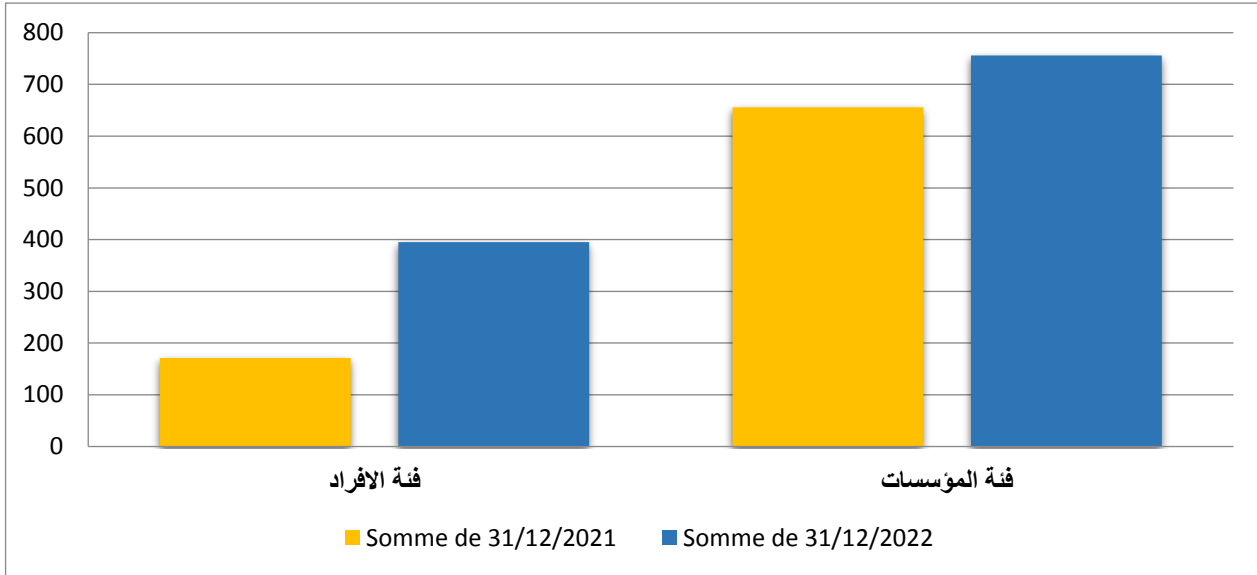
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

رغم تسجيل ودائع الافراد لنسبة ان نسبة تطور تفوق بكثير تلك التي سجلتها ودائع المؤسسات الا ان حجم ودائع الافراد تبقى محدودة.

فحسب الشكل رقم (21) فان ودائع فئة المؤسسات أكبر مقارنة بودائع الأفراد لكلتا السنتين. وهذا راجع للتطور المسجل في أنواع المنتجات التي يعرضها الشباك. فحسب مسؤول نافذة البراق فان اقبال المؤسسات يعود إلى تنوع المنتجات وجودتها والسمعة الجيدة لشباك البراق مع الصورة الحسنة لبنك أي بي سي.

الشكل 23: مقارنة تطور حجم الودائع بين الأفراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021

الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

من كل ما سبق يتضح ان زيادة حجم ودائع الأفراد والمؤسسات بفارق 324 مليون دج سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، يعكس مدى أهمية إقبال الافراد والمؤسسات على المنتجات الإسلامية المدرجة حديثاً من قبل الشباك الإسلامي. ومن جهة أخرى أهمية الموارد المالية التي تستقطبها البراق والتي تنعكس بدورها على العمليات التمويلية للنافذة.

المطلب الثاني: عمليات التمويل لنافذة البراق خلال الفترة 2022/2021

إضافة لعمليات الإيداع، يقدم شباك الصيرفة الإسلامية البراق مجموعة من الحلول التمويلية المبتكرة والموجهة لكل من الافراد، المؤسسات والمهنيين. تتميز هذه المنتجات بكونها مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومدرسة بعناية لاختيار التمويل الأنسب والأجدر وذلك لتلبية احتياجات الجهات المختلفة.

1- تطور اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شباك الصيرفة الإسلامية البراق خلال

الفترة 2022/2021

حسب المعطيات الواردة في الجدول رقم 7 والذي يعكس تطور اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شباك الصيرفة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021، نلاحظ وجود زيادة جد معتبرة في مبالغ التمويلات لسنة 2022م مقارنة بسنة 2021 بما يقارب 04 (أربع) مرات، وهذا ما تعكسه نسبة نمو اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شباك الصيرفة الإسلامية البراق خلال فترة الدراسة والتي تقدر ب 336%.

و حسب مسؤول شبك البراق فان سبب هذا الارتفاع في مبالغ التمويلات والذي يعكسه بوضوح الشكل رقم (22) هو جودة المنتجات و تزايد ثقة الزبائن مع تحسن الوضعية الاقتصادية بعد جائحة كورونا و تحرك عجلة النمو.

الجدول 8 نسبة تطور اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شبك الصيرفة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021

الوحدة : مليون دج

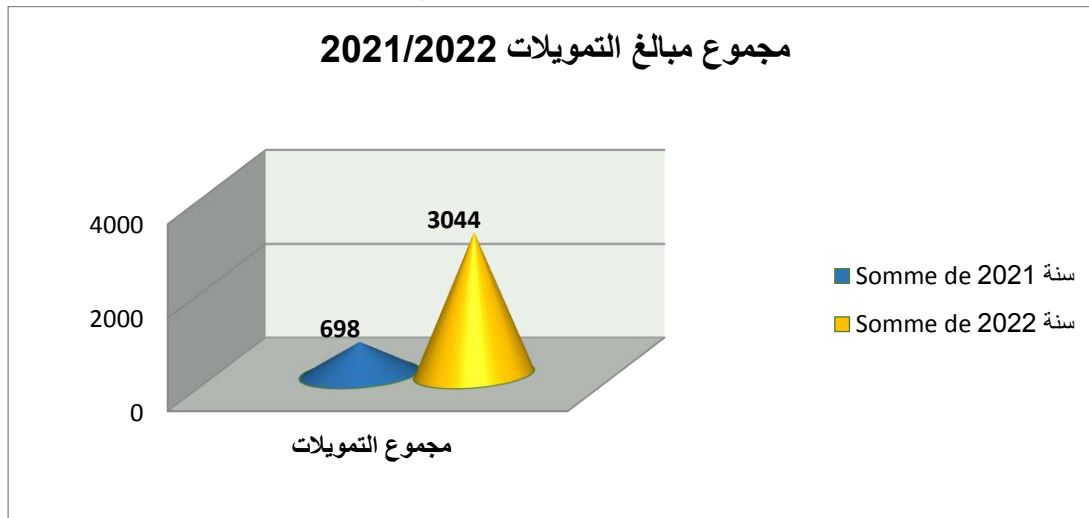
التمويلات	سنة 2021	سنة 2022	نسبة التغير
مجموع مبالغ التمويلات	698	3 044	%336

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

فكون النافذة الإسلامية محل الدراسة هي وسيط مالي بين أصحاب الودائع وأصحاب الحاجة إلى التمويل فهي تعتمد على مبدأ تقاسم المخاطر في صيغ البيوع وتقاسم الأرباح والخسائر في صيغة المشاركة وتقاسم الأرباح في صيغة المضاربة مع ربط العمليات المصرفية بالاقتصاد الحقيقي.

الشكل 24 تطور اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شبك الصيرفة الإسلامية البراق خلال الفترة 2022/2021

الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

من خلال الدراسة التي قمنا بها في شباك البراق لاحظنا أن نسبة الزيادة في مجموع الودائع خلال الفترة 2022/2021 كانت 39% فهي نسبة جد منخفضة مقارنة بما يقابلها مع نسبة مجموع التمويلات خلال نفس الفترة والتي قدرت ب 336% مما يدل على أن الشباك يعتمد على مصادر أخرى لتغطية احتياجاته التمويلية وهذا ما صرح به مسؤول الشباك باللجوء الى الاقتراض ما بين البنوك تحت وساطة البنك المركزي.

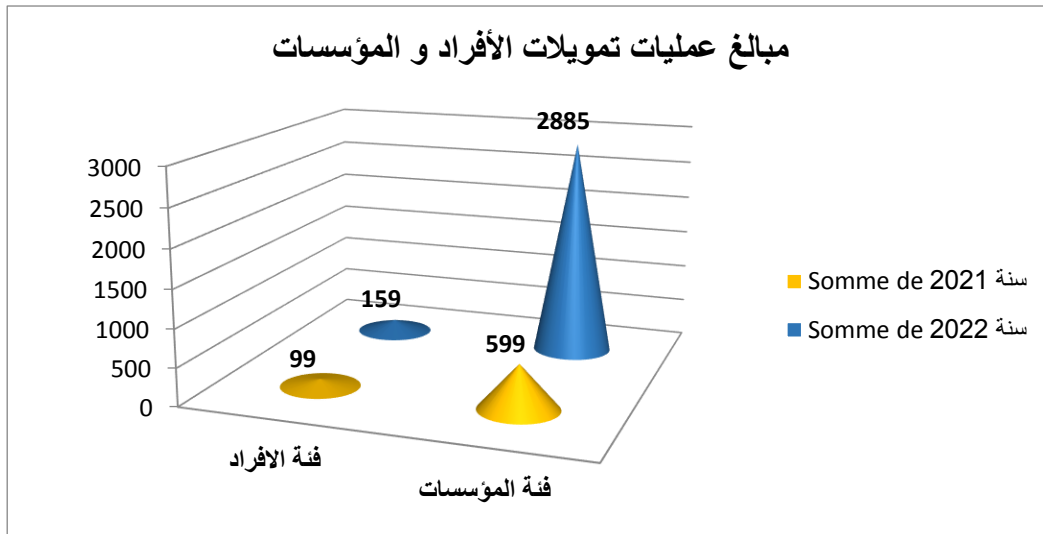
2- تطور حجم التمويلات لفئتي الأفراد والمؤسسات

حسب الشكل رقم (23) والذي يعكس تطور حجم التمويلات لفئتي الأفراد والمؤسسات

خلال الفترة 2022/2021، سجلنا تزايد في مبالغ عمليات التمويل لفئة الأفراد لسنة 2022م للمقارنة لسنة 2021، كما عرفت نفس الفترة تزايد جد معتبر في مبالغ عمليات التمويل لفئة المؤسسات حيث تضاعف المبلغ بما يقارب 05 مرات.

الشكل 25 تطور حجم عمليات تمويل الافراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021

الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

بالنظر لمعطيات الجدول رقم 9 يتضح ما يلي:

- زيادة إجمالي مبالغ ودائع تمويلات الأفراد والمؤسسات بمقدار 2346 مليون دج وهذا سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

- زيادة مجموع مبالغ تمويل الأفراد بفارق 60 مليون دج سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

- زيادة مجموع مبالغ تمويل المؤسسات والمهنيين بفارق 2286 مليون دج سنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

الجدول 9 : تطور حجم التمويلات لفئتي الأفراد والمؤسسات خلال الفترة 2022/2021

الوحدة : مليون دج

التمويلات	سنة 2021	سنة 2022	الفارق
فئة الأفراد	99	159	60
فئة المؤسسات	599	2 885	2286
المجموع	698	3 044	2346

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

بتحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم 09 نستنتج ان حصة الافراد من اجمالي التمويلات سجلت تراجعاً، فبعد ما كانت تعادل 14 بالمئة من اجمالي التمويلات المقدمة من طرف النافذة الاسلامية في 2021 أصبحت في سنة 2022 تمثل فقط 5 بالمئة من اجمالي التمويلات الممنوحة لفئتي الأفراد والمؤسسات. وادا اخذنا اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل المؤسسة محل الدراسة خلال السنتين، فان تمويلات الافراد هي دون 7 بالمئة هي نسبة ضعيفة مقارنة بتمويلات المؤسسات التي تهيمن بنسبة 93 بالمئة من اجمالي تمويلات النافذة الإسلامية.

لمعرفة سبب ضعف حجم التمويلات المقدمة للأفراد، سنعمل على دراسة صيغ التمويل التي تعرضها النافذة الإسلامية لكل من الافراد والمؤسسات.

3- صيغ تمويل الأفراد المتعامل بها في النافذة الإسلامية البراق

حسب المعطيات الواردة في الجدول رقم 10 فان تمويل النافذة الإسلامية للأفراد يتم باستعمال صيغة تمويلية واحدة هي عقود المراجعة.

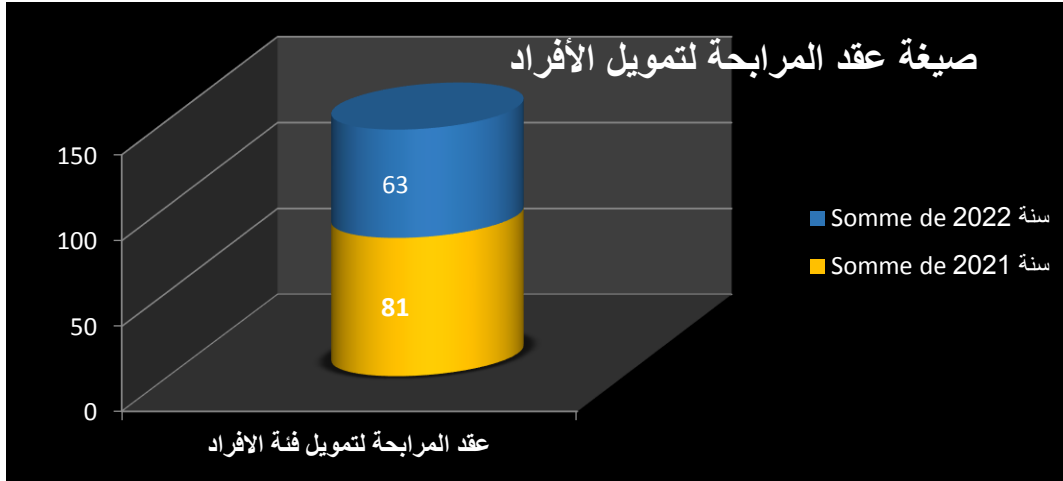
الجدول 10: تطور عدد عقود المراجعة لفائدة الافراد

صيف تمويل الأفراد	سنة 2021	سنة 2022	الفارق
عدد عقود المراجعة	81	63	-18

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

بلغ عدد عقود المراجعة المقدمة من طرف النافذة الإسلامية لفائدة الافراد ما يعادل 81 في سنة 2021. اما في سنة 2022 فتراجع عدد العقود بنسبة 22 بالمئة مسجلا بذلك ما قيمته 63 عقد.

الشكل 26: عدد عقود المراجعة لفائدة الافراد



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

لمعرفة سبب هذا التراجع والذي يعكسه بوضوح الشكل رقم 24 ، فان المؤسسة محل الدراسة قد وضحت لما ان التراجع في عدد التمويلات بعقود المراجعة تخص تحديدا "منتج البراق كروستي" لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021 و هذا راجع لعدم توفر السيارات السياحية المركبة محليا. لكن بالمقابل تستعمل النافذة المراجعة من خلال المنتج «البراق ممكن-مراجعة» ومنتج «البراق» سكنى اقتناء-إجارة.

4- صيغ تمويل المؤسسات المتعامل بها في النافذة الإسلامية البراق

حسب الجدول رقم 11، وعكس التمويلات الممنوحة للأفراد، فان صيغ تمويل المؤسسات المتعامل بها في النافذة الإسلامية البراق تحمل شكل أربعة عقود هي: عقد المراجعة، عقد السلم، عقد الاستصناع و عقد المضاربة وهي موجهة لتمويل كل من:

- احتياجات دورات الاستغلال
- احتياجات دورات الإنتاج
- احتياجات رأس المال العامل
- احتياجات التجهيز والمعدات الإنتاجية
- اقتناء الأصول الاستثمارية

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

الجدول 11 : عدد عقود التمويلات الممنوحة للمؤسسات

صيف تمويل المؤسسات	سنة 2021	سنة 2022	الفارق
عقد المراجعة	00	02	02
عقد السلم	01	03	02
عقد الاستصناع	01	01	00
عقد المضاربة	00	01	01
المجموع	02	07	05

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

استعمال النافذة الإسلامية للعقود المختلفة لتمويل المؤسسات يمكن تلخيصه كما لي:

-تزايد في عدد العقود في مختلف صيف تمويل المؤسسات ب 05 عقود لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021

-تزايد في عدد عقود المراجعة في صيف تمويل المؤسسات ب عقدين لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021.

-تزايد في عدد عقود السلم في صيف تمويل المؤسسات ب عقدين لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021

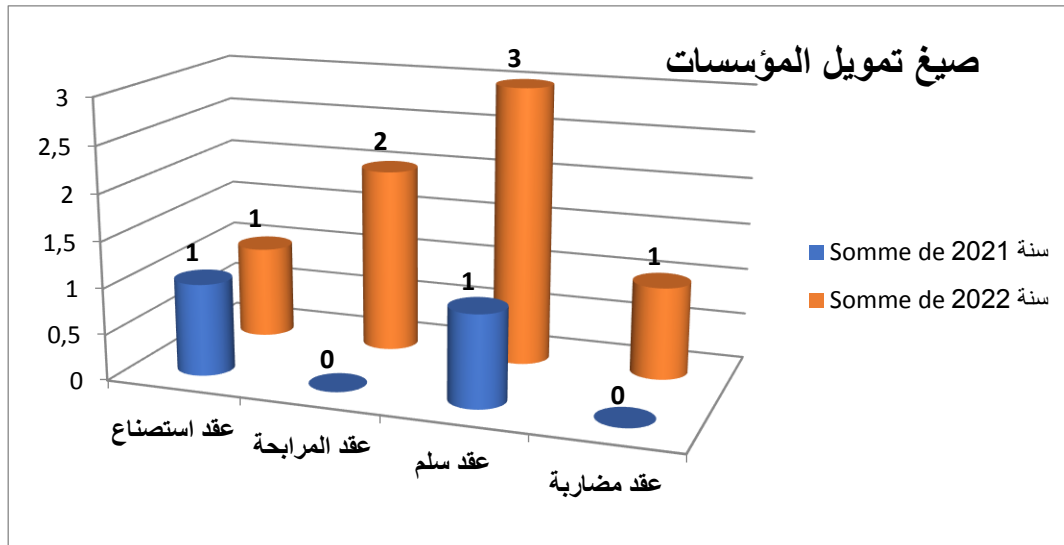
-تساوي في عدد عقود الاستصناع في صيف تمويل المؤسسات لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021

-تزايد في عدد عقود المضاربة في صيف تمويل المؤسسات ب عقد واحد لسنة 2022 مقارنة بسنة 2021

يلاحظ من خلال الشكل أدناه نمو بطيء فيما يخص عدد عقود التمويلات لمختلف صيف تمويل المؤسسات

لسنتي 2022/2021.

الشكل 27 : صيغ تمويل المؤسسات



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات نافذة البراق

وحسب مسؤول شبك البراق فان التمويلات الإسلامية بمختلف صيغها قد مست القطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات وقد رسم شبك البراق استراتيجية مستقبلية حتى يتمكن من الولوج إلى باقي القطاعات الأخرى ذات الأهمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: نتائج دراسة وتحليل العمليات البنكية لنافذة البراق

من خلال الدراسة التي قمنا بها على العمليات البنكية لنافذة البراق الموجهة لكل من الافراد والمؤسسات استخلصنا عدة نتائج منها الايجابية ومنها السلبية، والتي سنعمل على عرضها في هذا المبحث.

1-النتائج الإيجابية الخاصة بالعمليات البنكية للنافذة الإسلامية البراق

عكس عمليات الإيداع التقليدية، تقدم النافذة الإسلامية البراق جملة من عمليات الإيداع المختلفة لكل الافراد والمؤسسات من هي:

- البراق حساب شيك
- البراق حساب ادخار استثماري
- البراق حساب استثمار لأجل
- البراق شهادة استثمار

عقود عمليات الإيداع تخضع اما لصيغة «المضاربة» الشرعية او لصيغة القرض الحسن.

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لواقع العمليات البنكية للنافذة الإسلامية لبنك أي بي سي

من تحليل للمعطيات الخاصة بعمليات الإيداع على مستوى نافذة البراق، استنتجنا ان عددها في ارتفاع رغم حداثة النافذة ورغم الازمة الصحية العالمية وانعكاساته السلبية على الاقتصاد الوطني. اما بالنسبة لعمليات التمويل، فتوفر النافذة الإسلامية مجموعة واسعة من المنتجات البنكية. اما بالنسبة للأفراد، فمنتجات التمويل عددها اربع عمليات وهي:

- منتج البراق ممكن-مربحة
- منتج البراق كروستي-مربحة
- منتج البراق سكني-اجارة

اما بالنسبة للمؤسسات، فمنتجات التمويل عددها ست عمليات وهي:

- منتج البراق مهني-مربحة
- منتج البراق مهني-سلم
- منتج البراق مهني-استصناع
- منتج البراق مهني-مضاربة
- منتج البراق استثمار-اجارة
- منتج البراق استثمار-استصناع

من تحليل المعطيات الخاصة بعمليات التمويل توصلنا الى ان نسبة نمو اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شباك الصيرفة الإسلامية البراق خلال فترة الدراسة تجاوزت 300%. وان حصة الافراد من اجمالي التمويلات لا تتعدى 7% في حين تهمين المؤسسات بحصة تتجاوز 93 % من اجمالي تمويلات النافذة الإسلامية خلال فترة الدراسة.

بمقارنة تمويلات البنك بحجم الودائع يوضح مدى حاجة النافذة الإسلامية الي عمليات إعادة تمويل، هذه الأخيرة تأخذ شكل قروض بين البنوك والتي تتم تحت اشراف البنك المركزي.

من الإيجابيات أيضا يمكن ان نذكر:

-عمل النافذة تحت لواء كل من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء وهيئة الرقابة الشرعية للنافذة يضيفان مزيدا من الثقة والطمأنينة للمدخرين والمستثمرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية. وهذا ما تعكسه نتائج التحليل الذي قمنا به، حيث تمكنت نافذة البراق من استقطاب شريحة واسعة من الزبائن في وقت وجيز جدا.

-- تمتع النافذة على مجموعة من الإطارات المؤهلة فيما يخص الصيرفة الإسلامية.

- الاستعانة بأفضل الوسائل التكنولوجية لتحقيق أعلى معايير الكفاءة المهنية.

- الشفافية والوضوح في تنفيذ عمليات الصيرفة الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

- نوعية العمليات المقدمة من طرف النافذة الإسلامية البراق سمح بنشر وعي وثقافة بنكية إسلامية في الجرائر.

2- النتائج السلبية الخاصة بالعمليات البنكية للنافذة الإسلامية البراق

- غياب عمليات التمويل عن طريق المشاركة في النافذة الإسلامية البراق رغم كون النظام 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يسمح بإدراج المشاركة ضمن عمليات التمويل على مستوى النوافذ الإسلامية.

- محدودية المنتجات المقدمة من طرف شباك البراق إذ لوحظ ان إجمالي المنتجات محصور في المربحة حيث أن هذا المنتج يزيد من ربحية البنك ولا يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد.

- الارتفاع في الحد الأدنى للوديعة مقارنة بودائع لدى البنوك التقليدية هذا الشرط بعيد عن القدرة الادخارية للزبون.

- محدودية مصادر إعادة التمويل للنافذة الإسلامية، خاصة أدوات التعامل مع البنك المركزي والسوق النقدية.

- إقصاء فئة الحرفيين من الاستفادة من منتجات التمويل لنافذة البراق.

- إقصاء المؤسسات الناشئة من الاستفادة من منتجات التمويل لنافذة البراق.

- اقتصار عمليات التمويل على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- صعوبة الحصول على التوطين البنكي نظرا لارتفاع المبلغ الأدنى لفتح الحساب خاصة بالنسبة للأفراد.

- كثرة الضمانات المطلوبة مما لا يشجع الشمول المالي.

- محدودية المجهودات المبذولة في مجال الاتصال.

- رغم الخبرة الكبيرة لإطارات البنك، الا ان التحكم في العمليات البنكية الإسلامية من قبل الموظفين لا يرقى للتحكم في العمليات البنكية التقليدية.

خلاصة الفصل

تبعاً لحصول البنك التجاري أي بي سي الجزائر على ترخيص بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، افتتح هذا الأخير أول شبك البراق مخصص لعمليات الصيرفة الإسلامية بتاريخ 15 فيفري 2021 نافذة الصيرفة الإسلامية البراق تتوفر على طاقات بشرية مؤهلة وهذا لتلبية احتياجات زائنها. لكن ما لمسناه لدى موظفي البنك هو محدودية التكوين والتحكم في العمليات البنكية الإسلامية مقارنة بالعمليات البنكية التقليدية، وهي تقدم مجموعة من عمليات الإيداع لكل من الأفراد والمؤسسات وتحمل هذه العمليات أربعة أشكال هي حساب شيك، حساب ادخار استثماري، حساب استثمار لأجل وشهادة استثمار خلال فترة قصيرة تمكنت نافذة البراق من تحقيق حجم معاملات بنكية إسلامية ملفت للانتباه سواء كانت هذه المعاملات مع الأفراد او مع المؤسسات.

اما بالنسبة لعمليات التمويل فهي مختلفة ومتعددة، إضافة الى كونها موجهة لكل من الأفراد، المؤسسات والمهنيين فهي تتنوع بين المراجعة، الاجارة، الاستصناع والمضاربة.

عمليات النافذة الإسلامية هي عمليات اقصائية ولا تشجع الشمول المالي فهي لا تتعامل مع المؤسسات الناشئة والشروط فتح الحساب بعيدة عن قدرة الفرد الجزائري.

غياب اليات إعادة تمويل تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية تعيق نشاط نافذة البراق

خاتمة

في خاتمة هذه الدراسة التي جاءت بعنوان " عمليات النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية:

واقع وأفاق- دراسة حالة نافذة الصيرفة الإسلامية البراق في البنك التجاري ABC الجزائر" والتي حاولنا من خلالها الإجابة على إشكالية الدراسة التالية:

ما هو واقع العمليات البنكية في نافذة الصيرفة الإسلامية البراق؟ وما هي التحديات التي تواجهها؟

وذلك بتقسيم العمل الى جزئين، تناولنا في الفصل النظري المفاهيم الأساسية المتعلقة بالبنوك التجارية ونوافذ الصيرفة الإسلامية الى جانب عرض لمختلف العمليات البنكية الإسلامية التي تقدمها هذه النوافذ وكذلك تسليط الضوء على الإطار التشريعي المنظم للعمليات البنكية في النافذة الإسلامية في الجزائر. اما في الفصل التطبيقي فقد قمنا بعرض مفصل للعمليات البنكية للنافذة الإسلامية البراق كما قمنا بتحليل المعطيات الخاصة بهذه العمليات البنكية وذلك خلال الفترة 2022/2021 بهدف الإحاطة بواقع هذه المنتجات البنكية الإسلامية والتحديات التي تواجهها، حيث تمكنا من اختبار الفرضيات وتوصلنا الى مجموعة من النتائج التي تبرز أهمية البحث.

نتائج اختبار فرضيات

- 1- جاءت الفرضية الأولى كما يلي "تتميز العمليات البنكية للنوافذ الإسلامية بقدرة على الاستجابة لمتطلبات السوق". تعكس الدراسة النظرية العدد الكبير للعمليات البنكية المتوفرة على مستوى النوافذ الإسلامية بشكل يضمن الاستجابة لرغبات الزبائن، كما توضح الدراسة التطبيقية إمكانية تصميم عمليات جديدة انطلاقا من منتجين مختلفين. كل هذا يدفعنا لقبول هذه الفرضية بشكل كلي.
- 2- اما بالنسبة للفرضية الثانية والتي نصت على ان "وعيا منه بأهمية العمليات البنكية الإسلامية، أقدمت البنك التجاري ABC الجزائر على فتح نوافذ صيرفة إسلامية" توصلنا من الدراسة الى ان فتح نافذة البراق جاء بعد اصدار بنك الجزائر لمجموعة من النصوص القانونية المنظمة للعمليات البنكية الإسلامية، رغم كون مجمع ABC عبر العالم بضم بنوك إسلامية ولديه طاقات بشرية مؤهلة في مجال الصيرفة الإسلامية. كل ما سبق دفعنا الى رفض هذه الفرضية رفضا كليا
- 3- اما الفرضة الثالثة والتي جاءت كما يلي " بالنظر لحدثة تجربة نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر، توفر نافذة البراق عدد محدود من العمليات البنكية." فقد تم رفضها بشكل كلي وذلك لكون العمليات البنكية التي توفرها نافذة البراق تتميز بالتعدد والتنوع رغم ان نشأة النافذة يعود ل 2021 فقط وانما ما

لاحظناه هو غياب عمليات المشاركة وكثرة العمليات القائمة على المربحة، وهذا ما يجعلنا نتساءل على

وجود الهدف الاجتماعي في النافذة الإسلامية البراق

نتائج الدراسة

- البنوك التجارية التقليدية هي مؤسسات مالية نقدية تعمل على استقطاب الودائع ومنح القروض، ولها دور تمويلي كبير.

- بعد الازمة المالية العالمية ل 2008 أقدم الكثير من البنوك التجارية على المستويين المحلي والدولي على الولوج الى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال صيغ مختلفة منها نوافذ الصيرفة الإسلامية

نوافذ الصيرفة الإسلامية هي مؤسسات مالية مستقلة على البنك التجاري، يقدم مجموعة من العمليات البنكية الإسلامية ومطابقة لأحكام الشريعة

- تتميز العمليات البنكية الإسلامية بالتنوع مما يضمن الاستجابة لرغبات الزبائن، سواء كانوا افراد او مؤسسات -ظهر نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر حديث، حيث جاءت بعد صدور النظام 20/02 لبنك الجزائر المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك.

- تتمتع نافذة الصيرفة للإسلامية البراق بهيكل تنظيمي مبتكر يضمن استقلالية النشاط المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية عن النقاط التقليدية لبنك أي بي سي الجزائر.

- من تحليل المعطيات الخاصة بعمليات التمويل توصلنا الى أن نسبة نمو اجمالي التمويلات الممنوحة من قبل شبك الصيرفة الإسلامية البراق خلال فترة الدراسة تجاوزت 300%. وأن حصة الافراد من اجمالي التمويلات لا تتعدى 7% في حين تهمين المؤسسات بحصة تتجاوز 93 % من اجمالي تمويلات النافذة الإسلامية خلال فترة الدراسة.

-بمقارنة تمويلات البنك بحجم الودائع يوضح مدى حاجة النافذة الإسلامية الي عمليات إعادة تمويل، هذه الأخيرة تأخذ شكل قروض بين البنوك والتي تتم تحت اشراف البنك المركزي.

- عمل النافذة تحت لواء كل من الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء وهيئة الرقابة الشرعية للنافذة يضيفان مزيدا من الثقة والطمأنينة للمدخرين والمستثمرين حول مشروعية المنتجات المالية الإسلامية. وهذا ما تعكسه نتائج التحليل الذي قمنا به، حيث تمكنت نافذة البراق من استقطاب شريحة واسعة من الزبائن في وقت وجيز جدا.
- تمتع النافذة على مجموعة من الإطارات المؤهلة فيما يخص الصيرفة الإسلامية.
- نوعية العمليات المقدمة من طرف النافذة الإسلامية البراق سمح بنشر وعي وثقافة بنكية إسلامية في الجزائر.
- غياب عمليات التمويل عن طريق المشاركة في النافذة الإسلامية البراق رغم كون النظام 20-02 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، يسمح بإدراج المشاركة ضمن عمليات التمويل على مستوى النوافذ الإسلامية.
- محدودية المنتجات المقدمة من طرف شبك البراق إذ لوحظ أن إجمالي المنتجات محصور في المربحة حيث أن هذا المنتج يزيد من ربحية البنك ولا يساهم في التنمية الاقتصادية للبلد.
- الارتفاع في الحد الأدنى للوديعة مقارنة بودائع لدى البنوك التقليدية هذا الشرط بعيد عن القدرة الادخارية للزبون.
- محدودية مصادر إعادة التمويل للنافذة الإسلامية، خاصة أدوات التعامل مع البنك المركزي والسوق النقدية.
- إقصاء فئة الحرفيين من الاستفادة من منتجات التمويل لنافذة البراق.
- إقصاء المؤسسات الناشئة من الاستفادة من منتجات التمويل لنافذة البراق.
- اقتصار عمليات التمويل على القطاع الصناعي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- صعوبة الحصول على التوطين البنكي نظرا لارتفاع المبلغ الأدنى لفتح الحساب خاصة بالنسبة للأفراد.
- كثرة الضمانات المطلوبة مما لا يشجع الشمول المالي.
- محدودية المجهودات المبذولة في مجال الاتصال.
- رغم الخبرة الكبيرة لإطارات البنك، إلا أن التحكم في العمليات البنكية الإسلامية من قبل الموظفين لا يرقى للتحكم في العمليات البنكية التقليدية.

اقتراحات

- ضرورة ادراج عمليات التمويل عن طريق المشاركة في النافذة الإسلامية البراق
- مراجعة الحد الأدنى للوديعة مقارنة بودائع لدى البنوك التقليدية هذا الشرط بعيد عن القدرة الادخارية للزبون.
- ضرورة بذل مجهودات في مجال الاتصال.
- اعتماد التنوع في مجال التمويل بشكل يشمل كل القطاعات الاقتصادية.
- ايجاد مصادر إعادة التمويل للنافذة الإسلامية، خاصة أدوات التعامل مع البنك المركزي والسوق النقدية.
- تعديل قانون النقد والقرض وفق خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية، حتى يتماشى مع النظام 02-20 ، باعتبار المرجع الرئيسي للنشاط البنكي في الجزائر.
- ضرورة وجود هيئة رقابة شرعية لكل فرع يقدم الخدمات المالية الإسلامية، لضمان تماشي هذه المنتجات مع الشريعة وذلك لكسب ثقة الزبائن.
- تفعيل الموارد البشرية، بالتكوين المستمر للمستخدمين في مجال الصيرفة الإسلامية نظرا لأن تمييز موارد الفرع الإسلامية ومجالات وصيغ وضوابط تلك الموارد يتطلب نوعا من الاستقلال.

افاق البحث

- هذه الدراسة لا تقدم سوى نظرة جزئية لعمل النوافذ الإسلامية وتحتاج بدراسات أخرى يكون مكمل لها ونذكر منها
- اليات إعادة تمويل البنك المركزي للنوافذ الإسلامية
 - دور السوق النقدية الإسلامية في تسيير مخطر السيولة في نوافذ الصيرفة الإسلامية
 - متطلبات تطبيق المعايير الاحترازية بازل 3 في نوافذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر
 - تطبيق النوافذ الإسلامية للمرجعية المحاسبية الدولية

قائمة

المراجع والمصادر

أولا :المراجع باللغة العربية :

الكتب:

- إبراهيم عبد ربه إبراهيم، هشام بشير، غسيل الأموال بين النظرية والتطبيق، (القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية ، 2011
- حسين حسن شحاته، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مكتبة النقي، ط1، القاهرة، 2006.
- سامي السيد، النقود والبنوك والتجارة الدولية، (القاهرة، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية 2019/2018.
- سحنون محمود، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- عبد الله خالد أمين، إبراهيم إسماعيل الطراد، إدارة العمليات المصرفية والدولية، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع 2016.
- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2012.
- محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة بمملكة البحرين العربية، ليبيا، منشورات جامعة 7 أكتوبر 2010
- محمد فتحي البديوي، إدارة البنوك، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، مصر، 2020.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2015

المجلات والدوريات:

- حسين شحاته، الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 240 ، بنك دبي الإسلامي، الإمارات العربية المتحدة ، ربيع الأول 1422 الموافق لـ جوان 2001.
- حمزة شوادر 2015، الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية، دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جماعة سطيف 1 .

- سمير مصطفى متولي، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها ، مجلة البنوك الإسلامية ، المجلد 01، العدد 34 ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر ، 1984 .
- صالح مفتاح / معارفي فريدة، الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بومبيترا التجاري، مجلة العوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، العدد 34-35 ، مارس 2014 .
- معارفي فريدة ، مفتاح صالح ، نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية، الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بومبيترا التجاري نموذجا، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد 4 ، العدد 3 ، مارس 2014 .

المذكرات والرسائل والأطروحات:

- آسيا محجوب البنوك التجارية والمنافسة في ظل البيئة مالية معاصرة، حالة البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 ، الجزائر .
- الأمين حلموس ، 017/2016، دور إدارة المعرفة التسويقية باعتماد استراتيجية العلاقة مع الزبون في تحقيق ميزة تنافسية ، دراسة عينة من البنوك الجزائرية بولاية الأغواط ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر الجزائر .
- فهد الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، أبحاث المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 2003.
- فهد الشريف ، الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي، بحث القى في مؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، 30 ماي - 02 جوان 2005
- عبد اللطيف جناحي، استراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية الطبعة الأولى، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر 1987.
- لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع والمستقبل، 20-21 مارس 2010

الملتقيات والأيام الدراسية:

- محاضرات الأستاذة ددر نصيرة، عمليات الوساطة البنكية 2022/2021، جامعة امحمد بوقرة بومرداس.

القوانين والمراسيم:

- نظام 02-18: المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.
- نظام رقم 02-18 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018، قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 73، 9 ديسمبر 2018
- نظام رقم 02-20 المؤرخ في 15 مارس 2020، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وكذا شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر
- التعليم رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية
- التعليم رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أبريل 2020، الصادرة عن بنك الجزائر
- المادة 3 من التعليم رقم 03-20 المؤرخة في 02 أبريل 2020، تعليمية صادرة عن بنك الجزائر

ثانيا: المراجع الالكترونية:

- الموقع الرسمي لبنك البركة، <https://www.albaraka-bank.com> consulté le : 15/02/2022
- الموقع الرسمي لبنك السلام: <https://www.alsalamalgeria.com/ar/pagelist-10-0htm> consulté le: 17/02/2022